التقريـر السنـوي 2024

دوم نحو الابتكار
لرسم آفاق جديدة

بنك الخليج
GULF BANK

حضرة صاحب السمو الشيخ
مشعل الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

سمو الشيخ
صباح الخالد الحمد المبارك الصباح

ولي العهد

المحتويات

الاستعراض الاستراتيجي

- نبذة عن بنك الخليج 08
- معلومات عن مساهمي البنك 10
- استراتيجية بنك الخليج 2025 12
- نموذج الاعمال 14
- أبرز الأحداث 2024 16
- أبرز المؤشرات 2024 18
- كلمة رئيس مجلس الإدارة 20

الاستعراض التشغيلي

- كلمة الرئيس التنفيذي 26
- فريق العمل 30
- كلمة رئيس المدراء الماليين – دراسة و تحليل الإدارة 32
- البيئة التشغيلية 36
- تقرير الإدارة 44
- الاستدامة 52

الحوكمة

- مجلس الإدارة 56
- الإدارة التنفيذية 64
- الحوكمة 70
- تقرير أنظمة الرقابة الداخلية 88
- إدارة وتوزيع رأس المال 90
- إدارة المخاطر 94

البيانات المالية المجمعة

- البيانات المالية المجمعة والإيضاحات 119

قائمة الفروع 181

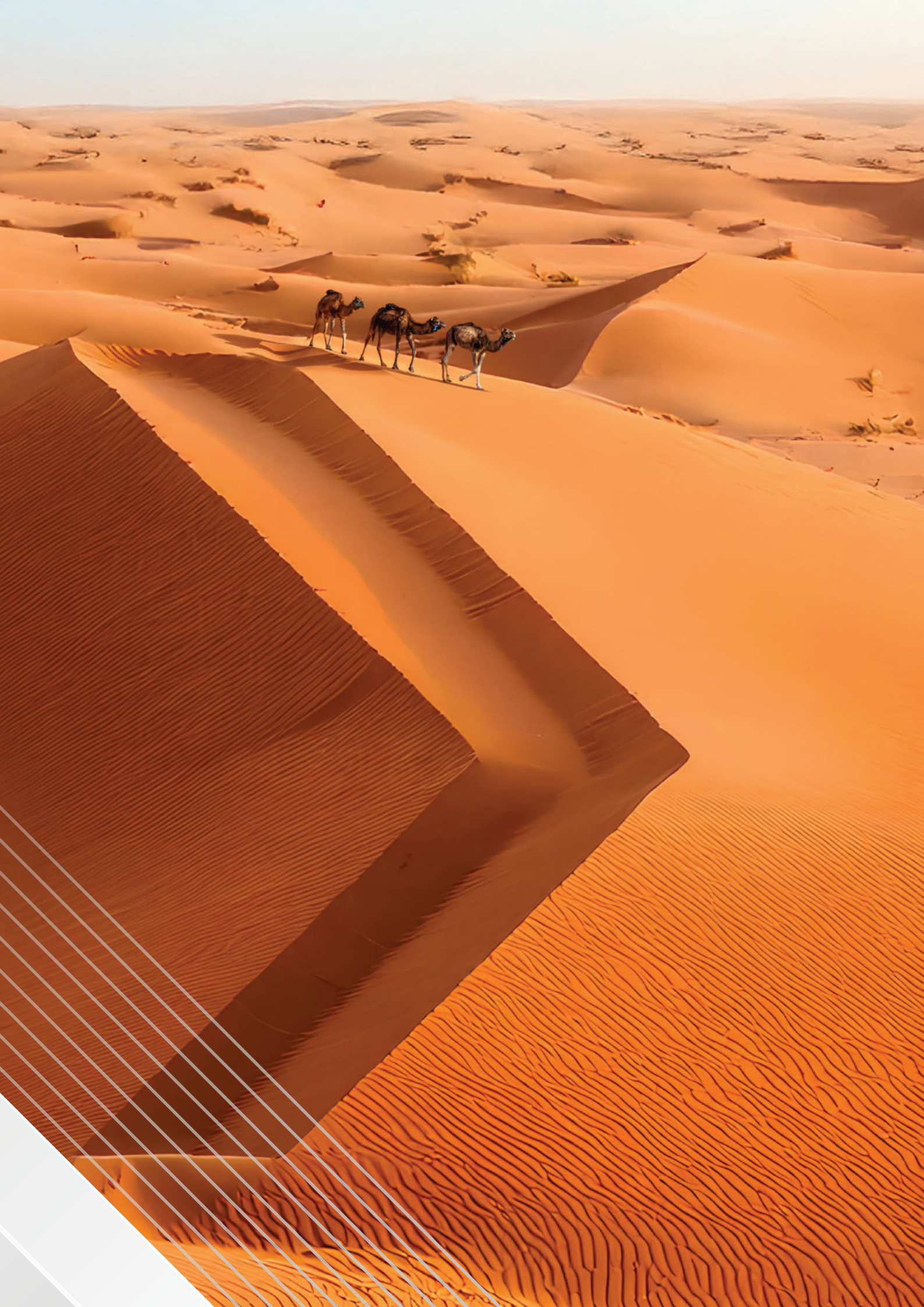

01

الاستعراض الاستراتيجي

نبذة عن بنك الخليج

أنشطة البنك

الخدمات المصرفية الشخصية

تهدف الخدمات المصرفية الشخصية إلى تلبية متطلبات مجموعة واسعة من شرائح العملاء حيث تقدم لهم حلولاً خاصة وتجربة فريدة مصممة خصيصا لكل شريحة. وتشمل عروض المنتجات المتنوعة للبنك من القروض الشخصية وبطاقات الائتمان وبطاقات السحب الآلي والودائع.

الخدمات المصرفية للشركات

تتضمن الخدمات المصرفية للشركات مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المصرفية للشركات، والأنشطة التجارية، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتشمل التمويل المنظم وتمويل المشاريع والمعاملات المصرفية والاستشارات وتمويل الشركات، والخدمات المصرفية الاستثمارية، والخدمات المصرفية المقدمة للتجار، ومنتجات البطاقات الائتمانية.

الخزينة والاستثمار

ينصب تركيز إدارة الخزينة للبنك على تحسين كفاءة الميزانية العمومية وإدارة سيولة البنك مع تعزيز المصدات الكافية لاستيفاء متطلبات الجهات الرقابية. هذا بالإضافة إلى إدارة استثمارات البنك وتقديم منتجات استثمارية للعملاء.

7.5
مليار د.ك.
إجمالي الأصول للسنة المالية 2024

+50
فرع في أنحاء الكويت

1984
سنة الإدراج في سوق الكويت للأوراق المالية

1960
سنة التأسيس

نشاط مجلس الإدارة خلال 2024

50 اجتماع

اجتماعات مجلس الإدارة	9
لجنة التدقيق	5
لجنة المخاطر	5
لجنة الالتزام والحوكمة	3
لجنة الترشيحات والمكافآت	4
لجنة الائتمان والاستثمار	24

التقدير العالمي 2024

A3	A	A+
Moody's	Fitch Ratings	CAPITAL intelligence
ايجابية	مستقرة	مستقرة

- جائزة أكبر محفظة لبطاقات الخصم الأكثر أماناً في الكويت

- جائزة الأفضل في تنفيذ منصة رقمية ورؤية لبرنامج التحول الرقمي
- جائزة أكثر تطبيق فعال للامتثال والتنظيم التكنولوجي

- جائزة أفضل العروض للأثرياء الشباب

- جائزة أفضل بنك في الخدمات والتسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي

- جائزة الأفضل في التنمية المستدامة بمكان العمل

- جائزة الأفضل بالمسؤولية الاجتماعية في الكويت

- جائزة أفضل تنفيذ لمبادرات التنوع و الشمول
- جائزة الأفضل في (تمكين المرأة) على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

- دخول الجائزة الكبرى في حساب مليونير الدانة موسوعة (غينس) للأرقام القياسية

- الجائزة الذهبية لأفضل حملة في الكويت (من التردد إلى الثقة: تعزيز استخدام بطاقات الائتمان شكل مسؤول في الكويت)
- الجائزة الفضية لأفضل حملة في الكويت (بطاقة الائتمان روز غولد: تمكين المرأة الكويتية العصرية)

هيكل الملكية

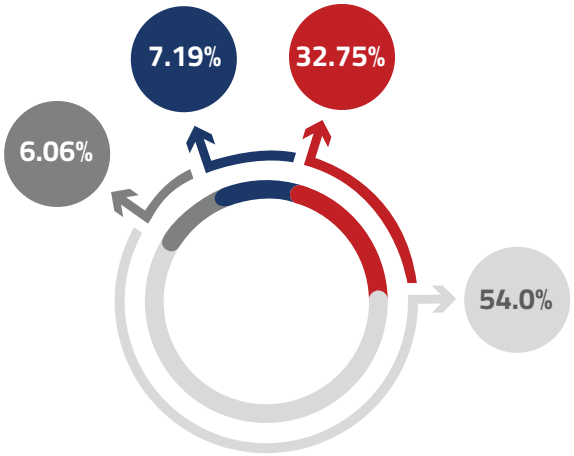

شركة الغانم التجارية	%32.75
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	%7.19
شركة بهبهاني للاستثمار	%6.06
مساهمون آخرون	%54.00

معلومات عن مساهمي البنك

معلومات حول سهم بنك الخليج

مدرج في بورصة الكويت ضمن السوق الأول

مدرج في مؤشر الأسواق الناشئة (S&P DJI) منذ ديسمبر 2018

مدرج في مؤشر الأسواق الناشئة (MSCI) منذ نوفمبر 2020

مدرج في مؤشر الأسواق الناشئة (FTSE Russell) منذ سبتمبر 2017

سوق الأوراق المالية
بورصة الكويت

الرمز
خليج ب

رقم السهم
102

الرقم التعريفي الدولي للسهم
KW0EQ0100028

عدد الأسهم المصدرة
3,802,502,099

القيمة السوقية
1,237 مليون د.ك.

الوزن النسبي للقيمة السوقية لبنك الخليج
%2.8

نشاط التداول لبنك الخليج خلال عام 2024

2024	القيمة السوقية (د.ك) [1]	سعر الإغلاق للشهر (د.ك فلس) [2]	المتوسط اليومي لسعر الإغلاق (د.ك فلس) [2]	متوسط القيمة المتداولة اليومية (د.ك) [2]	متوسط حجم التداول اليومي [2]	معدل السعر إلى الربحية [3]	معدل السعر إلى القيمة الدفترية [3]
يناير	1,050,214,866	0.290	0.287	2,242,465	7,816,690	14.7	1.3
فبراير	1,068,322,018	0.295	0.292	1,961,382	6,701,215	15.0	1.3
مارس	1,068,322,018	0.295	0.294	1,394,480	4,731,559	16.0	1.4
أبريل	981,045,542	0.258	0.265	1,483,906	5,621,673	14.7	1.2
مايو	965,835,533	0.254	0.257	2,258,630	8,772,802	14.5	1.2
يونيو	1,060,898,086	0.279	0.274	5,682,195	20,557,619	16.7	1.3
يوليو	1,182,578,153	0.311	0.279	4,125,540	14,371,055	18.6	1.5
أغسطس	1,205,393,165	0.317	0.308	3,898,302	12,707,681	19.0	1.5
سبتمبر	1,149,385,686	0.303	0.307	2,020,091	6,570,219	20.0	1.4
أكتوبر	1,191,112,559	0.314	0.300	1,816,165	6,026,352	20.7	1.5
نوفمبر	1,210,079,320	0.319	0.318	2,263,830	7,091,207	21.0	1.5
ديسمبر	1,236,632,784	0.326	0.327	2,173,979	6,661,089	21.5	1.5
متوسط السنة	**1,097,117,828**	**0.293**	**0.293**	**2,590,834**	**8,887,718**	**17.1**	**1.4**

المصدر: (1) بورصة الكويت - ملخص السوق حسب الشركة؛ (2)بورصة الكويت – بوابة خدمة البيانات؛ (3) بلومبرج - آخر فترة تم الإبلاغ عنها (الأرباح متأخرة 12 شهرًا).

تفوق بنك الخليج على أداء المؤشرات الرئيسية خلال عام 2024.

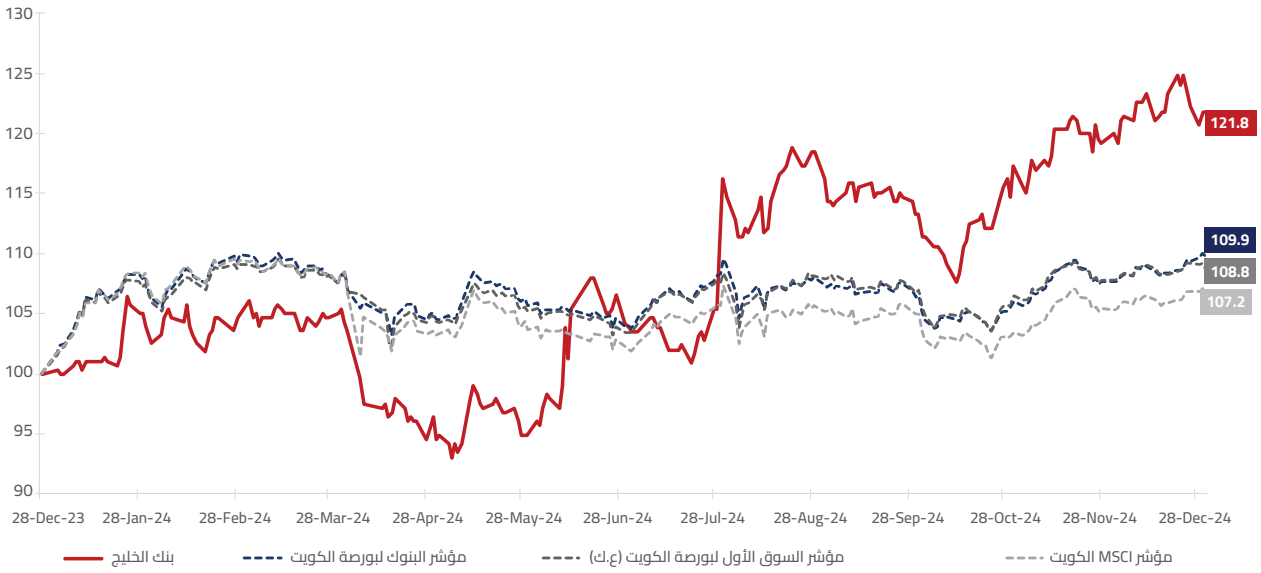

المصدر: بلومبرج – تم إعادة تحديد الأسعار إلى 100 وتم تعديلها لمطابقة الإجراءات المؤسسية.

تقويم علاقات المستثمرين خلال عام 2024

تاريخ	مؤتمر المحللين الربع سنوي
13 فبراير 2024	مؤتمر المحللين لنهاية العام 2023
6 مايو 2024	مؤتمر المحللين للربع الأول من عام 2024
31 يوليو 2024	مؤتمر المحللين للنصف الأول من عام 2024
4 نوفمبر 2024	مؤتمر المحللين تسعة أشهر لعام 2024

تاريخ	مؤتمرات المستثمرين	الموقع
6 إلى 7 مارس 2024	المؤتمر السنوي الثامن عشر للمجموعة المالية هيرميس	دبي، الامارات العربية المتحدة
20 مايو 2024	يوم الشركات في بورصة الكويت بالتعاون مع جيفريز	لندن، المملكة المتحدة
27 مايو 2024	مؤتمر أرقام كابيتال للمستثمرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	دبي، الامارات العربية المتحدة
11 سبتمبر 2024	مؤتمر المجموعة المالية هيرميس السنوي العاشر للمستثمرين	لندن، المملكة المتحدة

حافظ بنك الخليج على توزيع أرباح نقدية بنسبة 50% على الأقل خلال السنوات الماضية

أرباح بنك الخليج	نهاية العام 2021	نهاية العام 2022	نهاية العام 2023	نهاية العام 2024
ربحية السهم الأساسية والمخففة (فلس كويتي)	13	18	20	16
توزيعات الأرباح لكل سهم[1] (فلس كويتي)	7	10	12	10
نسبة توزيع الأرباح النقدية[1]	%52.5	%54.2	%59.9	%63.1
عائد توزيع الأرباح[2]	%2.5	%3.2	%4.6	%3.1
أسهم المنحة	%5.0	%5.0	%5.0	%5.0

(1) يتم احتساب نسبة توزيع الأرباح النقدية عن طريق التوزيعات نقدية للسهم الواحد مقسمة على ربحية السهم الأساسية والمخففة.
(2) يحتسب عائد توزيعات الأرباح عن طريق احتساب التوزيعات النقدية لكل سهم كنسبة من سعر إغلاق السهم كما في 31 ديسمبر أو آخر يوم تداول من السنة المالية ذات الصلة.
ملاحظة: تخضع توزيعات الأرباح نقدية و أسهم منحة لعام 2024 لموافقة الجمعية العمومية السنوية المقررة عقدها في مارس 2025.

هيكل ملكية كبار المستثمرين

كبار المساهمين[1]

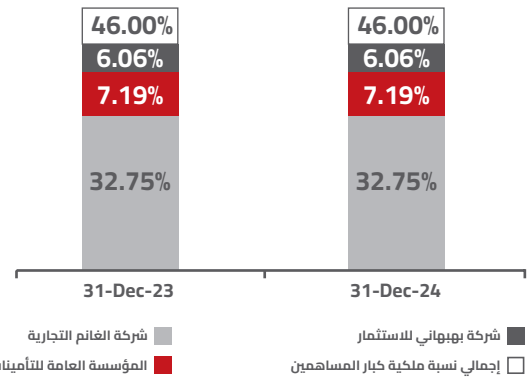

نسبة المساهمين حسب الجنسية

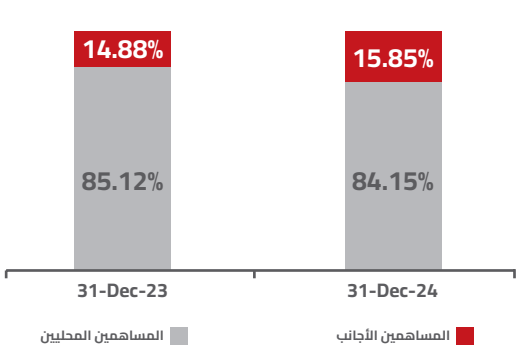

(1) يُعرف كبار المساهمين بأنهم يملكون بشكل مباشر أو غير مباشر أكثر من 5% من أسهم البنك.
المصدر: بورصة الكويت - نبذة عن الشركة بنسبة تزيد عن 5%.

استراتيجية بنك الخليج 2025

ريادة المستقبل المصرفي في الكويت من خلال الابتكار والبساطة

يحرص بنك الخليج على الإرتقاء بالتجربة المصرفية في الكويت من خلال تقديم خدمات مبتكرة ومبسطة للعملاء لتسهيل التعامل المصرفي، وتعزيز التنمية المستدامة، وتكريس مكانة بنك الخليج الريادية في الكويت كبنك المستقبل. وبالبناء على أساس قوي من التحول الرقمي والتميّز، تتماشى استراتيجية البنك بشكل وثيق مع رؤية الكويت 2035 والهادفة لتعزيز دور البنك كشريك مالي رئيسي في البلاد.

ويؤكد أسلوبنا الاستراتيجي المتبع من العام 2020 حتى العام 2025 على ثلاثة محاور أساسية: «**الموظفون**»، و «**التكنولوجيا**»، و «**إدارة المخاطر**»، والتي تدعم مجتمعةً بدورها ستة ركائز أساسية لاستراتيجية البنك: الخدمات المصرفية الرقمية، الخدمات المصرفية الشخصية، الخدمات المصرفية للشركات، إدارة الخزينة، إدارة الثروات، والتوسع غير الاعتيادي. وتشكل هذه الركائز معاً الإطار العام لمسيرة بنك الخليج نحو الخدمات المصرفية المستقبلية الهادفة لتلبية احتياجات العملاء المتنوعة عبر كافة القنوات الرقمية والتقليدية على حد سواء. وتستند هذه الركائز على القيّم الأساسية للبنك وهي «**الطموح**» و «**تحمل المسؤولية**» و «**السهولة**» و «**موظفينا**» وتشكل الدافع لرسالة البنك المتمثلة في توفير تجربة مصرفية تتميز بالفعالية والموثوقية وسهولة الاستخدام.

المبادرات الناشئة

مبادرتان:

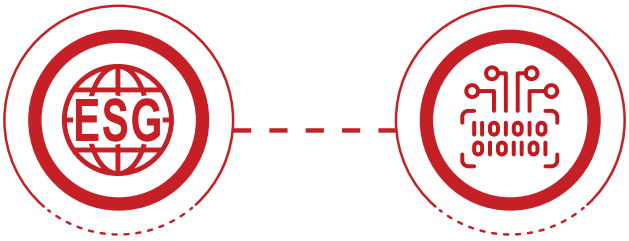

التركيز على علوم البيانات وثقافة الابتكار

تحقيق التنمية المستدامة واستيفاء المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة

الأسس

الموظفين | **المخاطر** | **التكنولوجيا**

الركائز الاستراتيجية

الخدمات المصرفية الرقمية | **الخدمات المصرفية للشركات** | **الخدمات المصرفية الشخصية** | **إدارة الخزينة** | **إدارة الثروات** | **النمو غير الاعتيادي**

تستند استراتيجية بنك الخليج "2025" إلى ثلاثة أسس وستة ركائز استراتيجية:

أبرز إنجازات العام 2024

تسريع التحول الرقمي والتركيز على تلبية احتياجات العملاء

كان العام 2024 عاماً حافلاً بالإنجازات البارزة المرتبطة بخطة الاستراتيجية الممتدة لخمس سنوات، حيث تم إنجاز ما يزيد عن 80% من المبادرات التأسيسية. وشهد هذا العام الإطلاق الناجح لمشاريع حيوية وهامة تهدف إلى رفع مستوى المشاركة لدى العملاء والكفاءة التشغيلية للبنك، وبالتالي تعزيز مكانة بنك الخليج كمؤسسة رقمية رائدة في الكويت قائمة على علوم البيانات.

- **تأسيس شركة الخليج كابيتال للاستثمار (InvestGB):** لقد مكننا الذراع الاستثماري الجديد للبنك من دعم إمكانياتنا في إدارة الثروات وتمويل الشركات والوساطة المالية، الأمر الذي أدى إلى تعزيز مكانتنا الريادية في مجال إدارة الأصول.
- **إطلاق منصة رقمية حديثة:** قام البنك بإطلاق منصة رقمية جديدة توفر للعملاء تجربة مصرفية سلسة وأكثر قرباً إليهم تمنحهم رؤية شاملة لكافة الزوايا، وبالتالي تمكن البنك من توفير خدماته عبر قنوات متعددة تشمل العمليات الرقمية إضافة إلى التعامل المصرفي الذي يتم من خلال الفروع.
- **تحديث النظم الآلية للخدمات المصرفية الأساسية:** لقد استكملنا بنجاح المرحلة الثانية من مشروع التحول الرقمي للخدمات المصرفية الأساسية، وتمكنّا من توفير نظام آلي جديد للخدمات المصرفية للشركات ساعدنا في تسهيل العمليات المالية وتحسين كفاءة الخدمات المقدمة لكافة عملائنا من الشركات والأفراد.
- **استمرارية التقدم في خطة تجديد الفروع:** ساهمت خطة التجديد القائمة في تحول أهم فروع البنك حيث تمكنّا من المزج بين الخدمات المصرفية ذات التصميم الخاص والمزايا الرقمية المتقدمة، الأمر الذي ساهم بدعم بنك الخليج في توفير تجربة مصرفية سلسة تلبي كافة احتياجات العملاء.

المبادرات والتوقعات الاستراتيجية للعام 2025

دعم النمو من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة، وثقافة الابتكار وتلبية احتياجات العملاء

بالتطلع إلى العام 2025، سيواصل بنك الخليج تركيزه على تعزيز الإطار العام للحوكمة، وتوسيع نطاق منتجاته وخدماته، وترسيخ ممارسات الاستدامة في كافة عملياته. وقد قمنا بوضع مبادرات إستراتيجية تم انتقائها بعناية لتلبية احتياجات العملاء المتطورة، واستيفاء المتطلبات الرقابية المتغيرة، وتعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة.

إستكشاف المبادرات الاستراتيجية للتوسع الغير الاعتيادي من خلال العمل المصرفي الإسلامي

في إطار جهودنا المستمرة لاستكشاف وسائل وآفاق جديدة تمكننا من تحقيق التنمية المستدامة والقيمة المضافة للبنك والعملاء والمستثمرين، يعمل بنك الخليج بنشاط على إستكشاف فرص التوسع الغير الاعتيادي من خلال دخوله في القطاع المصرفي الإسلامي. ويشمل ذلك تكليف مستشار دولي لإجراء دراسة جدوى حول إمكانية تحول بنك الخليج إلى مصرف يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. ويتم إجراء هذه الدراسة بالالتزام التام مع كافة تعليمات وتوجيهات بنك الكويت المركزي.

وفي العام 2025، سيواصل بنك الخليج تقدمه في دراسة هذه الفرصة الواعدة للتوسع الغير الاعتيادي بالشكل الذي يوفر له مزيداً من الوضوح حول التوجهات المحتملة لتعزيز تواجده في السوق وخلق قيمة طويلة الأجل، علماً أن بنك الخليج يحرص على شفافية الإفصاح والالتزام بالمعايير الرقابية والتكيف الاستراتيجي للمواءمة مع إحتياجات كافة الأطراف المعنية ومتطلبات السوق.

نموذج الأعمال

يتمثل نموذج أعمال بنك الخليج في أساس متين يتمثل في الامتياز القوي، وفريق العمل الموهوب، وقاعدة المساهمين المستقرة، مما يشكل أساسيات مالية صلبة. هذه الاستراتيجية لا تعزز الأداء المالي القوي فحسب، بل تساهم أيضًا في بناء علاقات دائمة مع جميع الأطراف المعنية، مما يخلق ويحافظ على الثروة المستدامة لهم، مع ضمان النجاح على المدى الطويل.

1- نقاط قوتنا

فروع البنك

ثاني أكبر بنك تقليدي من حيث إجمالي القروض والثاني من حيث شبكة الفروع.

مواهب طموحة

مجموعة متنوعة من المواهب المؤلفة من أكثر من 1,700+ موظف منهم 42% من النساء.

أساس سليم

- القروض و السلف 5.5 مليار د.ك
- إجمالي الودائع 5.6 مليار د.ك
- صافي الربح 60.2 مليون د.ك

قوة التصنيفات الائتمانية

- موديز: A3، نظرة مستقبلية إيجابية
- فيتش: A، نظرة مستقبلية مستقرة
- كابيتال إنتليجنس: +A، نظرة مستقبلية مستقرة

استقرار قاعدة مساهمي البنك

- 32.75% شركة الغانم التجارية
- 7.19% المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
- 6.06% شركة بهبهاني للاستثمار

2- كيف نضيف القيمة

الاستفادة من مهاراتنا وإمكانياتنا

لتسهيل التعاملات المصرفية اليومية لعملائنا وتحقيق قيمة مضافة ومستدامة لجميع الأطراف من مساهمين وعملاء من خلال تبنينا رؤية البنك ورسالته وقيمه الأساسية والسعي لتحقيق التميز في كافة أعمالنا.

الخدمات المصرفية الشخصية
تشكل 38% من إجمالي القروض

الخدمات المصرفية للشركات
تشكل 62% من إجمالي القروض

الخزينة والاستثمارات

رؤيتنا

تكريس مكانتنا الريادية في الكويت كبنك المستقبل.

مهمتنا

توفير خدمات تتسم بالسهولة والابتكار لتحقيق النمو المستدام.

قيمنا الأساسية

- الطموح
- تمكين الموظفين
- تحمل المسؤولية
- السهولة

3- الأطراف المعنية

العملاء

اتباع أسلوب يرتكز على تلبية متطلبات العملاء، من خلال تزويدهم بحلول بسيطة ومبتكرة لتحسين تعاملاتهم المصرفية اليومية.

المساهمين

تحقيق عوائد مجزية ومستدامة لمستثمرينا.

الموظفين

استقطاب الموظفين وتطويرهم والمحافظة عليهم لتمكينهم من تحمل المسؤولية والاستفادة من إمكانياتهم والتفوق في أدائهم.

المجتمع

تعزيز رفاهية مجتمعاتنا من خلال التشجيع على التغيير الإيجابي لتحقيق قيمة مستدامة لجميع الأطراف المعنية.

ملاحظة: كافة النتائج أعلاه هي كما في نهاية العام 2024 أو كما في 31 ديسمبر 2024.

أبرز الأحداث 2024

يناير

- وكالة فيتش تثبت تصنيف عجز المصدر عن السداد لبنك الخليج عند "A" مع نظرة مستقبلية مستقرة.

فبراير

- الإعلان عن النتائج المالية لبنك الخليج للسنة المالية 2023، حيث بلغ صافي الربح 71.2 مليون دينار كويتي، بزيادة 15.2%.
- مرسوم أميري بحل مجلس الأمة.

مارس

- استقالة رئيس مجلس إدارة بنك الخليج السيد/ جاسم مصطفى بودي.
- إعادة تشكيل مجلس ادارة بنك الخليج وتعيين السيد/ بدر ناصر الخرافي رئيسا لمجلس إدارة بنك الخليج.
- عقد بنك الخليج اجتماع الجمعية العامة العادية الـ 65 والجمعية العامة غير العادية الـ 43.
- وكالة فيتش تثبت التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت عند (AA-) مع الإبقاء على النظرة المستقبلية المستقرة.

أبريل

- بنك الخليج يوزع أرباحاً نقدية للسنة المالية 2023 بقيمة 12 فلس وأسهم منحة بنسبة 5%.
- الإعلان عن النتائج المالية لبنك الخليج للربع الأول من عام 2024، حيث بلغ صافي الربح 12.9 مليون دينار كويتي، بانخفاض قدره 25.6%.
- الانتخابات العامة الكويتية لمجلس الأمة.

مايو

- وكالة موديز تثبت التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت عند A1 مع الإبقاء على النظرة المستقبلية المستقرة.
- مرسوم أميري بحل مجلس الأمة وتعليق بعض مواد الدستور لمدة لا تتجاوز أربع سنوات.

يونيو

- كابيتال إنتليجنس تثبت التصنيف الائتماني للعملات الأجنبية على المدى الطويل لبنك الخليج في المرتبة "A+" مع الإبقاء على النظرة المستقبلية المستقرة.
- إعلان بنك الخليج شأن إعداد دراسة لتحول البنك لبنك متوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية.
- مرسوم أميري بتزكية الشيخ صباح الخالد الصباح ولياً للعهد، وتمت الموافقة عليه من قبل مجلس الوزراء.
- وكالة ستاندرد آند بورز تثبت التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت عند "A+" مع الإبقاء على النظرة المستقبلية المستقرة.

يوليو

- الإعلان عن النتائج المالية الختامية لدولة الكويت للسنة المنتهية في 31 مارس 2024 ، والتي سجلت عجزاً قدره 1.6 مليار دينار كويتي للعام.

أغسطس

- مرسوم أميري بإجراء تعديل وزاري وتعيين أربعة وزراء جدد.

سبتمبر

- وكالة فيتش تثبت التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت عند "AA-" مع الإبقاء على النظرة المستقبلية المستقرة.
- بنك الكويت المركزي خفض سعر الخصم بنسبة 0.25% من 4.25% إلى 4.00%، وذلك بعد خفض الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لسعر الفائدة بمقدار 0.50%.

أكتوبر

- مرسوم أميري بتعيين وزيرين جديدين في حكومة الكويت، ليرتفع عدد أعضاء مجلس الوزراء إلى 16.

نوفمبر

- قام الاحتياطي الفيدرالي بتخفيض سعر الفائدة بنسبة 0.25 %، بينما لم يقم بنك الكويت المركزي بخفض سعر الخصم وحافظ عليه عند 4.00%.

ديسمبر

- قام الاحتياطي الفيدرالي بتخفيض سعر الفائدة بنسبة 0.25 %، بينما لم يقم بنك الكويت المركزي بخفض سعر الخصم وحافظ عليه عند 4.00%.

- إعلان بنك الخليج بشأن إعادة فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة للدورة القادمة.
- وقّع بنك الخليج مذكرة تفاهم مع بنك بوبيان.

- يحتفل بنك الخليج بالذكرى الرابعة والستين لتأسيسه.
- الإعلان عن النتائج المالية لبنك الخليج للربع الثالث من عام 2024, حيث بلغ صافي الربح 40.2 مليون دينار كويتي، بانخفاض قدره 25.3%.

- وصلت نسبة ملكية الأجانب في بنك الخليج إلى 16.13%، وهي الأعلى خلال العام.

- وكالة فيتش تثبت تصنيف عجز المصدر عن السداد لبنك الخليج عند "A" مع نظرة مستقبلية مستقرة.

- الإعلان عن النتائج المالية لبنك الخليج للربع الثاني من عام 2024 حيث بلغ صافي الربح 28.2 مليون دينار كويتي، بانخفاض قدره 21.3%.
- إعلان بنك الخليج بشأن دراسة جدوى لعملية الاندماج مع بنك بوبيان.

أبرز الأحداث - **بنك الخليج**

أبرز الأحداث - **في الكويت**

أبرز المؤشرات 2024

1- بلغ صافي الربح 60.2 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2024، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 16% مقارنة بعام 2023

انخفاض صافي الربح

(%16)

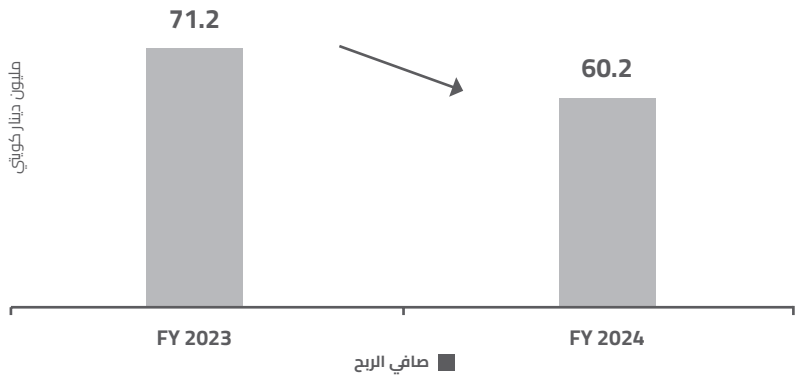

2- وصلت ربحية السهم إلى 16 فلس والتوصية بتوزيع أرباح نقدية بمبلغ 10 فلس للسهم، مما يمثل نسبة توزيع نقدي قدرها 63%، بالإضافة إلى اسهم منحة بمقدار 5%

انخفاض ربحية السهم

(%21)

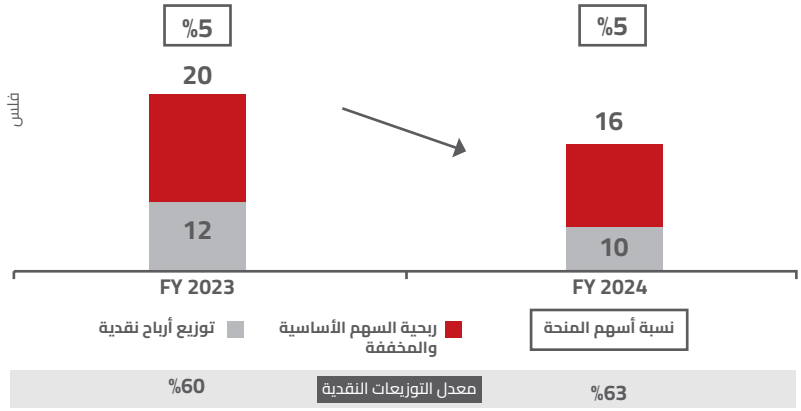

ملاحظة :تخضع توزيعات الأرباح نقدية و أسهم منحة لعام 2024 لموافقة الجمعية العمومية السنوية المقرر عقدها في مارس 2025.

3- بلغ إجمالي القروض والسلف 5.7 مليار دينار كويتي أي بزيادة 215 مليون دينار كويتي أو +4% مقارنة بعام 2023

ارتفاع إجمالي القروض والسلف

%4+

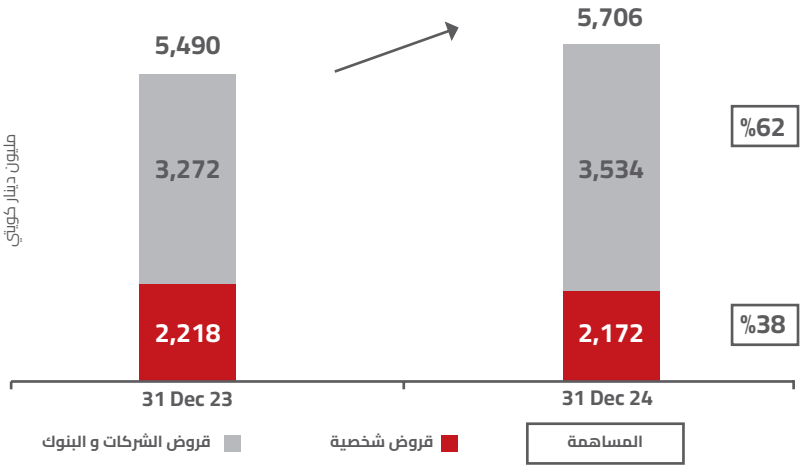

4- حافظت جودة الأصول على قوتها حيث بلغت نسبة القروض غير المنتظمة 1.3% في نهاية العام 2024، مع نسبة تغطية جيدة

نسبة القروض غير المنتظمة
%1.3

نسبة تغطية القروض غير المنتظمة
%340

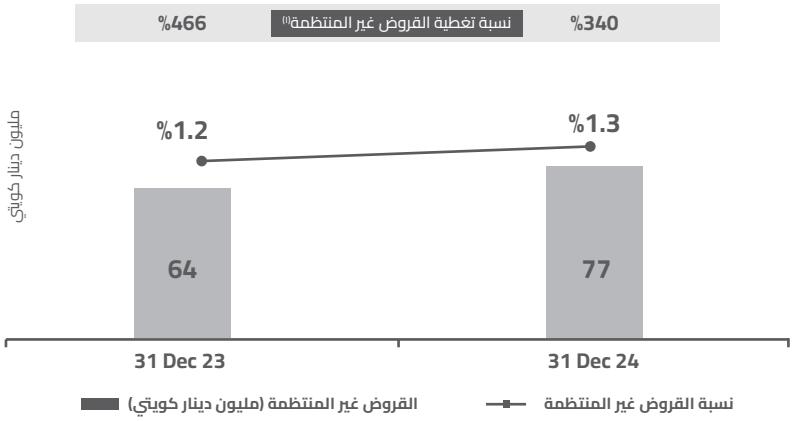

(1) تشمل نسبة تغطية القروض غير المنتظمة إجمالي المخصصات والضمانات.

5- حافظت نسب رأس المال على متانتها وتجاوزت الحد الأدنى الرقابي المطلوب

نسبة كفاية رأس المال فوق الحد الأدنى الرقابي
335 نقطة أساس

نسبة الشريحة الأولى من رأس المال فوق الحد الأدنى الرقابي
323 نقطة أساس

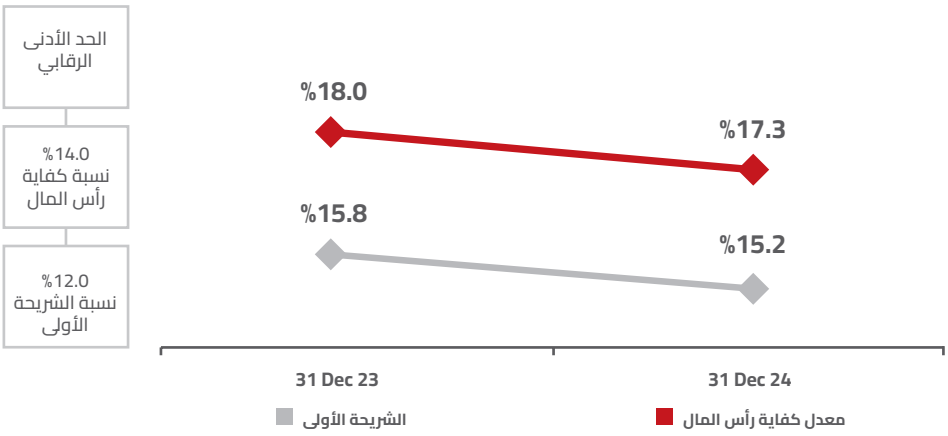

ملاحظة: يشمل الحد الأدنى الرقابي لنسب الشريحة الأولى وكفاية رأس المال نسبة 1% للبنوك المحلية ذات التأثير النظامي.

6- لا يزال بنك الخليج يحظى بتصنيف "A" من قبل وكالات التصنيف الائتمانية الثلاث الكبرى خلال عام 2024

وكالة التصنيف	المعيار	درجة التصنيف
Moody's	تصنيف الودائع على المدى الطويل	A3
	النظرة المستقبلية	ايجابية
Fitch Ratings	تصنيف عجز المصدر عن السداد على المدى الطويل	A
	النظرة المستقبلية	مستقرة
CAPITAL intelligence	تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل	A+
	النظرة المستقبلية	مستقرة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بدر ناصر الخرافي

السادة المساهمين الكرام،

يسرني أن أقدم لكم التقرير السنوي لبنك الخليج للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، فقد تميز هذا العام بإنجازات هامة للبنك إلى جانب تحديات كبيرة، وأنا فخور بفريق العمل على تفانيه وجهوده. بينما نسترجع إنجازات العام الماضي، لا يسعنا إلا الاعتراف بالجهود المبذولة من قبل الجميع، الأمر الذي مكننا من الصمود والنجاح في مواجهة بيئة اقتصادية معقدة وسريعة التغيير.

تميز هذا العام بإنجازات هامة للبنك إلى جانب تحديات كبيرة، وأنا فخور بفريق العمل على تفانيه وجهوده

لمحة عامة على الاستراتيجية

في العام 2024، واصل بنك الخليج تعزيز مكانته كمؤسسة مالية رائدة في الكويت من خلال مبادرات استراتيجية تركز على النمو السريع والابتكار وتعزيز تجارب العملاء. وترتكز رؤيتنا المستقبلية على خلق القيمة لجميع الأطراف المعنية من عملاء ومساهمين وموظفين، وذلك من خلال إدارة المخاطر الاستراتيجية والتخطيط الشامل للاستثمار. كما حققنا تقدماً بارزاً في مسيرة التحول الرقمي للبنك، وهو أمر بالغ الأهمية للحفاظ على ميزة تنافسية في عالم يزداد اعتماداً على الخدمات الرقمية. هذا، وتهدف استثماراتنا الاستراتيجية في التكنولوجيا والابتكار إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية، وتعزيز الضوابط الأمنية، والارتقاء بخدمة العملاء وتجربتهم لتحقيق قيمة مضافة للجميع.

كما قامت شركة "إنفست جي بي"، الذراع الاستثماري المملوك بالكامل للبنك، بمباشرة أعمالها هذا العام. وستمكننا هذه الشركة التابعة من تقديم مجموعة شاملة من الخدمات في إدارة الثروات والأصول والاستثمارات والخدمات الاستشارية المصممة خصيصا للأفراد من ذوي الملاءة المالية المرتفعة والشركات الراغبة بالاستثمار. وتهدف شركة "إنفست جي بي" إلى الاستفادة من خبراتها ومواردها لتزويد العملاء بحلول مبسطة ومتطورة تلبي أهدافهم المالية وتطلعاتهم الفريدة.

البيئة الاقتصادية

شهدت البيئة الاقتصادية العالمية في عام 2024 تقلبات كبيرة، مما دفع البنوك المركزية إلى تعديل سياساتها النقدية لمواجهة التغييرات في الأوضاع الاقتصادية. فعلى الصعيد المحلي، تجاوب بنك الكويت المركزي مع أول تخفيض لسعر الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وإن كان بدرجة أكثر توازناً، وذلك من خلال الإعلان عن تخفيض سعر الخصم بمقدار 25 نقطة أساس في سبتمبر 2024. وهدفت تلك الخطوة الاستراتيجية إلى تحفيز النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار المالي. ولا يزال النظام المالي الكويتي يتمتع بالقوة، مدعوماً باستقرار أسعار النفط، والتعهد المتجدد للحكومة بالتنويع الاقتصادي من خلال استثمارات واسعة النطاق وإصلاحات مالية كبرى.

كان لبنك الخليج دوراً محورياً في دعم التنمية الاقتصادية في الكويت، فقد ساهم بشكل مهم في تمويل المشاريع الكبرى المتوائمة مع رؤية الكويت 2035، بما في ذلك قطاعات البنية التحتية والنفط والإنشاءات. كما يمتد دورنا إلى ما هو أبعد من الخدمات المصرفية التقليدية، فنحن ملتزمون بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت. ويشمل هذا الالتزام دورنا الفعال في تمويل مشاريع البنية التحتية الحيوية، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الشمول المالي.

وبالاستفادة من الموارد والخبرات لدينا، نحن لا نساهم في تلبية الاحتياجات الاقتصادية الحالية فحسب، بل نحن نمهد الطريق أيضا لمستقبل اقتصادي متنوع ومستدام للكويت.

الأداء المالي

بالرغم من التحديات الناتجة عن البيئة التشغيلية، إلا أن البنك تمكن بنجاح من تحقيق النمو بقوة في الميزانية العامة للبنك، حيث ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 4.3% ليصل إلى 7.5 مليار د.ك، مدفوعاً بالنمو الكبير في القروض والسلف بنسبة 5.2%. كما حقق البنك صافي ربح بلغ 60.2 مليون د.ك لعام 2024 بأكمله. ونتج عن ذلك ربحية للسهم الواحد بقيمة 16 فلس للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

وبناء على ذلك، يوصي مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن كل سهم بمقدار 10 فلس، أي ما يمثل 63% من نسبة التوزيعات النقدية، بالإضافة إلى الاقتراح بإصدار أسهم منحة بمقدار 5%. وستخضع هذه التوصية لموافقة مساهمي البنك خلال الجمعية العامة المقرر عقدها في مارس 2025.

كما يظهر أداؤنا المالي أولوياتنا الاستراتيجية والتنفيذ السليم حيث تركزت الجهود على تحسين التكلفة، وتعزيز الإيرادات، وإدارة المخاطر بفعالية. وقد ساهمت المنهجية السليمة لإدارة المخاطر الاستراتيجية والتخطيط الاستثماري الشامل من تحقيق عوائد متكررة للمساهمين مع المحافظة على مركز مالي قوي.

حققنا تقدماً بارزاً في مسيرة التحول الرقمي للبنك، وهو أمر بالغ الأهمية للحفاظ على ميزة تنافسية في عالم يزداد اعتماداً على الخدمات الرقمية

لا يزال النظام المالي الكويتي يتمتع بالقوة، مدعوماً باستقرار أسعار النفط، والتعهد المتجدد للحكومة بالتنويع الاقتصادي من خلال استثمارات واسعة النطاق وإصلاحات مالية كبرى

يوصي مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن كل سهم بمقدار 10 فلس، أي ما يمثل 63% من نسبة التوزيعات النقدية، بالإضافة إلى الاقتراح بإصدار أسهم منحة بمقدار 5%

كلمة رئيس مجلس الإدارة

التصنيفات الائتمانية

تم الاعتراف بالقوة المالية للبنك واستقرارها من قبل وكالات التصنيف الائتماني الرائدة. فقد أكدت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تصنيف عجز المصدر عن السداد على المدى الطويل للبنك في المرتبة "A" مع نظرة مستقبلية مستقرة. كما قامت وكالة "موديز" بتثبيت تصنيف الودائع على المدى الطويل للبنك في المرتبة "A3" مع نظرة مستقبلية إيجابية. وبالمثل، قامت وكالة "كابيتال إنتليجنس للتصنيف الائتماني" بتثبيت تصنيف العملات الأجنبية على المدى الطويل عند "A+" مع نظرة مستقبلية مستقرة، إضافةً إلى قيامها بتثبيت تصنيف السندات المساندة لبنك الخليج المؤهلة في الشريحة الثانية لرأس المال بموجب تعليمات بازل 3 والبالغة قيمتها 50 مليون د.ك في المرتبة "BBB+"، أيضاً مع نظرة مستقبلية "مستقرة" للسندات. وتأتي هذه التصنيفات لتؤكد قوة البنك المحلية الراسخة، والتمويل المستقر، والجدوى المالية.

شارك مجلس الإدارة بشكل وثيق في الإشراف على تنفيذ المبادرات الاستراتيجية وضمان المواءمة مع الأهداف طويلة الأجل

الحوكمة والقيادة

لا يزال البنك محافظاً على التزامه بالممارسات السليمة للحوكمة، حيث نتمسك بتطبيق أعلى معايير الحوكمة، كونها عاملاً أساسياً للنجاح على المدى الطويل. وقد تم تصميم إطار العمل الخاص بالحوكمة لدينا بما يضمن تحقيق الشفافية وتحمل المسؤولية والالتزام بقواعد السلوك المهني على جميع المستويات في البنك.

وقد شارك مجلس الإدارة بشكل وثيق في الإشراف على تنفيذ المبادرات الاستراتيجية وضمان المواءمة مع الأهداف طويلة الأجل. وقد تم تعزيز ممارسات إدارة المخاطر لدى البنك للتغلب بشكل أفضل على حالة عدم اليقين في البيئة الاقتصادية الحالية، علماً أن التركيز على مبادئ الحوكمة والقيادة لا يعني فقط الالتزام بهذه المبادئ، بل يهتم أيضاً بترسيخ ثقافة النزاهة والتميز في كافة جوانب العمليات لدى البنك.

مبادرات الاستدامة

في عام 2024، أطلقنا استراتيجية الاستدامة 2030 بمعاييرها البيئية والاجتماعية والحوكمة، والتي تعبّر عن التزامنا بتحقيق مستقبل قادر على مواجهة المخاطر المناخية. وتتضمن هذه الاستراتيجية مبادرات تهدف إلى الحد من بصمتنا البيئية، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية، والتأكد من تطبيق ممارسات قوية للحوكمة.

في عام 2024، أطلقنا استراتيجية الاستدامة 2030 بمعاييرها البيئية والاجتماعية والحوكمة، والتي تعبّر عن التزامنا بتحقيق مستقبل قادر على مواجهة المخاطر المناخية

وتستند جهود الاستدامة على ممارسات الأعمال المسؤولة كأساس لتحقيق النجاح على المدى الطويل. وعليه، نحن ملتزمون بتضمين الاستدامة في عملياتنا الأساسية وعمليات صنع القرار بما يشمل العمل على تقليل بصمتنا الكربونية، وتعزيز التنوع والشمولية، ودعم المبادرات المجتمعية. والهدف من ذلك هو إحداث تأثير إيجابي على المجتمع والبيئة مع إضافة القيمة على المدى الطويل لجميع الأطراف المعنية.

الجوائز والاعتراف الدولي

كان العام 2024 عاماً مميزاً لبنك الخليج فقد حصد 13 جائزة عالمية وإقليمية مرموقة، وتم الاعتراف به ضمن أفضل 100 شركة مدرجة في المنطقة من قبل مجلة "فوربس" واختياره من ضمن أفضل 100 بنك عربي من قبل مجلة "ذي بانكر". كما تم الاحتفاء بإنجازات البنك في مواضيع عدة مثل التحول الرقمي والمسؤولية الاجتماعية والاستدامة وتمكين المرأة، حيث فاز بجائزة "أفضل العروض للأثرياء الشباب" من Private Banker International خلال حفل توزيع جوائز الثروة العالمية، وجائزة "الأفضل في التنمية المستدامة بمكان العمل" خلال المؤتمر الخليجي الدولي للمسؤولية الاجتماعية.

ونحن فخورون جداً بهذه الإنجازات وسنواصل سعينا بالبناء على هذا النجاح للسنوات القادمة.

التوقعات والخطط المستقبلية

نتطلع بكل حماس للفرص التي تنتظرنا مستقبلاً، وسنواصل ضمن أولوياتنا الاستراتيجية بتعزيز عروض المنتجات لدينا وسعينا المستمر لتلبية احتياجات عملائنا والارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة لهم. هذا إلى جانب التزامنا بالحفاظ على قوة المركز المالي للبنك والاستمرار بتحقيق العوائد المجزية لمساهمينا.

كما سنواصل السعي لدراسة جدوى تحول بنك الخليج إلى بنك متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بهدف تحقيق النمو المستدام لجميع الأطراف المعنية. وكلنا ثقة أن مبادراتنا الاستراتيجية المدعومة بالحوكمة والإدارة السليمة للمخاطر ستضمن لنا النجاح المستمر.

سنواصل السعي لدراسة جدوى تحول بنك الخليج إلى بنك متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بهدف تحقيق النمو المستدام لجميع الأطراف المعنية

شكر وتقدير

بالنيابة عن مجلس الإدارة، أود أن أعبر عن تقديري لكل من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال على جهودهما الدائمة في دعم وتعزيز القطاع المصرفي الكويتي.

وأود كذلك أن أعرب عن امتناني لمساهمينا، وعملائنا، وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وموظفي البنك على دعمهم المستمر وثقتهم في بنك الخليج. معاً، سنواصل البناء على نجاحاتنا والتغلب على التحديات المقبلة، وكلنا ثقة بقدرتنا على تحقيق أهدافنا الاستراتيجية وتحقيق قيمة مستدامة لجميع الأطراف المعنية ببنك الخليج.

بدر ناصر الخرافي

رئيس مجلس الإدارة

02

الاستعراض التشغيلي

كلمة الرئيس التنفيذي

وليد خالد مندني

عندما نسترجع إنجازات العام 2024، يسعدني وبكل فخر أن أسلط الضوء على التقدم الكبير والإنجازات المميزة التي حققها بنك الخليج. لقد كان هذا العام شهادة على قدراتنا في الصمود والابتكار والالتزام الراسخ بالتميز. فعلى الرغم من التحديات التي واجهناها، واصلنا سعينا في تعزيز مكانتنا في السوق، وتعزيز إمكانياتنا التشغيلية، وخلق قيمة استثنائية لجميع الأطراف المعنية. وتؤكد رحلتنا هذا العام على التزامنا في تحقيق التنمية المستدامة، ودورنا الأساسي الملهم في التنمية الاقتصادية في الكويت.

> لقد كان هذا العام شهادة على قدراتنا في الصمود والابتكار والالتزام الراسخ بالتميز

الأداء التشغيلي

في العام 2024، حقق بنك الخليج تقدماً كبيراً في تعزيز الكفاءة التشغيلية والارتقاء بتجربة العملاء. فقد تمكّنا من استكمال المرحلة الثانية من تطوير النظم الآلية للخدمات المصرفية الأساسية بنجاح، الأمر الذي يشكل علامة فارقة في مسيرة التحول الرقمي للبنك، فقد مكنتنا هذه الترقية من توفير تجارب مصرفية لعملائنا أكثر تكاملاً وتناسباً مع احتياجاتهم المختلفة، مما ساعدنا على تحويل فروعنا إلى مراكز لتعزيز العلاقات والخبرات.

وشملت جهودنا في مجال التحول الرقمي إطلاق الإصدار الأحدث والمحسن لتطبيق الهاتف النقال الذي يوفر مجموعة واسعة من الخدمات المتاحة عبر خصائص متطورة بمنتهى الأمان والبساطة. هذا، بالإضافة إلى قيامنا بطرح خدمات ومنتجات مصرفية رقمية جديدة صُممت بشكل خاص لتلبية الاحتياجات المتنوعة لعملائنا. كما ساهمنا بشكل فعال في تمويل المشاريع الكبرى المتوائمة مع رؤية الكويت 2035، بما في ذلك قطاعات البنية التحتية والنفط والإنشاءات.

وقد قامت شركة "جي بي إنفست"، ذراعنا الاستثماري المملوكة بالكامل للبنك بمباشرة أعمالها هذا العام برأس مال وقدره 10 ملايين دينار كويتي، وهي مكلفة بإدارة أصول تتجاوز قيمتها 3.2 مليار دولار أمريكي. وتهدف هذه الخطوة الاستراتيجية إلى الاستفادة من الخبرات والموارد التي تتمتع بها "جي بي إنفست" لتزويد العملاء بحلول متطورة ومتكاملة تلبي أهدافهم المالية وتطلعاتهم الفريدة.

تمكنّا من استكمال المرحلة الثانية من تطوير النظم الآلية للخدمات المصرفية الأساسية بنجاح، الأمر الذي يشكل علامة فارقة في مسيرة التحول الرقمي للبنك

تعزيز الكفاءة وخفض التكاليف

كما أحرزنا تقدماً بارزاً في خفض التكاليف وتحسين الكفاءة، الأمر الذي ساهم في تكامل العمليات وتحقيق نتائج مستدامة للبنك. ومن خلال تطبيقنا المستمر لمبدأ تعزيز مستوى الكفاءة وتخفيف الهدر، نسعى لأن يصبح هذا المبدأ جزءاً لا يتجزأ من ثقافة مؤسستنا. ومن ناحية أخرى، كنا قد أعلنّا مؤخراً عن قيامنا بإعادة افتتاح فروعنا المنتشرة في مختلف أنحاء الكويت بتصميم جديد أُعد بكل عناية لاستيفاء مبادئ الاستدامة، حيث تتمتع فروعنا الجديدة الصديقة للبيئة بتقنيات توفير الطاقة والاستفادة من مواد معاد تدويرها، مما يعكس التزامنا بالمسؤولية البيئية. وبتركيزنا على الابتكار وراحة العملاء على السواء، فإن فروعنا بتصميمها الجديد تعزز التجربة المصرفية للعملاء وتساهم في الوقت نفسه في بناء مستقبل أكثر استدامة."

أحرزنا تقدماً بارزاً في خفض التكاليف وتحسين الكفاءة، الأمر الذي ساهم في تكامل العمليات وتحقيق نتائج مستدامة للبنك

هوية جديدة للخدمات المصرفية الخاصة

وفي مجال الخدمات المصرفية الخاصة، قمنا بطرح هوية جديدة لإعادة صياغة مفهوم الخدمات المصرفية الخاصة، وذلك بهدف توفير تجربة استثنائية ومميزة لعملائنا من أصحاب الثروات.

وتستند الهوية الجديدة إلى ثلاث ركائز رئيسية يعتمدها البنك في أسلوبه لتخطيط الثروات تتمثل في تطوير الاستراتيجيات التي تهدف إلى تنمية ثروة العملاء على المدى الطويل، وحماية الأصول وضمان الأمان المالي، وتسهيل الانتقال السلس للثروة، وكل ذلك بما يتناسب مع الاحتياجات الشخصية لكل عميل ضمن هذه الفئة.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة

كما جدد بنك الخليج التزامه بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير حزمة كبيرة من الخدمات والعمليات المصرفية المباشرة عن طريق البوابة الإلكترونية المخصصة حصرياً لهذا القطاع، والتي تمكنهم من الحصول على العديد من الخدمات، والتي تشمل طلب الحصول على التسهيلات الائتمانية، والتحويل الالكتروني للرواتب، وطلب الحصول على خدمات وأجهزة نقاط البيع، وبوابات الدفع الالكترونية، والخدمات اللوجستية والاستشارية. وبالإضافة إلى ذلك، قام البنك بإبرام اتفاقية مع شركة Omnifintec للخدمات والحلول المالية لتوفير خدمات استشارية وتجارية شاملة لعملائنا من المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كلمة الرئيس التنفيذي

الأداء المالي

لا يزال البنك محافظاً على قوة أدائه المالي حيث ارتفعت محفظة القروض خلال العام بنسبة 5.2% لتصل إلى 5.5 مليار د.ك، مما يعكس نجاح مبادراتنا الاستراتيجية في تلبية تطلعات عملائنا. وقد ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 4.3% ليصل إلى 7.5 مليار د.ك. وكذلك ارتفع إجمالي الودائع بنسبة 4.3% ليصل إلى 5.6 مليار د.ك.

وقد حقق البنك صافي ربح بمقدار 60.2 مليون د.ك للعام 2024 بالكامل. تم تحقيق ذلك بفضل نمو سنوي بنسبة 4.8% في الدخل التشغيلي ونمو بنسبة 3.2% في الربح التشغيلي على مدار العام. ويعكس التحسن في الربحية التشغيلية تركيزنا على النمو والانضباط المالي.

كما حافظ البنك على جودة وقوة الأصول ومركز رأس المال لديه من خلال الحفاظ على نسبة قروض غير منتظمة عند 1.3% كما في نهاية العام 2024، مع تغطية جيدة للقروض بلغت 340%، شاملةً إجمالي المخصصات والضمانات. كما نواصل الاستفادة من قدرة جيدة على توليد رأس المال داخلياً، حيث تدعم كفاية رأس المال لدينا نمو الميزانية العامة مع وجود مصدات جيدة أعلى من المتطلبات الرقابية حيث بلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال 15.2%، وبلغت نسبة كفاية رأس المال 17.3% كما في 31 ديسمبر 2024، والنسبتان أعلى بكثير من الحد الأدنى الرقابي المطلوب.

ويعكس هذا الأداء سعينا لتنمية الإيرادات وتحقيق الكفاءة التشغيلية، إلى جانب حرصنا المستمر على تحقيق الاستقرار المالي.

لا يزال البنك محافظاً على قوة أدائه المالي حيث ارتفعت محفظة القروض خلال العام بنسبة 5.2% لتصل إلى 5.5 مليار د.ك، مما يعكس نجاح مبادراتنا الاستراتيجية في تلبية تطلعات عملائنا

الرأسمال البشري

في بنك الخليج، نضع موظفينا في مقدمة أولوياتنا. ولهذا السبب، نحرص على الاستثمار في مواردنا البشرية من خلال توفير فرص تعليمية وتدريبية مستمرة لهم، حيث نشجع الابتكار وندعم التطور الوظيفي عن طريق تعزيز المهارات داخل المؤسسة. ولذلك، قمنا على مدار العام، بتنظيم مجموعة شاملة من المبادرات لدعم التطوير المهني وتعزيز رفاهية موظفينا. وشمل ذلك برامج تطوير القيادين والتدريب الفني ومبادرات هادفة لتحقيق التوازن بين الحياة العملية والشخصية من خلال توفير بيئة عمل تتسم بالدعم والشمولية، للتأكد من إعداد موظفينا بالشكل المناسب لمواجهة تحديات المستقبل والاستمرار في التطور.

في بنك الخليج، نضع موظفينا في مقدمة أولوياتنا. ولهذا السبب، نحرص على الاستثمار في مواردنا البشرية من خلال توفير فرص تعليمية وتدريبية مستمرة لهم، حيث نشجع الابتكار وندعم التطور الوظيفي عن طريق تعزيز المهارات داخل المؤسسة

التطلعات المستقبلية

مع دخولنا العام 2025، لا نزال حريصين على تحقيق أهدافنا الاستراتيجية. ولذلك، سنواصل السعي لدراسة جدوى تحول بنك الخليج إلى بنك متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. كما سنواصل، من ضمن أولوياتنا، توسيع نطاق عروض منتجاتنا وتعزيز ميزتنا التنافسية، والحفاظ على مركزنا المالي القوي. ونحن واثقون من قدرتنا على تحقيق النمو المستدام وتحقيق قيمة مضافة لجميع الأطراف المعنية من مساهمين وعملاء وموظفين.

وفي الختام، أود أن أعبر عن شكري وامتناني لموظفي البنك على عملهم الجاد وتفانيهم، ولعملائنا على ولائهم، ولمساهمينا على دعمهم المستمر. معاً نواصل قصة نجاحنا.

مع دخولنا العام 2025، لا نزال حريصين على تحقيق أهدافنا الاستراتيجية.
ولذلك، سنواصل السعي لدراسة جدوى تحول بنك الخليج إلى بنك متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية

فريق العمل

يحرص بنك الخليج على توفير بيئة عمل ديناميكية وداعمة لموظفيه تحفزهم على النمو والتعاون. ولهذا الغرض، قام على مدار العام 2024 بتنظيم مجموعة من المبادرات التي تفوقت على المعايير التقليدية للقطاع المصرفي مع التركيز على الابتكار وتمكين الموظفين والمشاركة المجتمعية.

الاستثمار في رأس المال البشري

قام بنك الخليج بإطلاق منصة Coach Hub لتوفير الدعم المهني لأعضاء الإدارة العليا من خلال البرامج التدريبية المتخصصة

تمكن بنك الخليج في العام 2024 من استكمال مرحلة أساسية وهامة في إطار مشروع التحول الرقمي الهادف لدعم كفاءة الرأس المال البشري من خلال إطلاق منصة **HR HUB**. وتعمل هذه المنصة وفق نظام متطور لإدارة الموارد البشرية صمم لتسهيل الاستجابة لطلبات الموظفين وتعزيز تجربتهم من خلال توافر خيارات معينة كالخدمة الذاتية واستقطاب المواهب والتسجيل في البرامج التدريبية. كما سعى البنك لتعزيز التزامه بتطوير الكفاءات الكويتية الشابة من خلال **برنامج تطوير الخريجين "أجيال"** الذي استقبل في نسخته العاشرة 21 مشتركاً وقدم لهم التدريبات الشاملة وفرصاً للتواصل تمهيداً لتأهيلهم بأن يصبحوا قادة المستقبل في القطاع المصرفي الكويتي.

كما قام بنك الخليج بإطلاق منصة **Coach Hub** لتوفير الدعم المهني لأعضاء الإدارة العليا من خلال البرامج التدريبية المتخصصة. وتجمع هذه المنصة المدراء التنفيذيين مع مدربين متخصصين في نفس مجالاتهم ليوفروا لهم التطوير المهني بالشكل الذي يتناسب مع احتياجات كل منهم. وبهدف تعزيز إمكانيات التعليم المستمر، عقد البنك شراكة مع منصة **Coursera** التي توفر لموظفي البنك إمكانية الوصول الى أكثر من 10,000 دورة تدريبية من مؤسسات مرموقة.

كما أكد بنك الخليج على التزامه بالتطوير المهني من خلال رعايته **لمعرض "وظيفتي"**، والتواصل من خلاله مع الباحثين عن عمل، وإظهار مبادراته في دعم المواهب الشابة والتطور المهني.

التنوع والشمولية

أظهر بنك الخليج مدى التزامه بتحقيق التنوع والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال عدة مبادرات بارزة أقامها في العام 2024، حيث استضاف بودكاست **"Own Your Career"** الذي قدمته السيدة Hedwige Nuyens، رئيس الاتحاد المصرفي الدولي ورئيس منظمة النساء الأوروبيات في مجالس الإدارات بالتعاون مع وفد الاتحاد الأوروبي الى الكويت. وتخلل البودكاست مناقشات لمواضيع تتعلق بالقيادة والاستدامة والاستراتيجيات الهادفة لتعزيز المشاركة النسائية في المناصب القيادية.

أظهر بنك الخليج مدى التزامه بتحقيق التنوع بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال بودكاست " Own Your Career " و مبادرة المرأة الحكيمة

وفي إطار جهوده لدعم النساء العاملات، عقد البنك جلسة أخرى من سلسلة مبادرة المرأة الحكيمة **"Women of Wisdom" (WOW)** وفرت للموظفات منصة للتواصل وتبادل الخبرات ومناقشة مهارات التأقلم والتطوير المهني. كما تضمنت هذه الجلسات تمارين في التأمل للوصول إلى الوعي التام والتركيز وتخفيف التوتر.

علاوةً على ذلك، دعم بنك الخليج مبدأ تمكين المرأة من خلال المشاركة في تأسيس "**منصة تمكين المرأة في القطاع الخاص الكويتي**" **(KWEEP)** التي بدورها وفرت التوجيه والموارد المناسبة للتطوير المهني للنساء العاملات. وقد استضافت الفعالية التي أجريت للمنصة ضيوفاً مميزين، بما فيهم سعادة السيدة

Anne Koistinen سفيرة بعثة الإتحاد الأوروبي لدى الكويت، والسيدة Hedwige Nuyens رئيس الاتحاد المصرفي الدولي ورئيس منظمة النساء الاوروبيات في مجالس الإدارات. وقد أتاح هذا اللقاء فرصة قيمة لأعضاء المنصة لتبادل الخبرات ومناقشة الاستراتيجيات التي تعزز الشمولية والتنوع داخل القطاع الخاص بالكويت. وتؤكد هذه المبادرات على الدور الريادي لبنك الخليج في تعزيز التنوع والتشجيع على التغيير الإيجابي في القطاع المالي.

التوعية والصحة العامة

في إطار التزامه بتعزيز الاستدامة والصحة المجتمعية، نظم بنك الخليج بالتعاون مع مستشفى رويال حياة ندوة صحية خلال **شهر التوعية بمرض سرطان الثدي** شارك فيها أطباء وخبراء تغذية للتشجيع على الكشف المبكر عن المرض وإتخاذ التدابير الصحية الوقائية للموظفات والعميلات. كما تعاون البنك في **يوم القلب العالمي** مع جمعية القلب الكويتية لتقديم فحوصات مجانية لموظفيه لأمراض السكر والكوليسترول وضغط الدم، بغرض مساعدتهم في التعرف على العلامات المبكرة لأمراض القلب.

وبناءً على هذه الجهود، أطلق البنك حملة **Movember** التي تركز على صحة الرجل والتي وفرت فحوصات على مدى يومين لسرطان البروستاتا لموظفي البنك من الرجال. وشجعت هذه المبادرة التي تتماشى مع الحملة العالمية على إجراء الفحوصات الطبية بصورة دورية، كما شددت على أهمية العناية بصحة الرجل.

تعاون بنك الخليج في يوم القلب العالمي مع جمعية القلب الكويتية لتقديم فحوصات مجانية لموظفيه لأمراض السكر والكوليسترول وضغط الدم، تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز صحة الموظفين

المشاركة المجتمعية

يواصل بنك الخليج إظهار حرصه الدائم على احتضان بيئة عمل يسودها التعاون والتمكين. ولذلك، قام من خلال مبادراته في العام 2024 بالتركيز على تعزيز رأسماله البشري والتنوع بين الجنسين ورفاهية الموظفين والمشاركة المجتمعية. ولا تعتبر هذه الجهود استثماراً لبنك الخليج في موظفيه فحسب، بل تؤدي أيضاً لتعزيز مكانته كمؤسسة مالية ذات رؤية مستقبلية حريصة على الابتكار والنمو والتغيير الإيجابي. وفي هذا الإطار، قام بنك الخليج على مدار العام 2024 بإجراء العديد من الفعاليات الاجتماعية والأنشطة الرياضية لتعزيز المشاركة المجتمعية ومنح موظفيه الشعور بالانتماء وروح المجتمع. ومن إحدى هذه الفعاليات كان **الحفل السنوي** الذي تقيمه الموارد البشرية لبنك الخليج، والذي يعد حدثاً رئيسياً يتم من خلاله الاحتفال بإنجازات البنك إضافةً إلى تكريم الدفعة السابقة من برنامج تطوير الخريجين "أجيال" والترحيب بالمشاركين الجدد. وتساهم هذه الفعالية بتعريف الموظفين على الإدارة العليا كما تعزز لديهم الانتماء وتشجعهم على النمو. وتعتبر **الغبقة الرمضانية السنوية** فعالية اجتماعية أخرى ينتظرها موظفي البنك كل عام. واحتفالاً بشهر رمضان للعام 2024، أقيمت الغبقة في فندق جراند حياة وساهمت في تعزيز الترابط الاجتماعي بين الموظفين وتعزيز العادات والتقاليد. كما أقام بنك الخليج الفعالية **السنوية لأطفال الموظفين (Kids Day)** في مركزه التدريبي في برج كريستال، حيث استضاف أطفال موظفيه لقضاء يوم كامل من الأنشطة شملت الألعاب وورش عمل حول الثقافة المالية لتعريفهم بالخدمات المصرفية، مع التركيز على الترابط الاجتماعي وضرورة إيجاد التوازن بين العمل والحياة. علاوة على ذلك، ولدعم الزمالة والاهتمام بالصحة البدنية، ينظم بنك الخليج كل عام العديد من المبادرات الرياضية ككرة القدم والبادل والبولينج، مما يشجع روح الفريق والمنافسة الشريفة. وفي العام 2024، كانت **المبادرة الرياضية** الأبرز التي أجراها البنك هي ماراثون بنك الخليج السنوي642 الذي صادفت الذكرى السنوية العاشرة لإطلاقه.

بنك الخليج لا يستثمر فقط في موظفيه، بل يعزز أيضًا مكانته كمؤسسة مالية ذات رؤية مستقبلية حريصة على الابتكار و النمو و التغيير الإيجابي

كلمة رئيس المدراء الماليين

دراسة وتحليل الإدارة

ديفيد تشالينور

حقق بنك الخليج صافي ربح بلغ 60.2 مليون د.ك، وبلغت ربحية السهم 16 فلس للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، مقارنة بصافي ربح بلغ 71.2 مليون د.ك وربحية للسهم بلغت 20 فلس للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023. ويوصي مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بمقدار 10 فلس عن السهم الواحد، وتوزيع أسهم منحة بنسبة 5%. وستخضع هذه التوصية لموافقة مساهمي البنك خلال انعقاد الجمعية العامة في 2025.

وتعزى الزيادة في الربح التشغيلي البالغة 3.3 مليون د.ك مقارنة بالعام السابق إلى ارتفاع صافي إيرادات الفوائد بمقدار 5.8 مليون د.ك، وارتفاع الإيرادات من غير الفوائد بمقدار 3.3 مليون د.ك، يقابلها زيادة في المصروفات التشغيلية بمقدار 5.7 مليون د.ك. هذا، وقد انخفض صافي الربح بمقدار 11.0 مليون د.ك. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة التكلفة الائتمانية خلال العام بمقدار 13.3 مليون د.ك.

ارتفع إجمالي القروض والسلف بمقدار 215 مليون د.ك أو ما نسبته 3.9%. وشهد قطاع الشركات نمواً جيداً حيث ارتفع بمقدار 262 مليون د.ك، أو ما نسبته 8%، في حين انخفض النمو في قطاع الأفراد بمقدار 46 مليون د.ك أو ما نسبته 2.1-%.

بلغت نسبة القروض غير المنتظمة للبنك 1.3% في نهاية العام 2024 متجاوزة نسبة 1.2% في نهاية العام 2023. ولا يزال البنك يحتفظ بمخصصات وفيرة، مما يعني وجود نسبة تغطية قوية للقروض غير المنتظمة بواقع 340% شاملةً إجمالي المخصصات والضمانات لنهاية عام 2024.

في نهاية العام 2024، بلغ إجمالي مخصصات التسهيلات الائتمانية 270 مليون د.ك مقارنة بمبلغ 177 مليون د.ك من المخصصات المطلوبة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9. وبالتالي يحتفظ البنك بمخصصات إضافية تبلغ 94 مليون د.ك تمثل 35% من إجمالي المخصصات.

وبلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال 15.23% كما في 31 ديسمبر 2024 أي أعلى بنحو 323 نقطة أساس من الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 12.0%. كما بلغت نسبة كفاية رأس المال 17.35% كما في 31 ديسمبر 2024، أي أعلى بنحو 335 نقطة أساس من الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 14.0%.

كما في أو للسنة المنتهية 31 ديسمبر (المبلغ بالمليون د.ك، باستثناء الأسهم والنسب)

أبرز المؤشرات المالية

بيان الدخل	2024	2023	أفضل / (أسوأ) في 2024 مقارنة 2023
صافي إيرادات الفوائد	**156**	150	%4
الإيرادات من غير الفوائد	**43**	40	%8
الإيرادات التشغيلية	**199**	190	%5
المصروفات التشغيلية	**93**	87	(%7)
الربح التشغيلي قبل المخصصات وخسائر انخفاض القيمة	**107**	103	%3
المخصصات / خسائر انخفاض القيمة	**44**	29	(%52)
صافي الربح	**60**	71	(%16)
ربحية السهم (فلس) – الأساسية والمخففة	**16**	20	(%20)
أرباح نقدية للسهم (فلس)*	**10**	12	(%17)

* تخضع الأرباح النقدية المقترحة لعام 2024 لموافقة مساهمي الجمعية العامة السنوية المتوقع عقدها في مارس 2025.

الميزانية العمومية	2024	2023	أفضل / (أسوأ) في 2024 مقارنة 2023
إجمالي القروض والسلف	**5,706**	5,490	%4
إجمالي الموجودات	**7,480**	7,175	%4
إجمالي الودائع	**5,601**	5,368	%4
إجمالي حقوق الملكية	**834**	817	%2
متوسط سعر السهم اليومي (فلس)*	**293**	273	%7

*المصدر: بورصة الكويت.

أبرز النسب المالية	2024	2023	أفضل / (أسوأ) في 2024 مقارنة 2023
العائد على متوسط حقوق الملكية	**%7.4**	%9.6	(220 نقطة أساس)
العائد على متوسط الموجودات	**%0.8**	%1.0	(20 نقطة أساس)
صافي هامش الفائدة	**%2.1**	%2.2	(5 نقطة أساس)
نسبة القروض غير المنتظمة	**%1.3**	%1.2	(10 نقطة أساس)
المخصصات وخسائر انخفاض القيمة / متوسط إجمالي الموجودات	**%0.6**	%0.4	(18 نقطة أساس)
نسبة الشريحة الأولى من رأس المال	**%15.23**	%15.84	(61 نقطة أساس)
نسبة كفاية رأس المال	**%17.35**	%18.02	(67 نقطة أساس)

كلمة رئيس المدراء الماليين

دراسة وتحليل الإدارة

فيما يلي التغييرات الرئيسية في صافي الربح من العام 2023 إلى العام 2024 (المبلغ بالمليون د.ك.).

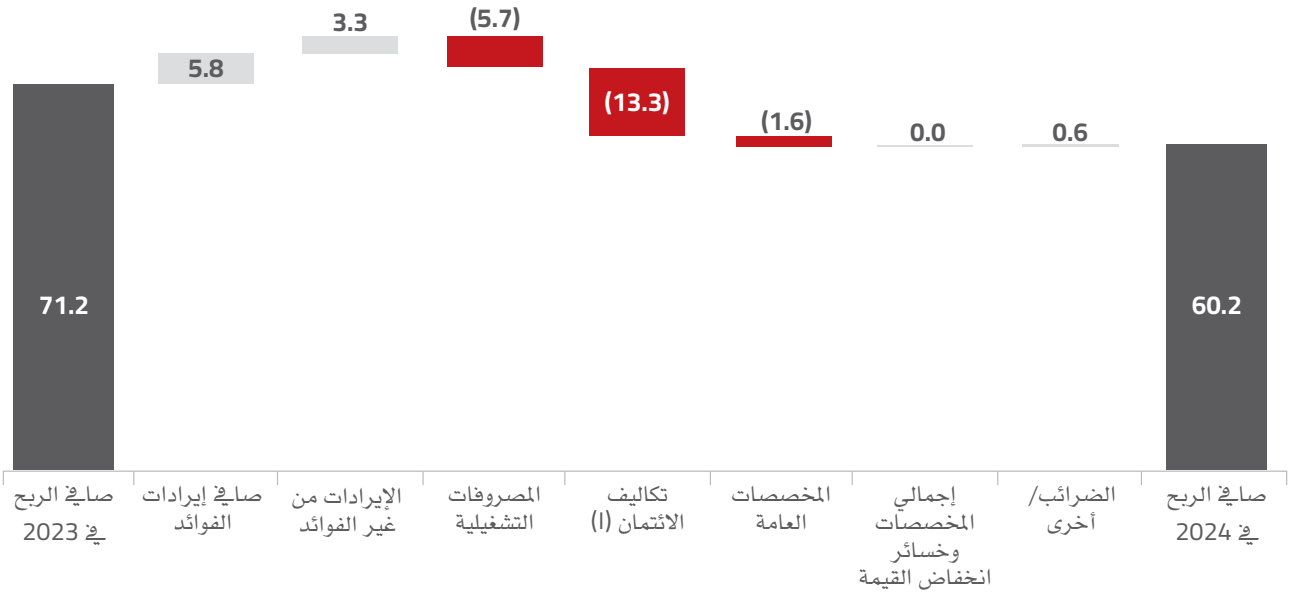

(1) تكاليف الائتمان = المخصصات المحددة + عمليات الشطب في بيان الأرباح والخسائر – عمليات الاسترداد– المخصصات العامة الإضافية المفرج عنها.

تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS9)

قام بنك الكويت المركزي باعتماد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 على التسهيلات الائتمانية في نهاية عام 2018 وكما في نهاية عام 2024، بلغ إجمالي مخصصات التسهيلات الائتمانية لبنك الخليج 270 مليون د.ك أي أعلى من متطلبات المعيار الدولي رقم 9 بمقدار 94 مليون د.ك.

مقارنة بين إجمالي المخصصات وخسائر الائتمان المتوقعة على إجمالي التسهيلات الائتمانية وفقاً المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	2024 مليون د.ك	2023 مليون د.ك
مخصصات التسهيلات النقدية	**239**	294
مخصصات التسهيلات غير النقدية	**31**	18
إجمالي مخصصات التسهيلات الائتمانية (أ)	**270**	312
خسائر الائتمان المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار رقم 9 (ب)	**177**	187
الزيادة في إجمالي المخصصات المقابلة لخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار رقم 9 (ج=أ–ب)	**94**	125
المخصصات الاضافية كنسبة من إجمالي المخصصات (ج/أ)	**%35**	%40

جودة الأصول

بلغ مجموع التكاليف الائتمانية في 2024، والتي تعرف بالمخصصات المحددة بالإضافة إلى عمليات الشطب، مبلغاً وقدره 13.3 مليون د.ك، أي أعلى بنسبة (46%) عن عام 2023.

بلغ إجمالي المخصصات وخسائر انخفاض القيمة 43.5 مليون د.ك في عام 2024، وهي تمثل 0.59% من متوسط إجمالي الموجودات.

المخصصات / خسائر انخفاض القيمة	2024 مليون د.ك	2023 مليون د.ك	التغيير
المخصصات المحددة	**81.2**	40.8	40.4
عمليات الشطب	**17.0**	0.2	16.8
إجمالي تكاليف الائتمان	**98.2**	41.0	57.2
عمليات الاسترداد	**(8.3)**	(11.8)	3.5
خسائر انخفاض القيمة	**(0.1)**	-	(0.1)
المخصصات العامة الإضافية	**(47.3)**	-	(47.3)
إجمالي تكاليف الائتمان وخسائر انخفاض القيمة	**42.5**	29.2	13.3
إجمالي تكاليف الائتمان وخسائر انخفاض القيمة (كنسبة من متوسط إجمالي الموجودات)	**%0.58**	%0.42	
المخصصات العامة	**1.0**	(0.6)	1.6
إجمالي المخصصات وخسائر انخفاض القيمة	**43.5**	28.6	15.0
المخصصات وخسائر انخفاض القيمة (كنسبة من متوسط إجمالي الموجودات)	**%0.59**	%0.41	
تكاليف الائتمان	**42.5**	29.2	13.3
تكاليف الائتمان (كنسبة من متوسط إجمالي الموجودات)	**%0.75**	%0.54	

البيئة التشغيلية

العام 2024 هو عام السيطرة على التضخم، والمزيد من التطور في مجالات الذكاء الاصطناعي واستمرارية التحديات الجيوسياسية التي شكلت عام التحول

ومع ذلك، فإن حقبة التقدم هذه لم تخل من التحديات، فقد كانت التوترات الجيوسياسية لا تزال تلوح في الأفق ملقية بظلالها الممتدة على الاقتصاد العالمي. فقد ساهم الصراع الروسي الأوكراني الذي طالت مدته وعدم الاستقرار المستمر في الشرق الأوسط، وكذلك العلاقة المتوترة بين الصين والولايات المتحدة، في استمرار حالة عدم اليقين. وقد أدت هذه العوامل الجيوسياسية الهامة إلى تعطيل التجارة وسلاسل التوريد والاستقرار العالمي، مما تطلب اليقظة المستمرة من صناع السياسات والشركات على حد سواء.

وفي بيئة تتسم بالتطور السياسي المتسارع والابتكار التكنولوجي والتقلبات الجيوسياسية، من المتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي لعام 2024 إلى 3.2%[1]. وعلى الرغم من هذا الانخفاض البسيط عن النمو الذي تم تحقيقه في العام 2023 البالغ 3.3%، إلا أنه يتجاوز التوقعات الأولية للعام 2024.

%3.2

نسبة توقع صندوق النقد الدولي بنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي

لمحة عام على العام 2024 وأبرز الأحداث

في العام 2024، أظهر الاقتصاد العالمي قدرته على الصمود، مع تراجع عوامل التضخم بالرغم من استمراريتها في مناطق معنية. ومن المتوقع أن ينخفض التضخم الكلي العالمي من معدل متوسط سنوي 6.9% في العام 2023 إلى 5.8% في العام 2024، وذلك وفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر أكتوبر 2024، مما يعكس نجاح الجهود المبذولة في مكافحة التضخم بالرغم من التحديات التي تواجهها بعض البلدان منخفضة الدخل.

الرسم البياني: متوسط التضخم السنوي (النسبة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.)

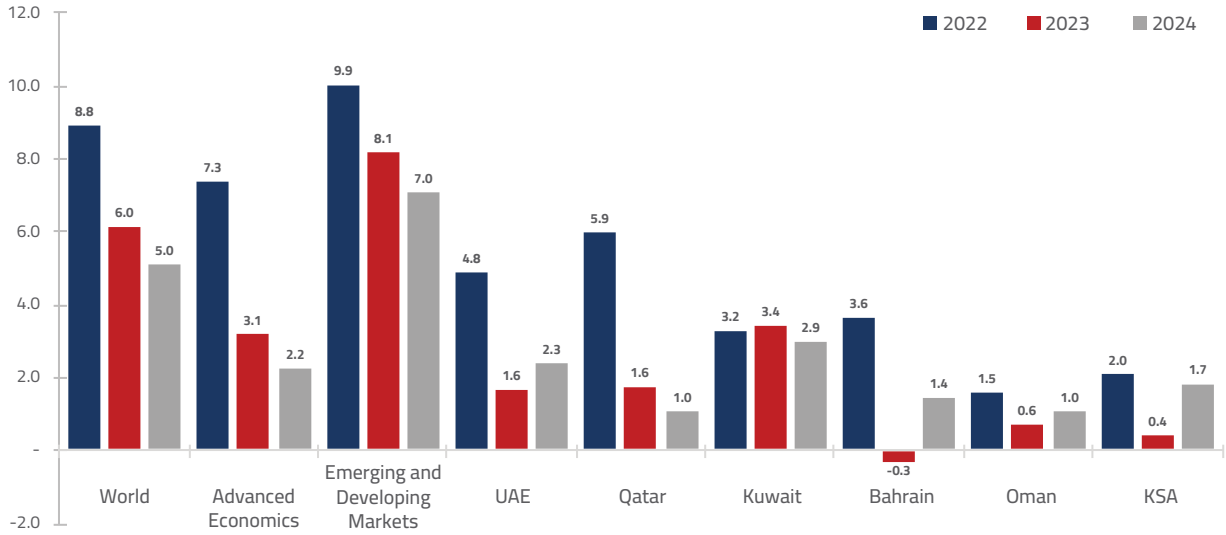

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، عدد شهر أكتوبر 2024.

(1) تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي- عدد أكتوبر 2024.

كان للسياسة النقدية دوراً حاسماً في استقرار توقعات التضخم، الأمر الذي مكّن البنوك المركزية من تغيير موقفها. ومنذ شهر سبتمبر بدأت البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة بخفض أسعار الفائدة، تحت مظلة البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الذي خفض أسعار الفائدة ثلاث مرات بواقع 100 نقطة أساس بعد أن أبقى السعر في مستويات مرتفعة تتراوح بين 5.25% و5.50% منذ شهر يوليو 2023 حيث أنهى العام 2024 بين 4.25% و4.50%. وحذت حذوه اقتصادات عالمية كبرى خفضت أسعار الفائدة بمستويات مماثلة، أو حتى أقل، كما هو الحال في الكويت حيث تم تخفيض سعر الخصم بمقدار 25 نقطة أساس في العام 2024.

الرسم البياني: مسار أسعار الفائدة (%).

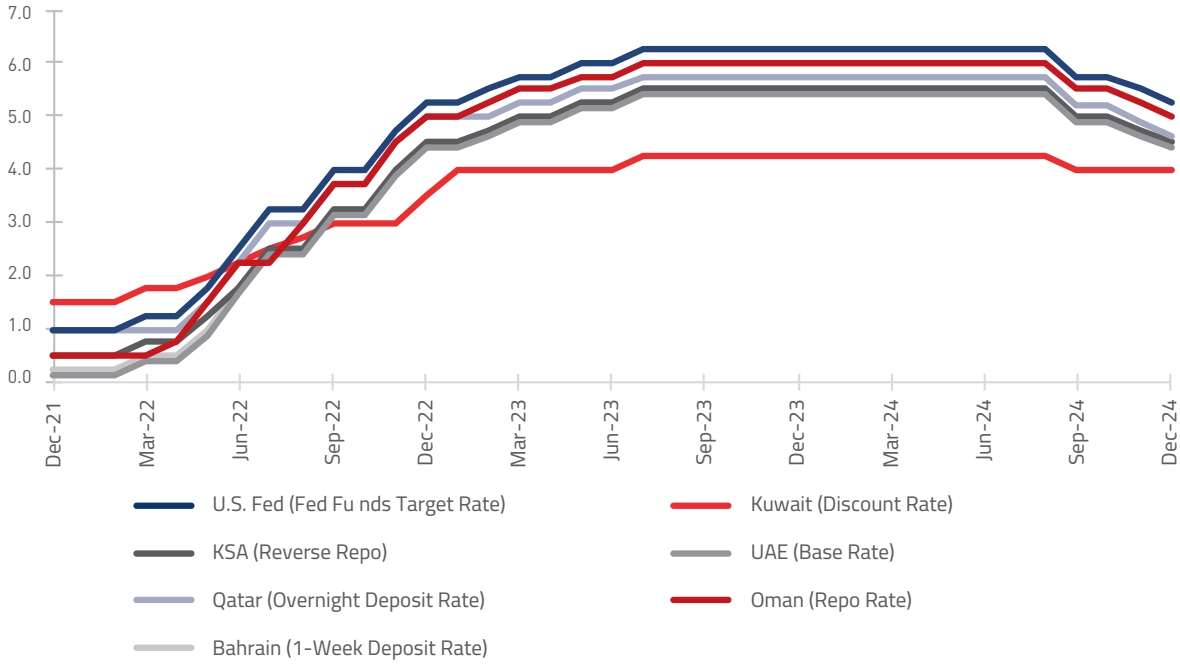

المصدر: بلومبرج

كان مبدأ التشدد في السياسة النقدية سبباً في إعاقة فرص النمو الاقتصادي، وبالرغم من تصاعد النمو تدريجياً، إلا أنه لا يزال مخيباً للآمال، فقد انخفض إلى دون المستوى تاريخياً، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى ضعف الانتاجية وغياب النمو الائتماني. وعليه، فإن هذا النمو المتواضع على المدى المتوسط مقروناً بارتفاع الدين سيؤدي إلى زيادة مخاطر احتمالية تقييد الاقتصاد العالمي وحصره في بيئة غير داعمة للنمو.

الرسم البياني: السعر الثابت للناتج المحلي الإجمالي (النسبة مقارنة بنفس الفترة من العام الساب.)

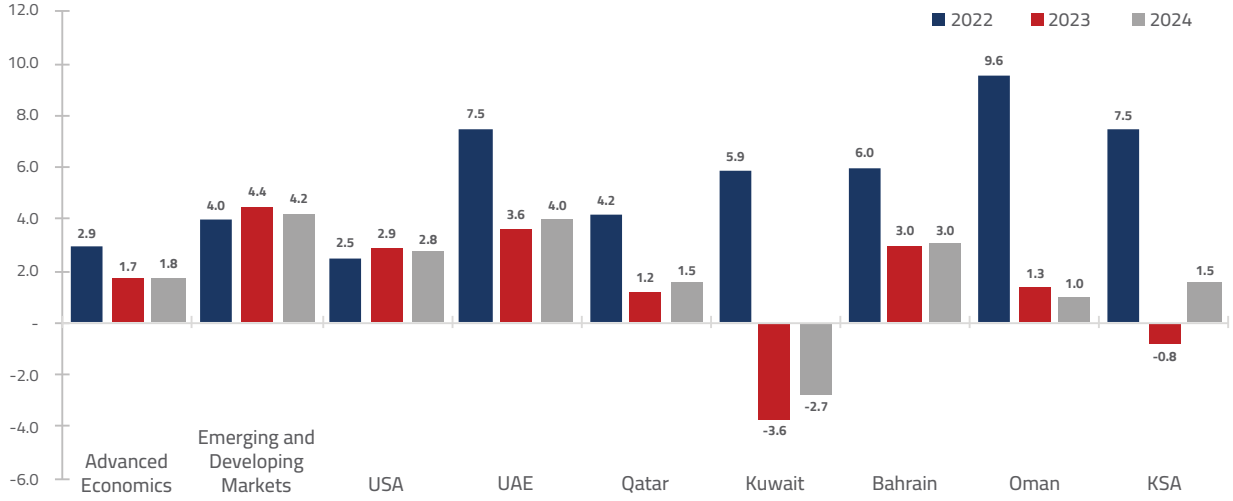

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، عدد شهر أكتوبر 2024.

البيئة التشغيلية

ومن المرجح أن يؤدي التوجه نحو اتباع سياسية نقدية أكثر تيسيراً إلى إنعاش النمو الائتماني، وبالتالي تعزيز فرص النمو الاقتصادي، علماً أن هذا التطور الإيجابي لن يؤدي فقط إلى دعم الأداء الاقتصادي الذي يزداد قوة، بل سيعزز أيضاً من زيادة الإنتاجية الاقتصادية بشكل عام ومن مرونة سوق العمل. فمن خلال تهيئة البيئة المؤاتية للتنمية المستدامة، سيساهم تغيير توجهات السياسة النقدية بهذا الشكل في خلق فرص جديدة للازدهار والاستقرار على المدى الطويل.

الأحداث الجيوسياسية الكبرى

في العام 2024، كان للعديد من الأحداث الجيوسياسية الكبرى أثراً بارزاً على التجارة العالمية والسلع. فلا تزال الحرب الأوكرانية الروسية القائمة سبباً في تعطيل سلاسل التوريد العالمية وخاصة في قطاعيّ الطاقة والزراعة، مما أدى إلى ارتفاع أسعار القمح والنفط. كما أدت التوترات المتزايدة في الشرق الأوسط إلى حالة من عدم الاستقرار واسعة النطاق امتدت إلى أجزاء أخرى من المنطقة. وقد أثر ذلك بشكل كبير على أسعار النفط العالمية وسلاسل التوريد. ومن إحدى المناطق الأساسية الهامة التي تأثرت بالتوترات الجيوسياسية كانت منطقة البحر الأحمر التي تشكل ممراً بحرياً حيوياً للتجارة العالمية، وذلك بسبب المخاطر المتزايدة في تلك المنطقة بعد استهداف السفن التي تعبر من خلالها. وقد أجبر هذا الوضع العديد من شركات الشحن على تغيير مسار سفنها إلى رأس الرجاء الصالح، الأمر الذي أدى إلى زيادة مسافة رحلة الشحن واستهلاك الوقود والتكاليف التشغيلية مما ساهم بدوره في ارتفاع أسعار الشحن وزيادة التعطيل في سلاسل التوريد العالمية.

> أدت التوترات المتزايدة في الشرق الأوسط إلى حالة من عدم الاستقرار واسعة النطاق امتدت إلى أجزاء أخرى من المنطقة

علاوةً على ذلك، أثارت التوترات الجيوسياسية بين الصين وتايوان مخاوفاً كبيرة بشأن التعطيل المحتمل في سلاسل توريد أشباه الموصلات. فقد واجهت تايوان، وهي منتج رئيسي لأشباه الموصلات، مخاطراً يمكن أن تؤدي إلى النقص في توريد هذه السلع الحيوية وزيادة أسعارها، وبالتالي، التأثير على قطاعي التكنولوجيا والتصنيع في العالم. وتعزى حدة هذه المخاوف بشكل خاص إلى التطور في إنتاج رقائق الذكاء الاصطناعي بما إن زيادة الطلب على تطبيقات الذكاء الاصطناعي المدعومة بالابتكارات الأخيرة في تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي وغيرها من التقنيات، قد أدت إلى زيادة الطلب على أشباه الموصلات المتطورة. وعليه، فإن ازدياد الطلب على هذه السلع واحتمالية تعطيل سلسلة التوريد قد أظهرا هشاشة سلاسل التوريد العالمية وكثرة اعتماد الاقتصادات الحديثة على بعضها.

اقتصاد الكويت 2024

يسعى مجلس الوزراء الكويتي، الذي تم انتخابه في شهر يونيو بعد التغييرات السياسية الكبيرة التي حدثت في شهر مايو، إلى تنفيذ إصلاحات اقتصادية ومالية حازمة لتحفيز النمو الاقتصادي في البلاد. وتعتبر هذه الإصلاحات ذات أهمية كبرى عقب سنوات من تباطؤ النمو في البلاد.

ولتحقيق تلك الإصلاحات، ركز مجلس الوزراء الجديد على عدة مجالات رئيسية:

1. **التدابير المالية وكفاءة القطاع العام:** قامت الحكومة بوضع تدابير مالية مختلفة تهدف إلى التحكم في الإنفاق وتحسين كفاءة القطاع العام. ويشمل ذلك تعزيز إجراءات الموازنة وممارسات المشتريات العامة لإدارة المال العام بشكل أفضل. كما يتم بذل الجهود لتحقيق التكامل في العمليات لدى الجهات الحكومية، بهدف جعل القطاع العام أكثر كفاءة واستجابة لاحتياجات الاقتصاد.

> قامت الحكومة الكويتية بوضع تدابير مالية مختلفة تهدف إلى التحكم في الإنفاق وتحسن كفاءة القطاع العام

2. **المشاريع العامة الكبرى:** وضع مجلس الوزراء مسألة استكمال المشاريع العامة الكبرى المرتبطة بتطوير البنية التحتية في مقدمة أولوياته. وتشمل هذه المشاريع بناء مبنى جديد للمطار والعديد من مشاريع تطوير الطرق. ومن المتوقع أن يكون لهذه المشاريع الأثر الأكبر في دفع عجلة الاقتصاد الوطني من خلال تحسين البنية التحتية وتوفير فرص عمل جديدة.
3. **ميناء مبارك الكبير:** تركز الحكومة أيضاً على تطوير مشروع ميناء مبارك الكبير وقد قامت مؤخراً بالاستعانة بحكومة الصين للتسريع في وتيرة إنجاز المرحلة الأولى من المشروع التي بلغت نحو 50%. والهدف من ذلك هو تشغيل الميناء في أسرع وقت ممكن لتعزيز الإمكانيات الاقتصادية للبلاد.

قامت الحكومة الكويتية بالاستعانة بحكومة الصين للتسريع في وتيرة إنجاز المرحلة الأولى من مشروع ميناء مبارك الكبير

وتهدف جهود مجلس الوزراء الجديد إلى بناء اقتصاد أقوى وأكثر حيوية من خلال التصدي للتحديات المالية الكبرى والاستثمار في مشاريع البنية التحتية الحيوية.

وبالرغم من ذلك كله، ظل النشاط الاقتصادي مكبوتاً بالمجمل في العام 2024 وسط ارتفاع أسعار الفائدة وضعف الإنفاق على الاستثمار في رؤوس الأموال. ومن المتوقع انكماش نمو الناتج المحلي الإجمالي للعام الثاني على التوالي ليصل إلى **2.7-%**[2]، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى المزيد من الانخفاض في إنتاج النفط الخام. كما إن نمو الائتمان لا يزال منخفضاً ومحصوراً في خانة الآحاد، مما يعكس ضعف الإنفاق الاستهلاكي حيث لا يزال استهلاك الفرد أقل من المتوسط تاريخياً لتأثره بارتفاع أسعار الفائدة. هذا، وقد بلغت نسبة النمو في التسهيلات الشخصية في القطاع المصرفي **3.0%**[3] كما في نهاية ديسمبر 2024 مقارنة بنسبة 9.1% المثيرة للإعجاب في العام 2022 والنسبة الضعيفة البالغة 1.5% في العام 2023. وبالمثل، تباطأ النمو في قيمة العمليات المالية التي تمت على البطاقات المصرفية من 8.6% في العام 2023 إلى **4.1%** في العام 2024، وذلك كما في نهاية أكتوبر 2024. ومع ذلك، كانت هناك علامات تدل على انتعاش نمو الائتمان بعد سبتمبر 2024، مدفوعاً بتيسير السياسة النقدية المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي، مما يشير إلى احتمال الانتعاش الاقتصادي التدريجي في الأشهر المقبلة.

بالإضافة إلى ذلك، تراجعت أسعار النفط في العام 2024، وانخفض سعر برميل النفط في الكويت بنسبة **6.7%**[4] **في عام 2024 بنسبة 7.9% من متوسط السعر لسنة 2024**. وقد يعزى ذلك إلى عدة عوامل رئيسية منها زيادة الانتاج من الدول غير الأعضاء في منظمة أوبك بلس، الأمر الذي أدى إلى موازنة تخفيض الإمدادات من منظمة أوبك بلس، إضافةً إلى تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي الذي سبب انخفاض الطلب على النفط. علماً أن الاضطرابات الجيوسياسية، وخاصة في الشرق الأوسط، لم يكن لها تأثيراً دائماً على الأسعار، كما إن ارتفاع المخزون العالمي للنفط ساهم في انخفاض هذه الأسعار. علاوة على ذلك، أدت متانة الدولار الأمريكي إلى انخفاض القوة الشرائية بالعملات الأخرى، وزيادة تكاليف الإنتاج في بعض البلدان، وتفضيل المستثمرين الاحتفاظ بعملة الدولار مقابل شراؤهم السلع كالنفط. وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى التوازن بين حالة العرض والطلب، مما حال دون حدوث زيادات كبيرة في أسعار النفط.

(2) بنك الكويت المركزي – البيانات الإحصائية الشهرية.
(3) بنك الكويت المركزي – البيانات الإحصائية الشهرية.
(4) بورصة الكويت – المؤشرات الاقتصادية.

البيئة التشغيلية

التصنيفات الائتمانية السيادية لدولة الكويت

تُعتبر التصنيفات الائتمانية السيادية للكويت أفضل من العديد من الدول الأخرى في المنطقة، ويمكن بالتالي مقارنتها بالدول السيادية الأخرى ذات التصنيف المرتفع على مستوى العالم. وتُعد هذه التصنيفات الجيدة دليلاً على الإدارة المالية القوية للكويت وكبر حجم الأصول المالية الحكومية.

وبناء على ذلك، قامت وكالة "فيتش للتصنيف الائتماني" بتثبيت تصنيف عجز المصدر عن السداد على المدى الطويل بالعملات الأجنبية للكويت عند "AA-" مع نظرة مستقبلية مستقرة. وكذلك قامت وكالة "ستاندرد آند بورز جلوبال " بتثبيت التصنيف الائتماني طويل الأجل بالعملات الأجنبية للكويت عند A+ مع نظرة مستقبلية مستقرة، وبدورها قامت وكالة "موديز لخدمات المستثمرين" بتثبيت التصنيف الائتماني السيادي للكويت عند A1 مع نظرة مستقبلية مستقرة.

قامت وكالة فيتش بتثبيت تصنيف عجز المصدر عن السداد على المدى الطويل بالعملات الأجنبية للكويت عند "AA-" مع نظرة مستقبلية مستقرة

التمويل الحكومي وترسية المشاريع

تُظهر الحسابات الختامية لدولة الكويت للسنة المالية 2024/2023 عجزاً وقدره 1.6 مليار دينار كويتي للعام كاملاً (3% من الناتج المحلي الإجمالي)، وذلك بعد أن حققت فائضاً وقدره 6.4 مليار دينار كويتي (12% من الناتج المحلي الإجمالي) في السنة المالية السابقة. وهذا هو العجز الثامن الذي تسجله الكويت خلال السنوات المالية التسع الماضية.

وقد انخفض إجمالي الإيرادات بنسبة 18% لنفس الفترة من العام السابق ليصل إلى 23.6 مليار دينار كويتي بسبب انخفاض إيرادات النفط بواقع 19% (91% من إجمالي الإيرادات)، حيث بلغ متوسط سعر النفط الخام 84 دولار أمريكي للبرميل، أي بانخفاض من 97 دولار أمريكي للبرميل في السنة المالية السابقة. ومن ناحية أخرى، ارتفع إجمالي المصروفات بنسبة 13% ليصل إلى 25.2 مليار دينار كويتي، مدفوعاً بارتفاع الإنفاق على الأجور 12% والدعوم 34%، والذي شكل مرة أخرى جزءاً كبيراً (81%) من إجمالي الإنفاقات. وانخفضت الإنفاقات الرأسمالية بنسبة 9% من العام السابق لتصل إلى 1.9 مليار دينار كويتي ممهدةً لانخفاض طويل الأجل في الإنفاقات الرأسمالية والإنفاق بأقل من القيمة المستهدفة (75% من الإنفاقات الرأسمالية المستهدفة في الميزانية العامة). وجاء هذا العجز أفضل مما هو مقدر في الميزانية الأولية التي توقعت عجزاً بمقدار 6.8 مليار دينار كويتي، ويرجع الفضل في ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار النفط من الميزانية الأولية والتي إنعكست في الحسابات المالية الختامية.

في العام المقبل، قد تبين الميزانية التقديرية للسنة المالية 2025/2024 عجزاً و قدره 5.6 مليار دينار كويتي بسبب ارتفاع الإنفاقات الرأسمالية عن المتوسط تاريخياً وازدياد مساهمة الإيرادات غير النفطية في الميزانية. كما إن متوسط سعر التعادل المطلوب للبرميل لسد عجز ميزانية الدولة للسنة المالية 2025/2024 يبلغ 89.8 دولار أمريكي، أي أعلى من متوسط سعر التعادل للبرميل المبين في الحسابات المالية الختامية البالغ 88.5 دولار أمريكي.

بدأ نشاط ترسية المشاريع بالانتعاش خلال عام 2024، حيث بلغت قيمة العقود التي تمت ترسيتها 2.7 مليار دينار كويتي في عام 2024

بالانتقال إلى نشاط ترسية المشاريع، بدأ هذا القطاع بالانتعاش خلال العام 2024، حيث بلغت قيمة العقود التي تمت ترسيتها **2.7 مليار دينار كويتي في عام 2024، بزيادة قدرها 45% مقارنة بعام 2023**. وترتبط العقود الرئيسية التي تم ترسيتها خلال عام 2024 بقطاعات النقل والكهرباء والمياه والبناء. وبالنسبة للنظرة المستقبلية[5]، تشير التوقعات إلى انتعاش سوق المشاريع في الكويت في المستقبل القريب. فقد أفادت التقارير أن الحكومة الكويتية قامت مؤخراً بالموافقة على 35 مشروعاً تصل قيمتها الإجمالية إلى 51 مليار دولار أمريكي، تتضمن تطوير البنية التحتية والمرافق العامة الأخرى. وتشمل بعض المشاريع

(5) مجلة MEED Projects وبحوث كامكو.

الكبرى التي تم اعتمادها تطوير 9,800 منزل بقيمة 3.3 مليار دولار أمريكي، ومبادرة لإنشاء وتطوير الطرق بقيمة 1.4 مليار دولار أمريكي، ومشروع بناء سكة حديد بطول 111 كيلومتر تربط شبكة السكك الحديدية لست دول في مجلس التعاون الخليجي. هذا إضافةً إلى مشروع تطوير ميناء مبارك الكبير الذي تبلغ تكلفته 3.2 مليار دولار أمريكي، والذي يعد من أحد المشاريع الرئيسية البالغة 35 مشروعاً.

القطاع المصرفي الكويتي

بلغ نمو محفظة القروض للبنوك الكويتية **6.8%** كما في نهاية العام 2024. ومن العوامل البارزة المحفزة لنمو القروض لدى البنوك الكويتية هذا العام كان الإقراض لغير المقيمين، الذي ارتفع بنسبة **31.9%** وعلى التحديد في قطاع الشركات. فقد رفعت البنوك حصتها في القروض المشتركة الإقليمية. وقد تحسن النمو في الإقراض المحلي بعد بداية بطيئة جداً في العام 2024، ولا يزال ضعيفاً بعض الشيئ، حيث ازدادت محفظة التسهيلات الشخصية بنسبة **3.0%**، وازدادت محفظة التسهيلات الممنوحة للشركات المحلية بنسبة **5.1%** وفقاً لإحصاءات بنك الكويت المركزي.

الرسم البياني: لمحة عامة عن الوضع المالي للبنوك الكويتية

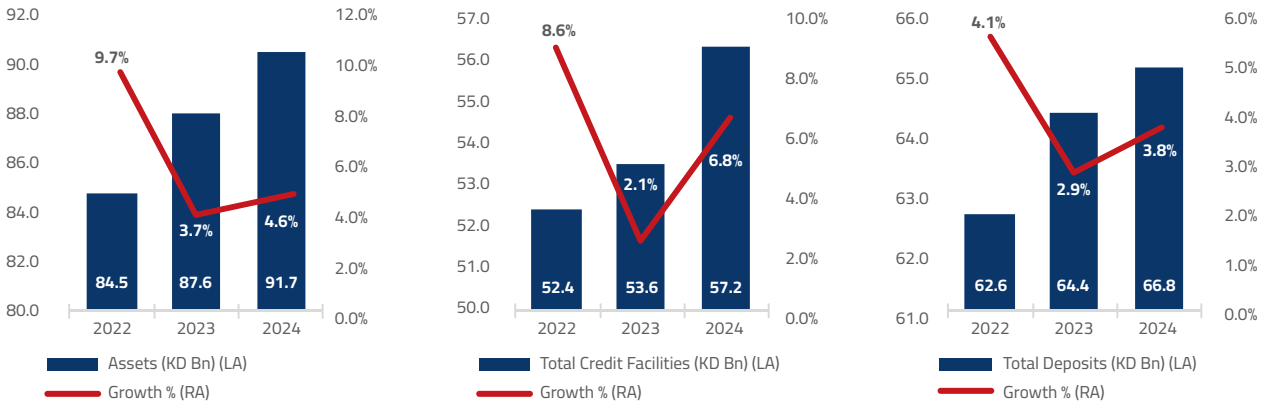

المصدر: بنك الكويت المركزي

حافظ أداء القطاع المصرفي الكويتي في العام 2024 على صموده حيث ارتفع إجمالي صافي الربح للبنوك المدرجة بالبورصة بنسبة **4.1% لنفس الفترة في العام السابق في الأشهر التسعة من عام 2024** على خلفية ارتفاع صافي إيرادات الفوائد وانخفاض تكلفة الائتمان. واستمرت البنوك في الحفاظ على رسملة جيدة حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال لديها **18.2% في الربع الثالث من عام 2024**[6]. وبلغت نسبة إجمالي القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض **1.7%** كما في الربع الثالث من العام 2024.

هذا، وتختلف السياسة النقدية للكويت عن سياسات الدول المجاورة في مجلس التعاون الخليجي. ومقارنةً بالأحداث السابقة فهي تتمتع بمرونة أكبر من ناحية عدم التقيد بقرارات الفيدرالي بخصوص رفع أسعار الفائدة نتيجةً لربط عملتها بسلة من العملات الأجنبية التي تشمل الدولار الأمريكي. وبالتالي، قرر بنك الكويت المركزي أن يرفع أو يخفض سعر الفائدة بنسب أقل من الفيدرالي، أو قام في بعض الحالات في الإبقاء على سعر الفائدة دون تغيير مقارنةً بقرارات الفيدرالي استناداً إلى سلامة الاقتصاد ومستويات التضخم المحلية.

> حافظ أداء القطاع المصرفي الكويتي في العام 2024 على صموده حيث ارتفع إجمالي صافي الربح للبنوك المدرجة بالبورصة بنسبة 4.1% لنفس الفترة في العام السابق في الأشهر التسعة من عام 2024

(6) بنك الكويت المركزي.

البيئة التشغيلية

أداء سوق الأسهم

في العام 2024، استعاد السوق الكويتي (مؤشر السوق العام) جميع الخسائر المسجلة في العام 2023، محققاً ارتفاعاً بنسبة **8.0% في العام 2024**[7]. وقد جاء هذا الانتعاش مدعوماً بارتفاع كبير في إجمالي حجم وقيمة التداول، حيث ارتفع متوسط حجم التداول اليومي بنسبة **69.3% في العام 2024**، وارتفع متوسط قيمة التداول اليومي بنسبة **39.3%** خلال نفس الفترة.

وعند مقارنته بأداء السوق العالمي، نرى أن أداء السوق الكويتي كان أقل من مؤشر مورغان ستانلي العالمي الذي ارتفع بنسبة **17.0%**[8] ومع ذلك، تمكن السوق الكويتي من التفوق على مؤشر مورغان ستانلي العالمي للأسواق الناشئة الذي ارتفع بنسبة **5.1%**.

بلغت القيمة السوقية لأسهم الكويت في مؤشر السوق العام **43.6 مليار دينار كويتي** كما في نهاية ديسمبر 2024، مما يعكس زيادة بنسبة **8.2%** عن العام السابق. وجاء هذا النمو مدفوعاً بشكل أساسي بالبنوك الكويتية التي تمثل **61%** من إجمالي القيمة السوقية، حيث بلغت **26.6 مليار دينار كويتي**. وعلى مدار العام، لعبت البنوك الكويتية دوراً محورياً في أداء السوق، مدعوما بالأساسيات السليمة واستقرار الأسعار. كما ارتفع مؤشر البنوك الكويتية **بنسبة 9.9%** في العام 2024 وهو تحسن ملحوظ مقارنةً بالانخفاض البالغة نسبته 8.2% في العام 2023.

تطلعات العام 2025

تبدو التوقعات الاقتصادية للكويت لعام 2025 واعدة، مع نمو الناتج المحلي الإجمالي المتوقع بنسبة **3.3% في العام 2025**[9] وفقا لصندوق النقد الدولي، ويأتي ذلك مدفوعاً بالتمديد المحتمل لتخفيض إنتاج النفط من منظمة أوبك بلس، وتعافي الاستهلاك في القطاع الشخصي بفضل كل من السياسة النقدية الميسرة، والتوجه لتسريع المشاريع التنموية الكبرى، أضف إلى ذلك المستويات المنخفضة جداً من الدين العام بحسب المعايير العالمية، وهذا من شأنه أن يعزز الاستقرار الاقتصادي للدولة بشكل أكثر.

3.3% نسبة توقع صندوق النقد الدولي بنمو الناتج المحلي الإجمالي للكويت في 2025

هذا، ويشكل الاعتماد الشديد للاقتصاد على عائدات النفط مخاطراً على الدولة بسبب كثرة تقلبات أسعار النفط، خاصة أن خطة تنويع الإيرادات المالية العامة للدولة لم تتحقق بعد.

وبالنسبة للقطاع المصرفي، يبدو الوضع إيجابياً مع نمو الائتمان المتوقع مدعوماً بالتوجه لتسريع وتيرة إنجاز المشاريع التنموية وتيسير السياسة النقدية. كما من المرجح أن تتحسن مؤشرات جودة الأصول مع انخفاض أسعار الفائدة، وبالتالي ارتفاع نمو الإقراض وتقليل أعباء الديون على المقترضين.

وبالرغم من استمرار التحديات، إلا أن الكويت في وضع جيد يمكنّها من الاستفادة من إمكانياتها ومواجهة المخاطر، الأمر الذي سيمهد لها الطريق لمستقبل اقتصادي أكثر مرونة وتنوعاً.

(7) بورصة الكويت.

(8) بلومبرج.

(9) تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي- عدد أكتوبر 2024.

تقرير الإدارة

شهد المشهد الاقتصادي العالمي في عام 2024 تحولات كبيرة، حيث نجحت البنوك المركزية في كبح التضخم، وإن كان ذلك بتكاليف اقتصادية كبيرة وآفاق نمو محدودة. في الربع الأخير من العام، بدأت البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم في تعديل السياسات النقدية لمعالجة الظروف المالية المستمرة. في الكويت، اتخذ البنك المركزي نهجًا حذرًا، حيث خفض سعر الخصم بمقدار 25 نقطة أساس في سبتمبر، مقارنة بخفض الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بمقدار 50 نقطة أساس. كان هذا التحرك الاستراتيجي يهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي. يظل النظام المالي في الكويت مرنًا، مدعومًا بأسعار النفط المستقرة والمبادرات الحكومية الطموحة لتنويع الاقتصاد والالتزام بالإصلاح المالي.

على الرغم من ركود البيئة التشغيلية المحلية، تمكن البنك من زيادة إجمالي القروض والسلف بنسبة 5.2%، مدفوعًا بشكل رئيسي بمحفظة قروض الشركات التي تمثل 61.9% من إجمالي القروض، والتي شهدت نموًا بنسبة 8.0%. بينما انخفضت محفظة قروض الأفراد، التي تمثل 38.1% من إجمالي القروض، بنسبة 2.1% في نهاية عام 2024.

إدارة الخدمات المصرفية للشركات

تم تصميم مشروع التحول الرقمي للخدمات المصرفية الأساسية للبنك الذي تم إطلاقه في العام 2023 بهدف واضح، وهو توفير منصة مصرفية رقمية سلسة ومتخصصة من شأنها الإرتقاء بتجربة العملاء من خلال تسهيل التعامل المصرفي وتحسين كفاءة العمليات المالية. وقد عكست هذه المبادرة إلتزامنا بتلبية الإحتياجات المتطورة لعملائنا، كما عزز المشروع قدرتنا على إرضاء العملاء من حيث تزويدهم بحلول مالية صممت بشكل خاص لتتناسب مع احتياجاتهم، إضافةً إلى تسهيل التعامل المصرفي لهم عبر كافة القنوات الرقمية.

بحلول الربع الثاني من العام 2024، تم تطبيق المنصة بشكل كامل وإطلاقها بنجاح. وقد عكس هذا الانتقال السلس إلى المنصة الجديدة الجهود المكثفة المبذولة في التخطيط والاختبار، وفي ضمان أمن البيانات، واستمرارية الخدمات، وتوفير تجربة انتقال سلسلة وسهلة الاستخدام لعملاء البنك. ولا يعتبر هذا الإنجاز الناجح لمشروع التحول الرقمي إنجازاً هاماً في تحقيق الاستراتيجية الرقمية للبنك فحسب، بل من شأنه أن يعزز أيضاً مكانتنا في السوق من خلال توفير تجارب مصرفية تركز على تلبية الاحتياجات المتطورة لعملائنا.

تشكلت البيئة التشغيلية لإدارة الخدمات المصرفية للشركات خلال العام 2024 بمزيج من الاستقرار الاقتصادي والتركيز الاستراتيجي على التحول الرقمي الهادف لتعزيز تجربة العملاء واستيفاء أولويات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتنمية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تشكلت البيئة التشغيلية لإدارة الخدمات المصرفية للشركات خلال العام 2024 بمزيج من الاستقرار الاقتصادي والتركيز الاستراتيجي على التحول الرقمي الهادف لتعزيز تجربة العملاء واستيفاء أولويات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتنمية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة

وفي إطار التركيز على التحول الرقمي، واصلت إدارة الخدمات المصرفية للشركات سعيها على تعزيز إمكانياتها الرقمية لتلبية توقعات العملاء بالحصول على خدمات أسرع وأكثر مرونة وفعالية. كما واصلت هذه الإدارة الاستثمار في منصاتها الرقمية وعمليات التحول الرقمي لإتاحة إمكانية إجراء العمليات المالية في الوقت الآني، وتقديم حلول تكنولوجية مصممة بشكل خاص لتلبية احتياجات العملاء، وتعزيز نمو قاعدة العملاء، والكفاءة التشغيلية للبنك.

وقد حققت إدارة الخدمات المصرفية للشركات في بنك الخليج تقدماً كبيراً في الارتقاء بالخدمات المصرفية الرقمية وتوسيع مزايا المنتجات المصرفية لتعزيز تجربة العملاء وتلبية احتياجات الأعمال المتطورة للعملاء. وفي العام 2024، كان من أبرز الإنجازات هو إصدار منتجات وخدمات التمويل التجاري بشكل رقمي وسلس، مما شكل تقدماً استراتيجياً يهدف إلى تمكين العملاء من الشركات من الوصول بشكل أسرع وأكثر موثوقية إلى الأدوات الأساسية للتمويل التجاري. وهذا الإصدار الرقمي يسهل على عملاء البنك من الشركات ممارسة أعمالهم وتنفيذها بشكل أكثر كفاءة.

واصلت إدار الخدمات المصرفية للشركات سعيها على استيفاء مبادئ الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة في العام 2024 بما يتماشى بشكل وثيق مع التوجه الاستراتيجي لبنك الكويت المركزي لدعم مفهوم التنمية المستدامة

وقد ساهم التحول الرقمي بشكل كبير في تعزيز العمليات لدى عملائنا من الشركات من خلال قيام البنك بتوفير خدمات مالية أسرع وأكثر كفاءة وتخصصاً. وكان التركيز الرئيسي للتحول الرقمي على **1) زيادة الكفاءة** بما يسمح بإجراء العمليات المصرفية بشكل أسرع وأكثر كفاءة **2) تعزيز الأمان**، وتوفير التدابير الأمنية المتطورة، وتمكين العملاء الجدد من فتح حسابات مصرفية من خلال الخدمة الذاتية **3) زيادة إمكانية** وسهولة الوصول إلى الحسابات المصرفية وإجراء العمليات بشكل فوري.

كما تم توفير برامج تدريبية في مجال الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، والتمويل المستدام بما يتماشى مع جهود بنك الكويت المركزي في استيفاء مبادئ التمويل المستدام. وتهدف هذه البرامج التدريبية إلى تزويد موظفي الخدمات المصرفية للشركات بالمعارف والمهارات اللازمة لتعريف العملاء على مبادئ الاستدامة وإدماجها في إستراتيجياتهم المالية والتشغيلية.

يفتخر بنك الخليج بدعمه المستمر لشريحة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجاتها

يفتخر بنك الخليج بدعمه المستمر لشريحة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجاتها. ومن خلال هذه المنتجات المالية المتخصصة، والخدمات الاستشارية، والحلول التجارية وخدمات الكونسيرج، يمكّن بنك الخليج المشروعات الصغيرة والمتوسطة من إدارة شؤونها المالية بشكل أكثر فعالية، والوصول إلى رأس المال، وتوسيع نطاق عملياتها. كما يقوم الفريق المخصص لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتوفير الإرشادات حول الإدارة المالية والتكامل الرقمي وإستراتيجيات النمو، مما يضمن حصول هذه المشروعات على الموارد والخبرات اللازمة لتحقيق النجاح.

ومن خلال هذا الالتزام في مساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يواصل بنك الخليج سعيه في التعاون مع الجهات التي تشترك أهدافها مع هدف بنك الخليج بدعم هذه الفئة. ولذلك، يعمل بنك الخليج حالياً على تقديم خدمة جديدة وهي **"Omnifintec"** التي ستوفر لهذه الشريحة من العملاء خدمات استشارية متكاملة لدعم وتنمية أنشطتهم التجارية.

ولتعزيز الخبرات، قام بنك الخليج أيضا بعقد ورش عمل حول منتجات الخزينة، لتوسيع نطاق معرفة موظفيه بالأدوات المالية المعقدة، وتمكينهم من تقديم المشورة للعملاء بشكل أكثر فعالية بما يتعلق بالتدفقات النقدية والسيولة وإدارة المخاطر. وهذا الأسلوب المتكامل في تطوير الرأسمال البشري يضمن للبنك أن فريق الخدمات المصرفية للشركات يتمتع بالمهارات والمعارف المطلوبة، كما يعمل بالمواءمة مع الأهداف الاستراتيجية للبنك، مما يجعله في مكانة قادرة على تقديم خدمات عالية الجودة وحلول مالية مبتكرة لعملائه من الشركات في جميع أنحاء الكويت.

كما تسعى إدارة الخدمات المصرفية للشركات في بنك الخليج بتطوير رأس المال البشري لديها من خلال الإستراتيجيات الفعالة لإختيار الموظفين المناسبين وتوفير برامج التدريب المتخصصة وذلك لضمان جهوزية موظفي الإدارة على تلبية الاحتياجات المتزايدة لعملاء البنك من الشركات. وقد تضمنت المبادرات التدريبية هذا العام حلقات دراسية شاملة حول عملية التحول الرقمي، والتي تهدف إلى تزويد فريق الخدمات المصرفية للشركات بالمهارات اللازمة للاستفادة المثلى من الأنظمة الرقمية المحدثة وتعزيز تجربة العملاء.

تسعى إدارة الخدمات المصرفية للشركات في بنك الخليج بتطوير رأس المال البشري لديها من خلال الإستراتيجيات الفعالة لإختيار الموظفين المناسبين وتوفير برامج التدريب المتخصصة

إدارة الخدمات المصرفية الشخصية

مبادرات بنك الخليج لعام 2024 لتنمية الخدمات المصرفية الشخصية

في عام 2024، أطلق بنك الخليج العديد من المبادرات الاستراتيجية التي تركز على دفع عجلة النمو في الخدمات المصرفية الشخصية. ومن أبرز المجالات التي حظيت بتركيز البنك كان الإبتكار في تلبية إحتياجات العملاء الذي تجلى في تقديم منتجات ذات طابع خاص كبطاقة لولو مسبقة الدفع التي تقدم للعملاء استرداداً نقدياً لغاية 5% وخصومات على مدار العام. كما تم ترقية منصة المكافآت بإضافة خيارات أكثر لاسترداد نقاط الولاء، كتذاكر الطيران وحجوزات الفنادق وميزة الاسترداد النقدي، وذلك لتلبية الاحتياجات المتنوعة للعملاء.

كما تبنى البنك إستراتيجيات قائمة على الإستفادة من البيانات من خلال قيامه بتطبيق عمليات تحليل للمعلومات المرتبطة بالعملاء تسمح له بتقديم خدمات معدة لهم بشكل خاص، وبالتالي تعزز من إمكانية المحافظة عليهم. وفي إطار توسيع نطاق وصول العملاء إلى الخدمات المصرفية، قام بنك الخليج بزيادة المواقع التي تتوفر فيها أجهزة الصراف الآلي التفاعلية (ITM). كما قام بتعزيز منصاته المصرفية الرقمية ليسهل لعملائه التعامل المصرفي. بالإضافة إلى ذلك، قام البنك بإطلاق الحملات التسويقية المستهدفة التي كان لها دوراً هاماً في الترويج للمنتجات والخدمات الجديدة وإبراز العلامة التجارية للبنك بين الشرائح المستهدفة للعملاء.

دفع عجلة النمو من خلال مشروع التحول الرقمي

يعد التحول الرقمي لبنك الخليج حجر الأساس في نمو الخدمات المصرفية الشخصية كونه يركز على توفير تجارب سلسة وتلقائية عبر منصات الإنترنت والهاتف النقال. وقد أدى هذا التطور الرقمي إلى تمكين البنك من سرعة إطلاق المنتجات والخدمات المبتكرة، الأمر الذي شجع أيضاً على سرعة الإقبال عليها من قبل العملاء. كما أدت الجهود المبذولة في تطوير خصائص ومزايا التعامل المصرفي، كإدخال أدوات متطورة للتعامل على الحسابات، إلى رفع مستوى رضا العملاء.

يعد التحول الرقمي لبنك الخليج حجر الأساس في نمو الخدمات المصرفية الشخصية كونه يركز على توفير تجارب سلسة وتلقائية عبر منصات الإنترنت والهاتف النقال

التطوير الرقمي وأبرز الإنجازات في العام 2024

قام بنك الخليج بإدخال تحديثات هامة على خدماته خلال العام عززت من أداء منصاته المصرفية الرقمية بشكل كبير. وتضمنت هذه التحديثات سرعة أكبر في إجراء العمليات وواجهة استخدام أكثر سهولة، إلى جانب خصائص جديدة كإمكانية تعديل لوحة المعلومات وفق الاحتياجات، وتطبيق التوصيات المالية في الوقت الآني. وأدت هذه التحديثات إلى إقبال ملفت من العملاء حيث إزدادت عمليات تسجيل الدخول إلى المنصة الرقمية بنسبة 360% وإزدادت العمليات المالية عبر الانترنت بنسبة 297%. كما انعكس هذا النجاح في استجابة العملاء حيث ارتفع تقييم تطبيقات البنك من 1.9 إلى 4.8 على **Apple App Store** ومن 2.8 إلى 4.7 على **Google Play Store**، مما يدل على زيادة ملحوظة في رضا المستخدمين في عام 2024.

تعزيز رضا العملاء والتميز في الخدمة

وضع بنك الخليج مسألة إرضاء عملائه في قائمة أولوياته من خلال قيامه بالتعزيز المستمر لجودة الخدمة، مما أدى إلى انخفاض معدلات الشكاوى وزيادة التفاعل الإيجابي عبر منصات التواصل الاجتماعي. كما أجرى البنك تحسينات كبيرة على مراكز خدمة العملاء الخاصة به، حيث قام بمواءمة تقنية الرد الصوتي التفاعلي مع إستراتيجيته لعام 2025 لتسهيل التعامل المصرفي لعملائه. وتم تسريع عملية الإستجابة للاستفسارات والرسائل التي ترد عبر وسائل التواصل الاجتماعي لضمان توفير تجربة أسرع وأكثر كفاءة لخدمة العملاء.

الاستثمار في تطوير المواهب وتمكين الكفاءات

أولى بنك الخليج إهتماماً كبيراً في تطوير مهارات القوى العاملة لديه خلال العام 2024 من خلال توفيره لبرامج تدريبية متخصصة ومصممة بشكل خاص لمواءمة إمكانيات الموظفين مع أهداف التحول الرقمي للبنك. كما ركز على رفع مستوى الإنتماء والمشاركة لدى الموظفين والمحافظة عليهم، حيث تركزت المبادرات التي قام بها على التطوير المهني وتكريم الإنجازات. وتعكس هذه الجهود إلتزام بنك الخليج بإنشاء قوة عاملة تتمتع بالتحفيز ومستوى رفيع من المهارات، والتي تعتبر ضرورية لتحقيق النجاح والإبتكار على المدى الطويل.

> أولى بنك الخليج اهتماماً كبيراً في تطوير مهارات موظفيه من خلال برامج تدريبية متخصصة، وتعزيز الانتماء والمشاركة، مما يعكس التزامه بإنشاء قوة عاملة محفزة وذات مهارات عالية لتحقيق النجاح والابتكار على المدى الطويل

مكانة ريادية معترف بها في عمليات الدفع الرقمي

حقق بنك الخليج إنجازاً هاماً في العام 2024 من خلال حصوله على جائزة "أكبر محفظة لبطاقات الخصم الأكثر أماناً في الكويت" من ماستركارد. وتعد هذه الجائزة بمثابة إعتراف دولي على ثقافة الإبتكار لدى البنك وريادته في عمليات الدفع الرقمية، وتأكيداً لالتزامه بتقديم خدمات مالية آمنة وسلسة ومتطورة لعملائه.

إدارة الخزينة

في العام 2024، تميزت البيئة التي تعمل من خلالها إدارة الخزينة بتحديات كبيرة نتيجةً للأوضاع الجيوسياسية المعقدة والسياسات النقدية الحديثة التي تسببت بالتقلبات في الأسواق المالية. وعلى الرغم من هذه التحديات، أظهر فريق الخزينة لدى البنك المرونة والقدرة على التكيف، حيث واجه بفعالية حالة عدم اليقين التي تسود الأسواق بالشكل الذي يضمن للبنك إستقراره وربحيته. ومن خلال قيام فريق الخزينة بإدارة المخاطر بشكل إستباقي، تمكن من المحافظة على هوامش قوية للسيولة، متجاوزاً باستمرار متطلبات السيولة الرقابية لبنك الكويت المركزي. بالإضافة إلى ذلك، نجحت الإدارة في خفض تكلفة الأموال للبنك، وهو إنجاز إستراتيجي عزز المركز المالي للبنك وقدرته على دعم النمو المستدام. ويؤكد هذا الأداء إلتزامنا بالإدارة الحكيمة للخزينة، وتكريس مكانتنا كمؤسسة مالية موثوقة في ظل التحديات العالمية والإقليمية.

تمكنت إدارة الخزينة من المحافظة على هوامش قوية للسيولة، متجاوزة بإستمرار متطلبات السيولة الرقابية لبنك الكويت المركزي

بعد تطبيق نظام "موريكس" بنجاح ليكون النظام الآلي الأساسي لإدارة الخزينة لدينا، يواصل البنك بثبات إلتزامه بتبني التقنيات المتطورة لرفع الكفاءة التشغيلية لديه مما يمنح العملاء والمتداولين المزيد من الوقت للتركيز على احتياجات التخطيط الاستراتيجي. ومن شأن هذه الشراكة المستمرة مع "موريكس" أن تعزز موقعنا الاستراتيجي وميزتنا التنافسية، كما ستدعم مسار النمو المحتمل للبنك. كما إن الإمكانيات المتطورة لمنصة "موريكس" ستمكننا من إطلاق منتجات وخدمات مبتكرة بالسرعة المطلوبة لتلبية المتطلبات المتزايدة لعملائنا. ومن خلال هذا التحول الرقمي الشامل على مستوى البنك، نحن جاهزون تماماً لتقديم حلول من أعلى مستوى، وبالتالي إثراء تجربة العملاء بشكل عام والحفاظ على ريادتنا في القطاع المصرفي.

خلال العام 2024، قطعنا أشواطاً كبيرة في تطوير رأس المال البشري لدينا وخاصة في إدارة الخزينة. وقد تم تطبيق العديد من المبادرات الرئيسية كتوفير برامج تدريبية مكثفة يقدمها مدربون في هذا المجال معتمدين دولياً من جميع أنحاء العالم بهدف تعزيز نطاق المعارف والخبرات لدى موظفي البنك. ولترسيخ معرفة موظفينا بشكل أكثر شمولية لعمليات البنك، قمنا بتطبيق برنامج تدوير شامل لمتداولي الخزينة، الأمر الذي مكنهم من التعرف على مختلف إدارات البنك وأتاح لهم فرصة تنويع معارفهم وتوسيع مهاراتهم، علماً أن هذه المبادرة لم تصقل فقط خبراتهم المهنية، بل كانت أيضاً وسيلة لتعزيز تعاوننا الداخلي.

شركة الخليج كابيتال للإستثمار ("إنفست جي بي")

شركة الخليج كابيتال للإستثمار ("إنفست جي بي") هي الذراع الاستثماري لبنك الخليج. تم تأسيسها كشركة مساهمة كويتية مقفلة مملوكة بالكامل للبنك برأسمال مدفوع وقدره 10 ملايين دينار كويتي. باشرت الشركة أعمالها في العام 2024، وهي مكلفة بإدارة وتنمية قاعدة الأصول المدارة للغير والتي تتجاوز قيمتها 1 مليار دينار كويتي، أي ما يعادل حوالي 3.2 مليار دولار أمريكي. وهذا الأساس القوي يعكس طموح الشركة وكذلك إلتزام بنك الخليج بتوسع نطاق تواجده في مجال إدارة الثروات وإدارة الأصول وتقديم الخدمات الاستشارية، وخاصةً لتلبية احتياجات الأفراد ذوي الملاءة المالية المرتفعة والمستثمرين من المؤسسات الذين يحتاجون إلى حلول استثمارية متطورة مصممة لهم تحديداً.

شركة الخليج كابيتال للاستثمار ("إنفست جي بي") هي الذراع الاستثماري لبنك الخليج، تم تأسيسها كشركة مساهمة كويتية مقفلة مملوكة بالكامل للبنك برأسمال مدفوع وقدره 10 ملايين دينار كويتي

تم تصميم مجموعة الخدمات الواسعة التي تقدمها "إنفست جي بي" بالشكل الذي يمكّن العملاء من إستكشاف الفرص المالية والاستفادة منها، إلى جانب تحقيق الأهداف الأوسع لبنك الخليج والمتمثلة في أن يكون الشريك المستقبلي الموثوق في القطاع المالي الكويتي. ومن خلال تقديم مجموعة من الحلول المبتكرة

في مجالات إدارة الأصول والحفظ والاستثمارات والوساطة وإدارة الثروات والخدمات المصرفية الاستثمارية، تمكّن "إنفست جي بي" عملاءها من إدارة محافظهم الاستثمارية بشكل شامل، وحماية أصولهم، والوصول إلى المنتجات الاستثمارية المتطورة التي تعزز مرونتهم ونموهم المالي.

وقد تم تصميم هذه الخدمات بالشكل الذي يجعلها تعكس التطلعات الفريدة لعملائنا والمستويات المختلفة لديهم في تحمل المخاطر وفي أهدافهم المالية، مما يضمن لهم استمرارية التكيف والمحافظة على وضعهم الجيد في سوق يخضع للتطور المستمر.

في العام 2024، تمكنت "إنفست جي بي" من تحقيق عدة إنجازات جديرة بالذكر فقد نجحت الشركة في الحصول على جميع الموافقات الرقابية اللازمة لتأسيسها، وفي أغسطس 2024، تم تعيين السيد هاني العوضي بشكل رسمي في منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة. وتأكيداً على الالتزام الراسخ بالشمولية وتنمية الكفاءات المحلية، قامت "إنفست جي بي" بتجميع فريق عمل ماهر يتألف من 39 خبير استثماري، 70% منهم من المواطنين الكويتيين و47% منهم من النساء، مما يسلط الضوء على التزام الشركة بتحقيق التنوع وتطبيق المساواة بين الجنسين. كما إن الخبرات التي يتمتع بها فريق العمل يمكّن الشركة من تلبية الاحتياجات المختلفة لعملائها، واطلاعهم على التوجهات الحالية للسوق واستراتيجيات الاستثمار التي تبقي الشركة في طليعة الابتكار والتميز في مجال الاستثمارات.

وتعتبر الشراكات الاستراتيجية التي تعقدها "إنفست جي بي" مع العديد من الجهات حجر الأساس الآخر لميزتها التنافسية، فقد قامت هذا العام بإبرام شراكة مع **"إنفستكورب"** وهي شركة عالمية معروفة في إدارة الاستثمارات البديلة والتي تتجاوز لديها الأصول المدارة للغير مبلغ 53 مليار دولار أمريكي، مما يمنح عملاء "إنفست جي بي" وعملاء بنك الخليج فرصة الوصول إلى المحافظ العقارية المتنوعة لشركة **"إنفستكورب"**، والتي تغطي قطاعات رئيسية كالسكن العائلي والصناعي وسكن الطلاب. ويساهم هذا التعاون في توسيع إمكانية ونطاق الوصول إلى السوق العقاري العالمي لكل من بنك الخليج و"إنفست جي بي"، وبالتالي إثراء محفظتهما الاستثمارية وتحقيق المزيد من القيمة للعملاء الذين يبحثون عن عوائد مستقرة وطويلة الأجل من أصول عالية الجودة. ولا تؤدي مثل هذه الشراكات إلى تنويع الخيارات الاستثمارية للعملاء فحسب، بل تعزز أيضاً مكانة "إنفست جي بي" كجهة رئيسية توفر الفرص الاستثمارية المبتكرة والمربحة في المنطقة.

كما يشكل التعاون بين "إنفست جي بي" للاستثمار وشركة **Avaloq** الرائدة عالمياً في مجال الخدمات المصرفية الخاصة وتكنولوجيا إدارة الثروات، ترقية هامة في إمكانيات إدارة الثروات الرقمية "لإنفست جي بي". وتعمل المنصة الجديدة التي قامت شركة **Avaloq** بتطويرها على تعزيز الأنظمة الأساسية لإدارة الثروات من خلال التكامل بين العمليات عبر وحدات متخصصة للإستشارات الاستثمارية وإدارة الصناديق وإدارة المحافظ. أما بالنسبة للعملاء، فتمثل لهم هذه الشراكة تجربة أكثر سلاسة وتطوراً وكفاءة، مما يمنحهم إمكانية الوصول بشكل أسرع

تم تصميم مجموعة الخدمات الواسعة التي تقدمها "إنفست جي بي" بالشكل الذي يمكّن العملاء من إستكشاف الفرص المالية والاستفادة منها، إلى جانب تحقيق الأهداف الأوسع لبنك الخليج والمتمثلة في أن يكون الشريك المستقبلي الموثوق في القطاع المالي الكويتي

إلى المعلومات الأساسية ومعايير الأداء التي تساعدهم في توجيه قراراتهم الاستثمارية. ويعزز هذا التقدم التكنولوجي الكفاءة التشغيلية لشركة "إنفست جي بي" ويضعها في موضع مناسب للإستفادة من النمو المحتمل، الامر يوفر لها الأساس اللازم لتلبية المتطلبات المستقبلية ومواجهة المنافسة بفعالية في القطاع المالي الذي يعتمد أكثر وأكثر على الأسلوب الرقمي.

وباختصار، تلتزم "إنفست جي بي" بتطوير مستقبل الخدمات المالية في الكويت، وإنشاء قيمة استثنائية لعملائنا مع تعزيز ميزتها التنافسية في سوق مليء بالتحديات. ومن خلال الاستثمار في المواهب والتكنولوجيا والشراكات الاستراتيجية ، تسعى الشركة إلى تعزيز مزايا خدماتها إضافةً إلى إستعدادها لاغتنام فرص النمو المحتملة مع تطور الأسواق. وتحافظ الشركة على تركيزها بتقديم حلول مالية موثوقة ومبتكرة ومرنة تتماشى مع تطلعات عملائها مما يضمن لها بأن تصبح شركة رائدة في مجال الاستثمارات وشريكهم الدائم في نجاحهم المالي.

المؤسسات المالية والسيادية

يقدم قسم المؤسسات المالية والسيادية الحلول المصرفية المناسبة لعملاء البنك من الأفراد والشركات لتسهيل أعمالهم، مما يسمح بتمويل أعمالهم التجارية بالشكل الفعال بالإضافة إلى المعالجة المباشرة للمدفوعات الدولية. وبموجب تعاملات القسم مع البنوك العالمية المراسلة واستناداً إلى علاقاته المصرفية الدولية طويلة الأمد، يوفر هذا القسم أيضاً مختلف الحلول التمويلية لدعم تنوع مصادر التمويل لدى البنك. كما يوفر التمويل للمؤسسات المالية والجهات السيادية وبالتالي تنويع محفظة إقراض البنك وتنمية أصوله. ويواصل القسم تسريع نشاطه التجاري من خلال الإقراض والاقتراض والخدمات المصرفية المراسلة والعمليات المالية المتعلقة بالتجارة. وتماشياً مع مبادرات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى البنك، شارك القسم في العديد من الصفقات المرتبطة بالإستدامة بمعاييرها الثلاث في العام 2024 من خلال توفير أسعار تحفيزية قائمة على تطبيق معايير الاستدامة ومؤشرات الأداء الرئيسية.

ونظرا للترقيات الأخيرة في التصنيفات الائتمانية وارتفاع السيولة في المنطقة مع الخيارات المحدودة للتوسع، واجه القسم انخفاضاً ملحوظاً في هوامش الربح خاصةً بالنسبة للأصول عالية الجودة. ومع ذلك، تمكن من تنمية محفظة الأصول لديه من خلال مجموعة مختارة من الأصول عالية الجودة بما يتماشى مع نزعة البنك للمخاطر، وذلك عن طريق إبرامه قروض مشتركة في كل من الأسواق الأولية والثانوية. وحالياً، تتماشى هذه المحفظة تماماً مع نزعة البنك للمخاطر، وتتمتع بأفضل عوائد ممكنة وأفضل أسلوب لاستهلاك رأس المال حيث عمل القسم على تنمية محفظة الأصول لديه خلال العام والتي تجاوزت قيمتها 500 مليون دينار كويتي.

شاركت وحدة المؤسسات المالية و السيادية في العديد من الصفقات المرتبطة بالإستدامة بمعاييرها الثلاث في العام 2024 من خلال توفير أسعار تحفيزية قائمة على تطبيق معايير الاستدامة ومؤشرات الأداء الرئيسية

بنك الخليج
GULF BANK

الاستدامة

بعد القيام بصياغة إستراتيجية بنك الخليج للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة 2030 وتماشياً مع التزام البنك بمبدأ الاستدامة، تمكن البنك من تحقيق إنجازات بارزة في العام 2024 لتعزيز مكانته كمؤسسة مالية رياديـة. وقد تمكن البنك من إطلاق مبادرات تشكل الأساس لهذه الرؤية وتعكس توجهات البنك بالنسبة لإدارة مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، والالتزام الرقابي، والتمويل المستدام، كما تعكس حرص البنك على اتخاذ مبادرات مؤثرة على البيئة والمجتمع والإدارة السليمة.

تمكن البنك من تحقيق إنجازات بارزة في العام 2024 لتعزيز مكانته كمؤسسة مالية رياديـة

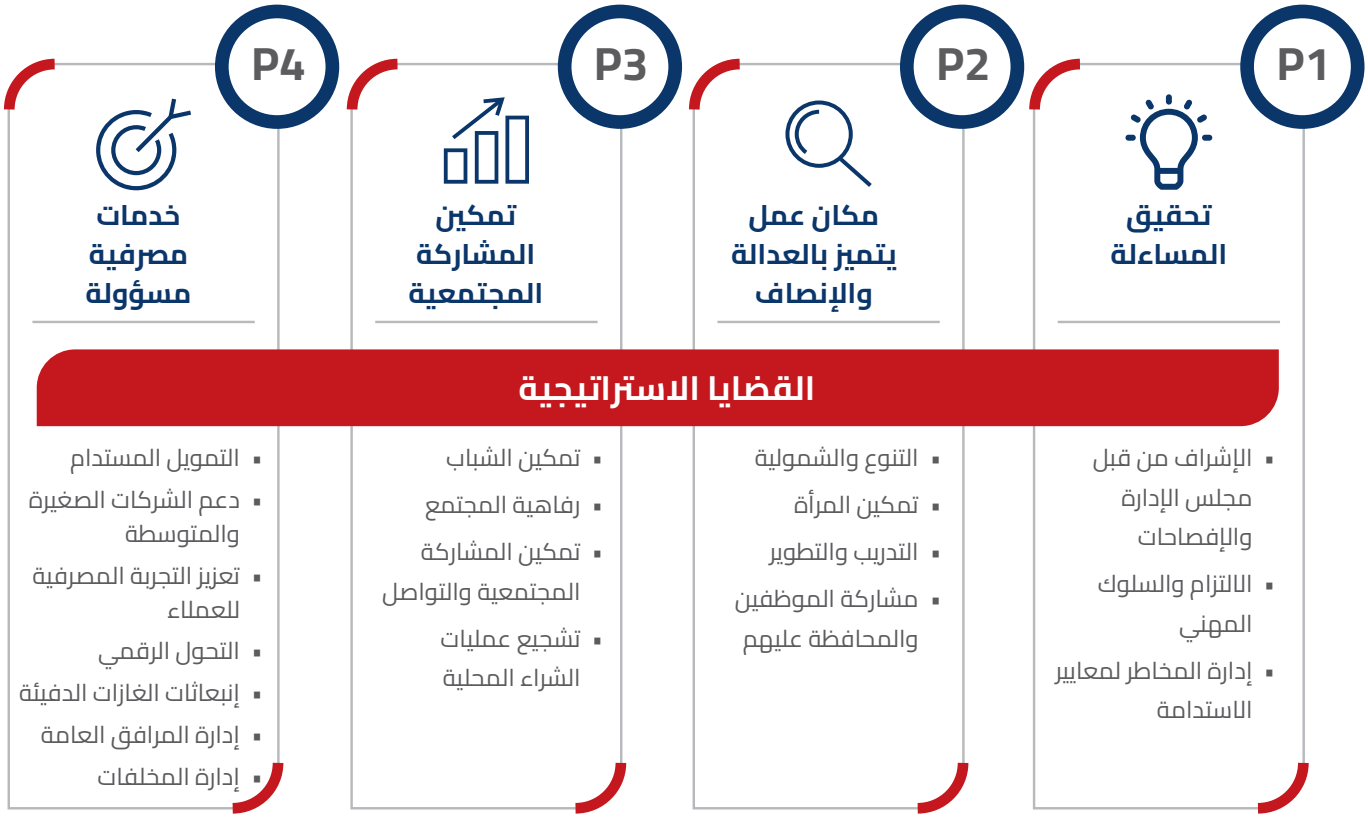

ومن خلال سلسلة المبادرات التي تم اختيارها بعناية، تمكن البنك من تحويل التطلعات المرتبطة بخطة استدامة البنك 2030 إلى إنجازات فعلية وملموسة، وبالتالي شكلت هذه السنة الأساس لمسيرة التحول. وقام البنك بوضع كل مبادرات الاستدامة بشكل انتقائي لضمان توافر الآليات المناسبة للحوكمة تمكّنه من استيفاء المتطلبات الرقابية وتطبيق الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة التي تم الافصاح عنها. ويعد هذا التقدم التزام بنك الخليج المستمر بخلق القيمة لكل من العملاء والمساهمين، والمستثمرين، والمجتمع على نطاق أوسع. وتظل إستراتيجية البنك القوية التي وضعت للاستدامة والتأثير المرجو لها على المجتمع والسوق هي الدافع الذي يحرك البنك حين نتطلع للمستقبل. وفيما يلي ملخص إنجازات بنك الخليج للعام 2024 بالنسبة للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ومواءمتها مع الأهداف الاستراتيجية الأوسع للبنك:

إنجازات الاستدامة للعام

1. إطار عمل التمويل المستدام (P4)

تم وضع هذا الإطار بغرض تصنيف المنتجات والخدمات المالية وفقاً للمعايير الدولية المعمول بها في السوق. ويقدم هذا الإطار إرشادات واضحة لإصدار قروض وسندات ملائمة للبيئة والمجتمع على أساس مستدام. كما يوفر هذا الإطار الإجراءات والمتطلبات لكل من المصدرين والمستثمرين وغيرهم من الأطراف المعنية لتساعدهم على فهم خصائص عروض التمويل المستدام التي يقدمها بنك الخليج.

ويدعم هذا الإطار رؤية الكويت 2035 ويتضمن المتطلبات الصادرة عن بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال بموجب قرار الهيئة رقم 28 (فبراير ونوفمبر 2022) وتعميم البنك المركزي رقم (2/رب/رب أ/ 2022) الصادر في نوفمبر 2022، حيث تؤكد هذه المتطلبات أهمية تضمين جوانب التمويل المستدام مع عروض المنتجات المالية وممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر للبنوك.

ويحكم إطار العمل الخاص بالتمويل المستدام عملية تخصيص رأس المال واستخدام عائدات البنوك من خلال وضع معايير صارمة لتحديد المشاريع المؤهلة للتمويل المستدام وفقاً لمدى تأثير وفائدة هذه المشاريع على البيئة و/ أو المجتمع. وبالتالي يضمن هذا الإطار تطبيق مبدأ الشفافية وتحقيق المساءلة في قرارتنا الاستثمارية وتعزيز مساهمتنا في أهداف التنمية المستدامة العالمية.

أعلن بنك الخليج عن الانتهاء من إعداد خطة تطبيق استراتيجية الاستدامة 2030 والتي تحدد أهدافنا على المدى القصير والمتوسط والطويل للسنوات القادمة

2. إطار عمل إدارة مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (P1)

اعترافا منا بأهمية التعرف على مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة وضرورة تقييمها وإدارتها، قمنا بوضع إطار عمل لتضمين مخاطر هذه الممارسات مع المخاطر المرتبطة بالمناخ في عمليات تقييم المخاطر واتخاذ القرارات على مستوى البنك. ويشكل هذا الإطار الأساس الذي يمكننا من خلاله تحديد مدى تأثير هذه المخاطر على مرونة البنك واستقراره المالي على المدى الطويل.

3. سياسة الاستدامة (P1)

توثّق هذه السياسة التزامات بنك الخليج بتطبيق معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتوفر إطار عمل واضح يضمن مواءمة أهداف جميع إدارات البنك مع الخطة الاستراتيجية للاستدامة الخاصة ببنك الخليج. كما تحدد هذه السياسة الهيكل التنظيمي والمهام والمسؤوليات، والالتزامات، والتصريحات اللازمة لضمان إتباع المعايير الأخلاقية المرتبطة بالاستدامة في كافة عمليات البنك.

4. معايير أهلية مبادرات الاستدامة (P3)

توفر معايير الأهلية آلية منظمة وشفافة لتقييم مبادرات البنك المتعلقة بالاستدامة من حيث تأثير هذه المبادرات وقيمتها، بما يمكننا من اتخاذ قرارات مدروسة بشأن تخصيص موارد البنك للمشاريع والمبادرات التي تتوافق مع أهداف إستراتيجية الاستدامة 2030.

5. خطة تطبيق استراتيجية الاستدامة 2030 (P1)

وأخيراً، يسر بنك الخليج الإعلان عن الانتهاء من إعداد خطة تطبيق استراتيجية الاستدامة 2030 والتي تحدد أهدافنا على المدى القصير والمتوسط والطويل للسنوات القادمة. وتتضمن هذه الخطة تفاصيل واضحة لكافة الأهداف مع الجداول الزمنية لها وآلية قياس الأداء لتحقيق المؤشرات الرئيسية الموضوعة للأداء للسنوات الست القادمة.

بنك الخليج
GULF BANK

03

الحوكمة

مجلس الإدارة

بدر ناصر الخرافي

رئيس مجلس الإدارة*

رئيس لجنة الالتزام والحوكمة

رئيس لجنة الائتمان والاستثمار

تاريخ التعيين:

- رئيس مجلس الإدارة، 4 مارس 2024 إلى 14 يناير 2025.
- عضو مجلس الإدارة، 17 مارس 2012 إلى 3 مارس 2024.

المؤهلات العلمية:

- درجة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية، جامعة الكويت، الكويت.
- درجة الماجستير من كلية لندن لإدارة الأعمال، لندن، إنجلترا.
- يتابع حالياً برنامج الدكتوراه في إدارة الأعمال لدى كلية الدراسات العليا والجامعية للأعمال (Instituto de Empressa) في إسبانيا.

الخبرة العملية:

- لدى السيد/ بدر خبرة تمتد لأكثر من عشرين عاماً في القطاع المالي والمصرفي والصناعي بالإضافة إلى قطاع الاتصالات.
- بدأ مسيرته المهنية مهندساً بمؤسسة البترول الكويتية لسنة وبعدها التحق بمجموعة الخرافي، حيث تقلد فيها العديد من المناصب القيادية إلى أن وصل لمنصبه الحالي كمدير تنفيذي لمجموعة الخرافي.
- المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة بدر ناصر الخرافي القابضة، الكويت.
- كما يشغل أيضاً منصب رئيس مجلس الإدارة وعضوية العديد من مجالس الإدارات لمؤسسات مالية وصناعية وشركات اتصالات محلية وإقليمية ودولية أبرزها:
- نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة الاتصالات المتنقلة ش.م.ك. (مجموعة زين)، الكويت.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الاتصالات المتنقلة السعودية (زين السعودية).
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الخليج للكيبلات والصناعات الكهربائية، الكويت.
- رئيس مجلس إدارة مؤسسة إنجاز الكويت، الكويت.
- عضو في المجلس الاستشاري للشرق الأوسط في كلية سليمان العليان لإدارة الأعمال.
- عضو في المجلس الاستشاري للشرق الأوسط في "بنك كوتس وشركاه" في المملكة المتحدة.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة دياموند موتورز العالمية للسيارات (سيارات متسوبيشي)، مصر.
- عضو مجلس إدارة شركة الصلب البحرينية، ش.م.ب.، البحرين.
- عضو مجلس إدارة فولاذ القابضة ش.م.ب.، البحرين.
- عضو مجلس إدارة جمعية الصداقة الكويتية البريطانية.
- عضو في مجلس مفوضية اللاجئين للاستدامة في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "مجلس الاستدامة".
- عضو مجلس إدارة ورئيس اللجنة التنفيذية في بورصة الكويت.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الاستثمارات الوطنية، الكويت.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن (HEISCO)، الكويت.
- عضو مجلس إدارة شركة مينتور العربية، لبنان.
- في سبتمبر من عام 2019، أبرمت شركة بدر ناصر الخرافي أوتوموتيف التي يمتلكها السيد/ بدر الخرافي اتفاقية وكالة فولفو الجديدة في الكويت، مما جعلها المستورد الحصري الجديد لسيارات فولفو. وفي عام 2022 حصلت الشركة على حقوق الامتياز لشركة Polestar.
- وفي عام 2020، استحوذت شركة بدر ناصر الخرافي موشن التي يمتلكها السيد/ بدر الخرافي على حقوق الامتياز لمجموعة Piaggio Group ووكالة Vanderhall Motor Works.
- والسيد/ بدر هو الممثل الرسمي للتحالف الفائز في مزايدة خصخصة بورصة الكويت التي يمتلك من خلالها 44% من أسهم رأسمال البورصة المحلية.

*استقال السيد/ بدر ناصر الخرافي من عضوية مجلس الإدارة ومن منصبه كرئيس مجلس الإدارة إعتباراً من 14 يناير 2025.

علي مراد بهبهاني

نائب رئيس مجلس الإدارة

تاريخ التعيين:

- نائب رئيس مجلس الإدارة، 16 مارس 2013 إلى الوقت الحاضر
- عضو مجلس الإدارة، 11 ابريل 2009 – 14 مارس 2013

المؤهلات العلمية:

- بكالوريوس آداب لغة انجليزية، جامعة الكويت.

الخبرة العملية:

- رئيس مجلس إدارة شركة الكويت للتأمين.
- عضو مجلس إدارة شركة الصناعات الوطنية.
- رئيس مجموعة شركات مراد يوسف بهبهاني.
- عضو مجلس إدارة شركة الألبان الكويتية الدانماركية.
- عضو مجلس إدارة شركة السينما الكويتية الوطنية – سابقاً.
- عضو مجلس إدارة الشركة الكويتية لصناعة الأنابيب والخدمات النفطية – سابقاً.

عمر حمد العيسى

عضو مجلس الإدارة

نائب رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت

نائب رئيس لجنة الائتمان والاستثمار

تاريخ التعيين:

- 11 إبريل 2009

المؤهلات العلمية:

- ليسانس الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الكويت، الكويت.

الخبرة العملية:

- صاحب مكتب العيسى وشركاه للمحاماة.
- رئيس جمعية المحامين الكويتية – سابقاً.
- رئيس لجنة القبول بجمعية المحامين الكويتية – سابقاً.
- رئيس لمركز التحكيم بجمعية المحامين الكويتية – سابقاً.
- رئيس لجنة التطوير والتدريب بجمعية المحامين الكويتية – سابقاً.
- رئيس مجموعة التكويت في برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة – سابقاً.
- رئيس مجلس إدارة شركة المشروعات السياحية الكويتية، مصر – سابقاً.
- عمل مستشار في الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي – سابقاً.
- عضو مجلس الإدارة في الجمعية الكويتية لاختلافات التعلم سابقاً (من 2015 حتى 2021).
- عضو مؤسس في جمعية الشفافية الكويتية.
- عضو مؤسس في جمعية حماية المال العام.

مجلس الإدارة

عبد الله ساير بدر الساير

عضو مجلس الإدارة

نائب رئيس لجنة التدقيق

تاريخ التعيين:

- 27 مارس 2021

المؤهلات العلمية:

- درجة بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال (تخصص تمويل)، من جامعة باري، ميامي، فلوريدا، الولايات المتحدة الأمريكية.
- درجة الماجستير في إدارة الأعمال (تخصص تمويل)، بامتياز مع مرتبة الشرف (مع مرتبة الشرف العليا) من جامعة باري، ميامي، فلوريدا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرة العملية:

- عضو مجلس إدارة في مجموعة الساير منذ عام 2022 حتى الآن.
- عضو جلس إدارة في شركة الرازي القابضة منذ عام 2021 حتي الأن.
- عضو مجلس إدارة في بيان للأسنان منذ عام 2019 حتى الآن.
- عضو مجلس إدارة في Credit One منذ عام 2018 حتى الآن.
- مدير أول لدى مجموعة الساير – شركة الداو القابضة منذ عام 2015 حتى أخر 2022.
- محلل مالي في شركة إنجازات للتنمية العقارية سابقاً. منذ عام 2013 حتى 2015.
- محلل سابق في شركة بدر العبدالجادر وشركاه (راسل بيدفورد العالمية) منذ عام 2012 حتى 2013.
- مساعد سابق في شركة كونسلت الدولية، الكويت (2012).
- السيد/ عبد الله له دوراً هاماً لدى مجموعة الساير في توظيف الأموال في مجالات التعليم والرعاية الصحية والخدمات المصرفية نظراً لتمتعه بما يزيد عن 12 سنوات من الخبرة في قطاعي التمويل والاستثمار. كما كان له دوراً فعالاً في إدخال التقنيات الجديدة كجزء من عملية التحول الرقمي في مجموعة الساير.

د. فواز محمد العوضي

عضو مجلس الإدارة

عضو لجنة الترشيحات والمكافآت

عضو لجنة الائتمان والاستثمار

تاريخ التعيين:

- 7 أغسطس 2019

المؤهلات العلمية:

- ليسانس حقوق – جامعة الكويت (يونيو 2007).
- دبلوم عالي – جامعة بوسطن – الولايات المتحدة الامريكية (مايو 2015).
- ماجستير في القانون الخاص – جامعة كاليفورنيا، بيركلي – الولايات المتحدة الامريكية (مايو 2016).
- دكتوراه في القانون المدني – جامعة واشنطن في سانت لويس – الولايات المتحدة الامريكية (مايو 2021).

الخبرة العملية:

- الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية – مجموعة صناعات الغانم (يوليو 2020 – حتى الآن).
- مدير الإدارة القانونية في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب (أغسطس 2023 – حتى الآن).
- أستاذ القانون المدني المساعد – قسم القانون – كلية الدراسات التجارية (يونيو 2016 – حتى الآن).
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة تخزين للمخازن ش.م.ك(م) (أغسطس 2021 – أغسطس 2024)
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة إيجاري العقارية ش.م.ك(م) (نوفمبر 2021 – حتى الآن)
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة صناعات الغانم ش.ش.و (يناير 2021 – حتى الآن).
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة مجموعة صناعات الغانم القابضة ش.م.ك(م) (سابقاً/ شركة الأمانة الكويت القابضة ش.م.ك(م)) (يناير 2021 – حتى الآن).
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة اكسايت للتجارة العامة ش.م.ك(م) – (مارس 2022 – يوليو 2023).
- مدير في مجلس المديرين لشركة الغانم الدولية للأغذية ذ.م.م المملكة العربية السعودية (نوفمبر 2021 – حتى الآن).
- مدير في مجلس المديرين شركة كيربي للمقاولات ذ.م.م (نوفمبر 2021– حتى الآن).
- مدير في مجلس المديرين شركة القمة العالمية للتطوير العقاري ش.ش.و (نوفمبر 2021 – حتى الآن).
- مدير في مجلس المديرين لشركة أتارة للاستثمار ش.ذ.م.م – الامارات العربية المتحدة (2020 – حتى الآن).
- الأمين العام للجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام (2018 – حتى الآن).
- مدير شركة المصنع السعودي لصناعة عزل الأنابيب (ش.ش.و) – المملكة العربية السعودية (2019 – حتى الآن).
- مدير في مجلس المدراء لشركة قتيبة يوسف الغانم وشركاه للتجارة (ش.ش.و) – المملكة العربية السعودية (2018 – حتى الآن).
- مدير في مجلس المدراء لشركة السعودية الأولى لصناعة المواد العازلة والمنشآت الحديدية (ذ.م.م) – المملكة العربية السعودية (2018 – حتى الآن).
- مدير في مجلس المدراء في شركة باستور للتجارة (ذ.م.م) – الامارات العربية المتحدة (2018 – حتى الآن).
- مدير في مجلس المدراء والمخول بالتوقيع في مؤسسة قتيبة الغانم – مركز دبي المالي العالمي – الامارات العربية المتحدة (إبريل 2022 – حتى الآن).
- مدير في مجلس المدراء والمخول بالتوقيع في كيه ايه جي القابضة المحدودة – مركز دبي المالي العالمي – الامارات العربية المتحدة (سبتمبر 2022 – حتى الآن).
- مدير في مجلس المدراء والمخول بالتوقيع في كيه ايه جي 2 القابضة المحدودة – مركز دبي المالي العالمي – الامارات العربية المتحدة (مارس 2024 – حتى الآن).
- مدير في مجلس المدراء والمخول بالتوقيع في كيه ايه جي القابضة المحدودة – مركز دبي المالي العالمي – الامارات العربية المتحدة (مارس 2024 – حتى الآن).

مجلس الإدارة

عبد اللطيف عبد العزيز الشارخ

عضو مجلس الإدارة

نائب رئيس لجنة المخاطر

تاريخ التعيين:

- 4 مارس 2024 – إلى الوقت الحاضر
- 31 أكتوبر 2020 – 27 مارس 2021

المؤهلات العلمية:

- درجة البكالوريوس في الإدارة والتمويل، جامعة بنتلي، الولايات المتحدة الأمريكية.
- درجة الماجستير في إدارة الأعمال MBA، كلية لندن لإدارة الأعمال، لندن، إنجلترا.

الخبرة العملية:

- نائب رئيس – التحول والاتصالات المؤسسية، شركة صناعات الغانم (أغسطس 2024 – حتى الآن).
- عضو مجلس إدارة – شركة الأولى للاستثمار (سبتمبر 2016 – مايو 2023).
- مدير في مجلس المديرين، شركة إي في جلوبال لبيع وشراء المركبات ذات المحركات ش.ش.و (يونيو 2024 – حتى الآن).
- عضو مجلس الإدارة، شركة مجموعة صناعات الغانم القابضة ش.م.ك.م (أبريل 2023 – حتى الآن).
- مدير في مجلس المديرين، شركة إكسايت للتجارة العامة ش.ش.و (مايو 2023 – حتى الآن).
- عضو مجلس الإدارة، شركة أتارة للاستثمار ش.ذ.م.م (الإمارات العربية المتحدة) (نوفمبر 2022 – حتى الآن).
- مدير في مجلس المديرين، شركة الأمانة القابضة ش.ش.و (نوفمبر 2021 – حتى الآن).
- مدير في مجلس المديرين، شركة يوسف أحمد الغانم وأولاده ذ.م.م (ديسمبر 2019 – حتى الآن).
- مدير في مجلس المديرين، شركة الغانم ويليامسن للملاحة ذ.م.م (ديسمبر 2019 – حتى الآن).
- مدير في مجلس المديرين، شركة واشنطونيا الزراعية ش.ش.و (ديسمبر 2019 – حتى الآن).
- مدير في مجلس المديرين، شركة الغانم الهندسية للتجارة العامة والمقاولات ش.ش.و (ديسمبر 2019 – حتى الآن).
- مدير في مجلس المديرين، شركة أطلس الغانم للشحن الجوي ش.ش.و (ديسمبر 2019 – حتى الآن).

براك عبد المحسن العصفور

عضو مجلس الإدارة

عضو لجنة المخاطر

تاريخ التعيين:

- 31 أكتوبر 2020

المؤهلات العلمية:

- درجة الإجازة في إدارة الأعمال (تخصص تمويل)، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الكويت، الكويت.

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد/ براك بخبرة في مجال البنوك والتجارة والاستثمارات الدولية.
- مديراً لفرع ثم الانتقال تدريجياً مديراً في إدارة التسهيلات الائتمانية ببنك الكويت والشرق الأوسط، الكويت (1985– 1989)
- انتقل للعمل بالقطاع الخاص منذ عام 1990.
- عضو في مجلس إدارة الشركة الكويتية لصناعة وتجارة الجبس عام 1993 ثم نائباً لرئيس مجلس الإدارة منذ 2004 وحتى الآن.
- مدير وشريك بشركة توزيع إطارات بريجستون ذ.م.م. منذ 1992 وحتى الآن.
- رئيس مجلس الإدارة بمجموعة الفتوح الدولية للتجارة العامة والمقاولات منذ 1995 وحتى الآن.

أحمد محمد البحر

رئيس مجلس الإدارة (مستقل)*

رئيس لجنة الالتزام والحوكمة*

رئيس لجنة الائتمان والاستثمار*

تاريخ التعيين:

- رئيس مجلس الإدارة (مستقل): 15 يناير 2025 حتى تاريخه.
- عضو مجلس إدارة (مستقل): 31 أكتوبر 2020 إلى 14 يناير 2025.

المؤهلات العلمية:

- درجة البكالوريوس في علوم إدارة الأعمال، من جامعة جنوب أوريغون، الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرة العملية:

- الرئيس التنفيذي سابقاً للشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية (الكويت).
- رئيس مجلس إدارة سابقاً للشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية (البحرين وعُمان).
- شريك مسؤول سابقاً لمجموعة التسويات في شركة المستثمر الدولي.
- مدير أول سابقاً لإدارة التسويات في الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية.
- مديراً سابقاً لإدارة القروض الاستهلاكية في الشركة العربية الأوروبية للإدارة المالية (عارف).
- رئيس مجلس إدارة شركة البحرين الاولى سابقاً.
- عضو مجلس إدارة الشركة الوطنية للتنظيف سابقاً.

*تعيين السيد/ أحمد محمد البحر كرئيس مجلس إدارة بنك الخليج، ورئيس لجنه الالتزام والحوكمة، و رئيس لجنة الائتمان والاستثمار، اعتباراً من 14 يناير 2025.

مجلس الإدارة

د. عبد الرحمن محمد الطويل

عضو مجلس الإدارة المستقل

رئيس لجنة المخاطر

نائب رئيس لجنة الالتزام والحوكمة

تاريخ التعيين:

- 27 مارس 2021

المؤهلات العلمية:

- درجة البكالوريوس في العلوم في الهندسة الكيميائية، من جامعة كولورادو في بولدر، الولايات المتحدة الأمريكية.
- درجة الماجستير في إدارة الأعمال، من جامعة كولورادو في بولدر، الولايات المتحدة الأمريكية.
- درجة الدكتوراه في الفلسفة في إدارة الأعمال – التمويل، من جامعة كولورادو في بولدر، الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرة العملية:

- أستاذ مساعد في قسم التمويل والمنشآت المالية في كلية العلوم الادارية بجامعة الكويت.
- د. عبد الرحمن نشطاً جداً في مهنة التدريس الأكاديمي لمدة تزيد عن عشر سنوات. عقد خلال حياته المهنية العديد من الندوات المهنية وورش العمل وبرامج التطوير.
- قدم مساهمات فكرية في مجال التمويل وحوكمة الشركات في العديد من أوراق البحثية.
- مستشار سابق لرئيس جهاز المراقبين الماليين (2019–2022).

طلال علي الصايغ

عضو مجلس الإدارة المستقل

رئيس لجنة التدقيق

تاريخ التعيين:

- 12 سبتمبر 2021

المؤهلات العلمية:

- درجة البكالوريوس في المحاسبة والتدقيق، جامعة الكويت، الكويت
- درجة الماجستير التنفيذية في إدارة الأعمال، من الجامعة الأمريكية في بيروت، الجمهورية اللبنانية.

الخبرة العملية:

- مستشار سابق لدى البنك الأهلي الكويتي لقضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المالية.
- الرئيس السابق لوحدة الاستخبارات المالية الكويتية، الكويت.
- نائب مدير إدارة الرقابة الميدانية في بنك الكويت المركزي سابقاً.
- محلل ائتمان أول سابقًا لدى بنك الخليج، الكويت.

ريم عبد الله الصالح

عضو مجلس الإدارة مستقل

رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت*

عضو لجنة التدقيق

عضو لجنة الالتزام والحوكمة

تاريخ التعيين:

- 25 يونيو 2022

المؤهلات العلمية:

- درجة البكالوريوس في المحاسبة من كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسة – جامعة الكويت.

الخبرة العملية:

- مجموعة شركات عيسى الصالح منذ عام 1996 شغلت منصب مساعد المدير العام.
- شركة الفتح العقارية – منذ عام 1997 أشغل منصب عضو مجلس الإدارة.
- شركة الخليج للتفتيش الدولية – عضو مجلس إدارة والرئيس التنفيذي.
- انضمت إلى شركة الخليج للتفتيش الدولية – الكويت في عام 2003 كمديرة تنمية وتطوير الأعمال، ساهمت بإعادة وإنشاء وتطوير أنشطة وإدارات الشركة المختلفة مع المسئوليات الرئيسية، وعام 2015 شغلت منصب الرئيس التنفيذي ومنذ عام 2022 أشغل منصب عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في الشركة.
- مستشار لمجموعة مساعد الصالح – منذ عام 2015 – تقديم الخدمات الاستشارية لمجموعة مساعد الصالح.
- شركة خدمات الكمبيوتر الكويتية – شغلت منصب نائب رئيس مجلس الإدارة وحاليا عضو مجلس الإدارة.
- شركة رويال سيرفيس للتجارة العامة والمقاولات – المدير العام – منذ عام 2018.
- شركة إنجازات للتنمية العقارية ش.م.ك – منذ عام 2022 – عضو مجلس إدارة مستقل.
- شركة كيان الدولية للإنشاءات – رئيس مجلس إدارة سابقا.
- عضو في جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، عضو في الجمعية الاقتصادية الكويتية، عضو في هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، عضو في ACI فرع الكويت رقم العضوية (OR 014)، محكم وخبير لدى هيئة أسواق المال.

*تعيين السيدة/ ريم عبد الله الصالح كرئيس للجنة الترشيحات والمكافآت اعتباراً من 14 يناير 2025.

الإدارة التنفيذية

وليد خالد مندني

الرئيس التنفيذي بالوكالة

تاريخ التعيين:

- 5 سبتمبر 2021

المؤهلات العلمية:

- شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة أريزونا في الولايات المتحدة الأمريكية – 1992.
- برنامج تنفيذي في إدارة المشاريع والقيادة من جامعة كورنيل في الولايات المتحدة الأمريكية – 2011.
- دورة تدريبية متخصصة في استراتيجيات صنع القرار من كلية هارفارد للأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية – 2015.
- برنامج تنفيذي في قيادة التغيير والتجديد التنظيمي في كلية هارفارد للأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية – 2018.

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد/ وليد بما يزيد عن 30 عاماً من الخبرة في مناصب قيادية تتمثل في الخزينة، والاستثمارات، الخدمات المصرفية الخاصة، الخدمات المصرفية للأفراد و إدارة الثروات في بيت التمويل الكويتي، و بنك بي إن بي باريبا في الكويت، البنك الأهلي المتحد في البحرين و بنك الكويت.
- عضو مجلس إدارة في بيتك كابيتال، وعضو في لجنة إدارة المخاطر 2017 حتى 2021.
- عضو مجلس إدارة شركة كي نت، ورئيس لجنة التدقيق 2022 حتى تاريخ.
- نائب رئيس مجلس إدارة ترك كابيتال القابضة وعضو مجلس إدارة 2015 حتى 2021.

سامي محفوظ

نائب الرئيس التنفيذي – الخدمات المساندة للعملاء

تاريخ التعيين:

- 6 مارس 2018

المؤهلات العلمية:

- درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الروح القدس في لبنان.
- أكمل برامج قيادية وتقنية مكثفة.

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد/ سامي بما يزيد عن 30 عاماً من الخبرة المصرفية بعدة بنوك دولية رائدة في المنطقة.
- عمل سابقاً في بنك ستاندرد تشارترد لمدة 18 عاماً، وكان آخر منصب له هو رئيس مجموعة تغطية القطاع العام في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتولى سابقاً مجموعة متنوعة من المناصب في الأسواق المالية في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة مملكة البحرين ولبنان. وكان قد بدأ مسيرته المهنية في بنك HSBC لبنان.

ديفيد تشالينور

رئيس المدراء الماليين

تاريخ التعيين:

- 14 ابريل 2021

المؤهلات العلمية:

- درجة جامعية في الاقتصاد مع مرتبة الشرف من جامعة نيوكاسل – المملكة المتحدة.
- زميل معتمد لدى معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا ووايلز.
- محاسب قانوني مؤهل لدى شركة برايس ووتر هاوس في لندن – المملكة المتحدة.

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد/ ديفيد بما يزيد عن 25 عاماً من الخبرة في مجال قطاع الخدمات المالية والمصرفية.
- عمل سابقاً في منصب رئيس المدراء الماليين لدى بنك الدوحة في قطر لمدة 12 عامًا.
- شغل العديد من المناصب في مؤسسات مالية مرموقة في أستراليا.
- عضو في معهد مدراء الشركات في أستراليا.

عبد الرحمن السداح

رئيس مدراء المخاطر

تاريخ التعيين:

- 21 سبتمبر 2003

المؤهلات العلمية:

- شهادة البكالوريوس في المحاسبة، جامعة الكويت.
- برنامج تنفيذي في تطوير القيادة، كلية هارفارد للأعمال.
- برنامج الإدارة المتقدمة للمخاطر، كلية ورتن وجمعية إدارة المخاطر.

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد/ عبد الرحمن بما يزيد عن 21 سنة من الخبرة في الخدمات المصرفية والمالية.
- شغل سابقا منصب نائب رئيس مدراء المخاطر لدى بنك الخليج.
- شغل سابقا منصب نائب مدير عام إدارة هيكلة التمويل ومعالجة الديون المتعثرة لدى بنك الخليج.
- يشغل منصب عضو مجلس الإدارة لدى شركة الخليج كابيتال للاستثمار، رئيس لجنة المخاطر وعضو لجنة التدقيق.
- شغل في السابق منصب عضو مجلس الإدارة لدى الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (كفيك)، عضو في كل من لجنة المخاطر والتدقيق.
- قام بقيادة، والمشاركة بقيادة، العديد من عمليات هيكلة الديون وعمليات الدمج والاستحواذ.

الإدارة التنفيذية

علي الفرس

رئيس المدققين الداخليين

تاريخ التعيين:

- 20 سبتمبر 2003

المؤهلات العلمية:

- بكالوريوس في اللغة الإنجليزية من جامعة الكويت، الكويت.
- برنامج الإدارة العامة (GMP27) من كلية هارفارد للأعمال في بوسطن، الولايات المتحدة الامريكية.
- برنامج القادة الناشئين في كلية لندن للأعمال، المملكة المتحدة.
- شهادة مدقق معتمد على أساس المخاطر (CRBA).
- شهادة مسؤول امتثال معتمد (CCO).

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد/ علي الفرس بخبرة تزيد عن 21 عاماً في القطاع المصرفي و تحديداً في بنك الخليج. و على دراية واسعة في التدقيق الداخلي و الرقابة الداخلية ومعرفة قوية بجوانب إدارة المخاطر والإمتثال. يدير مجموعة التدقيق الداخلي للبك ويشرف على الشركات التابعة وفقًا لمنهجيات التدقيق الرائدة لضمان تقييم شامل للمخاطر وفعالية الضوابط الداخلية مع الالتزام بتوجيهات لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة والامتثال لمعايير التدقيق الداخلي وتطبيق افضل الممارسات لتحسين اجراءات التدقيق وكفاءتها.

فيصل العدساني

مدير عام – الخدمات المصرفية للشركات

تاريخ التعيين:

- 18 إبريل 2004

المؤهلات العلمية:

- شهادة البكالوريوس في الإدارة المالية من جامعة دنفر بالولايات المتحدة الأمريكية تخصص تمويل.
- دورات في الإدارة التنفيذية من كلية هارفارد للأعمال وكلية إنسياد وجامعة بيركلي في كاليفورنيا.

الخبرة العملية:

- قائم بمهام إدارة التكتلات العائلية التي تشرف على خدمات التداول والتجارة والصناعة.
- شغل في السابق منصب نائب مدير عام ورئيس إدارة الشركات متعددة الجنسيات وشركات النفط والغاز.
- شغل في السابق منصب مساعد مدير عام ورئيس وحدة الأسهم والعقارات التابعة لإدارة الإقراض المتخصص والتي تتعامل مع الشركات العاملة في قطاع العقارات والأسهم والاستثمار في الأوراق المالية.
- شغل في السابق منصب مساعد مدير علاقات العملاء للأسواق المالية لدى إدارة الخدمات المصرفية للشركات.

بدر العلي

مدير عام بالوكالة – الخدمات المصرفية الشخصية*

*السيد. بدر العلي استأنف دوره كمدير عام بالوكالة – الخدمات المصرفية الشخصية اعتباراً من 8 سبتمبر 2024، وذلك بعد استقالة السيد. محمد القطان في 5 سبتمبر 2024.

تاريخ التعيين:

- 1 مايو 2011

المؤهلات العلمية

- درجة بكالوريوس من جامعة البحرين قسم تقنية تكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات الادارية، "تخصص في علوم الكمبيوتر وهندسة الكمبيوتر إدارة نظم المعلومات".
- ماجستير مصغر في إدارة الأعمال للقطاع المصرفي" من المركز الأوروبي للإدارة في المملكة المتحدة.
- دبلوم متقدم في المالية الإسلامية، من المجلس العام للبنوك والمؤسسات الإسلامية
- حاصل أيضًا على شهادات أخرى في "العالم الرقمي" من كلية لندن للأعمال، و"الإدارة الاستراتيجية في الخدمات المصرفية" من كلية إنسياد للأعمال، و"قيادة تنفيذ الاستراتيجية في الخدمات المالية" من كلية هارفارد للأعمال.

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد/ بدر العلي بأكثر من 18 عاماً من الخبرة في قطاع البنوك بما فيها الخدمات المصرفية للأفراد، والخدمة المصرفية الرقمية، إدارة التدقيق، إدارة مبيعات الفروع والعمليات، وإدارة الرقابة الداخلية والالتزام.

لمياء كرم

مدير عام – الخزينة

تاريخ التعيين:

- 2 يوليو 2017

المؤهلات العلمية:

- درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة الكويت – 1987.
- أكملت العديد من الدورات التدريبية وحصلت على شهادة في الإدارة والقيادة من مدرسة MIT Sloan للإدارة – الولايات المتحدة الامريكية.

الخبرة العملية:

- أكثر من 30 عاماً من الخبرة في إدارة الخزينة إضافةً إلى خبرتها الواسعة في أسواق المال والصرف الأجنبي والمبيعات.
- بدأت لمياء مسيرتها المهنية في عام 1987 في البنك الأهلي، حيث عملت لمدة أربع سنوات قبل انتقالها إلى بنك برقان.
- في بنك برقان، شغلت عدة مناصب على مدار 23 عامًا، كان أبرزها منصب مسؤول الخزينة لمكتب الكويت. وخلال هذه الفترة، اكتسبت خبرة في تداول الودائع وعمليات التمويل التي تتم من خلال مبادلات الصرف الأجنبي، كما كانت صانع السوق في سوق الدينار الكويتي. والجدير بالذكر أنها كانت إحدى رواد التعامل بالمعاملات الإسلامية لدى المؤسسات العاملة وفق الشريعة الإسلامية. كما ترأست اجتماعات لجنة الخزينة لدى اتحاد مصارف الكويت لمدة عامين متتاليين.
- في عام 2017، انضمت لمياء إلى بنك الخليج كنائب مدير عام للخزينة. وأثناء مسيرتها المهنية، نجحت في بناء سمعة قوية في أسواق الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي. وفي أغسطس 2023، تم تعيينها مديرًا عامًا للخزينة، حيث تشرف حاليًا على جميع أنشطة الخزينة وتمثل البنك بما يحقق مصالحه عبر مختلف خطوط الأعمال.

الإدارة التنفيذية

منى منصور

مدير عام – الخدمات المساندة للعملاء

تاريخ التعيين:

- 15 أغسطس 2004

المؤهلات العلمية:

- شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الكويت، الكويت.
- شهادة برنامج القياديين الناشئين من كلية لندن للأعمال، المملكة المتحدة.

الخبرة العملية:

- تتمتع السيدة/ منى بما يزيد عن 30 عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية.
- شغلت في السابق مناصب عدة لدى بنك الكويت الوطني لمدة عشرين عاماً حصلت خلالها على خبرات متنوعة في مجالات تكنولوجيا المعلومات، والبطاقات، وخدمة العملاء، والعمليات.
- انضمت إلى بنك الخليج في عام 2004 حيث تولت إدارة (عمليات الفروع، وحدة الشكاوى، ائتمان الأفراد، التمويل التجاري، عمليات الخزينة، قروض الشركات والأفراد، عمليات العملاء والعمليات المركزية).

سلمى الحجاج

رئيس الموارد البشرية

تاريخ التعيين:

- 1 فبراير 2013

المؤهلات العلمية:

- شهادة البكالوريوس في الرياضيات من جامعة الكويت، الكويت.
- شهادة الماجستير في الإدارة التنظيمية من جامعة فينكس، أريزونا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرة العملية:

- تتمتع السيدة/ سلمى بما يزيد عن 30 عاماً من الخبرة في مجال الموارد البشرية.
- شغلت في السابق عدة مناصب رئيسية في مجال الموارد البشرية في القطاع النفطي في كل مؤسسة البترول الكويتية وشركة البترول العالمية بالإضافة الي عملها في مؤسسة الخليج للاستثمار.
- عضو سابق في مجلس أمناء الجمعية العربية للموارد البشرية (ASHRM).
- عضو في مجلس ادارة انجاز – جمعية غير ربحية تهدف الى تطوير الشباب.
- عضو دائم في الجمعية الدولية للسيدات المهنيات.
- مدرب محترف معتمد من الاتحاد الدولي للتدريب ومن أكاديمية المدربين.

ضاري البدر, CFA

مدير عام – الشؤون المؤسسية و أمين سر مجلس الإدارة

تاريخ التعيين:

- 21 أكتوبر 2019

المؤهلات العلمية:

- درجة البكالوريوس في العلوم الإدارية والهندسة الميكانيكية من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، كمبردج، ماساتشوستس، الولايات المتحدة الأمريكية.
- درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية كولومبيا لإدارة الأعمال، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.
- محلل مالي معتمد.

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد/ ضاري بما يزيد عن 20 عاماً من الخبرة في مجال الأعمال والقطاع المصرفي.
- شغل سابقاً منصب رئيس الشؤون المؤسسية للمجموعة في صناعات الغانم.
- عمل لدى عدد من المؤسسات العالمية والإقليمية، مثل جي بي مورغان، سيتي جروب، مجموعة دبي المالية، وبنك الكويت الوطني.
- رئيس مجلس إدارة شركة أسيا كابيتال الاستثمارية.
- عضو مجلس إدارة مؤسسة إنجاز وهي منظمة غير ربحية لتنمية الشباب.
- عضو في مجلس إدارة شركة الخليج كابيتال للاستثمار ش.م.ك (م).

شهزاد انجوم

رئيس أمن المعلومات

تاريخ التعيين:

- 1 اغسطس 2019

المؤهلات العلمية:

- شهادة بكالوريوس في علوم الكمبيوتر من معهد نيوبورت في باكستان.
- ماجستير إدارة الأعمال من كلية لندن للأعمال في المملكة المتحدة.

الخبرة العملية:

- أكثر من 23 عاما من الخبرة في مجال تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك 16 + سنوات في الخدمات المالية، كان محوريا في قيادة استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات للعديد من الشركات الكبرى، مثل بنك الخليج وصناعات الغانم والأمانة للتمويل وعناية للتأمين.
- وقبل انضمامه إلى بنك الخليج، شغل شهزاد منصب رئيس قسم المعلومات للمجموعة في شركة صناعات الغانم، إحدى أكبر الشركات متعددة الجنسيات المملوكة للقطاع الخاص في منطقة الخليج، ولها عمليات في 40 دولة وأكثر من 30 وحدة أعمال.
- ومنذ انضمامه إلى بنك الخليج في عام 2019، قاد شهزاد استراتيجية تكنولوجيا المعلومات في البنك، مع التركيز على التحول الرقمي وتعزيز البنية التحتية التكنولوجية للبنك.

الحوكمة

المقدمة

يُعد وجود إطار قوي وفعال للحوكمة من الركائز الأساسية لتعزيز الأداء الاقتصادي بشكل عام، وتوفير التأثير المطلوب على أداء القطاع المصرفي بشكل خاص. ولذلك، يحرص بنك الخليج، وهو مؤسسة مالية رائدة في الكويت، مع شركته التابعة المملوكة له بالكامل " شركة الخليج كابيتال للاستثمار ش.م.ك (مقفلة)" (أو "إنفست جي بي") على الالتزام التام بأفضل المعايير والممارسات في مجال الحوكمة واستيفاء مبادئ السلوك المهني والاحترافية. وتعمل شركة إنفست جي بي – التي تأسست في العام 2023 برأس مال مصرح به ومُصدر ومدفوع بالكامل بقيمة 10 مليون دينار كويتي – كجزء لا يتجزأ من المجموعة تحت إشراف البنك. ويشار إلى كل من البنك وشركته التابعة معاً بـ("المجموعة")، علماً أن إطار عمل الحوكمة الخاص بالمجموعة والمعتمد من مجلس الإدارة هو انعكاس صارم للتعليمات الصادرة عن كل من بنك الكويت المركزي، وهيئة أسواق المال، والهيئات الرقابية الأخرى في إطار متطلبات بازل.

ويقترن التزام المجموعة بمبادئ ومعايير الحوكمة بشكل كبير مع عملياتها حيث يتم تطبيق هذه المبادئ على جميع المستويات. وفي إطار حرصه على تقديم مثالاً رائداً لثقافة الحوكمة الشاملة، يلتزم البنك التزاماً تاماً بتطبيق القوانين المعمول بها وتعليمات بنك الكويت المركزي بهذا الخصوص. ويشدد هيكل الحوكمة الخاص بالمجموعة على المشاركة الفعالة لمجلس الإدارة في الإشراف على أداء الإدارة التنفيذية وأنشطة المجموعة ككل. ويتولى مجلس الإدارة مسؤولية تعزيز الثقة في الإدارة التنفيذية، مع الأخذ بالاعتبار حماية مصالح العملاء والمساهمين وكافة الأطراف المعنية، والحفاظ على الاستقرار المالي، وموازنة المخاطر بالشكل السليم لتعظيم إيرادات وأرباح المجموعة. كما يؤكد الهيكل على الفصل بين مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، مع التمسك بآليات صارمة لفرض مبدأ الرقابة والتوازن.

ويسعى بنك الخليج باستمرار إلى دعم حقوق أصحاب المصالح على أفضل وجه، بما فيهم المساهمين والعملاء والموظفين والجمهور بشكل عام وذلك من خلال قيامه بالإفصاحات المطلوبة بكل شفافية ودقة. وعلاوة على ذلك، يحرص البنك على الالتزام التام بكافة المتطلبات الرقابية عند ممارسة أعماله بالإضافة إلى مشاركته الإيجابية والحيوية في المجتمع.

وقد قطع البنك شوطاً كبيراً في مسيرة التحول الرقمي ويركز بشكل متزايد على ترسيخ الأساسيات المطلوبة لحماية أمن البيانات والأمن السيبراني لتعزيز المرونة التشغيلية والارتقاء بمستويات حماية العملاء. وإدراكاً لدوره الحيوي في المجتمع، يحرص البنك أيضاً على إحداث تأثير إيجابي بصفته مؤسسة مؤثرة على الصعيد الاجتماعي، ويأتي ذلك مدعوماً بتوجه مجلس الإدارة بمواءمة ودمج معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة في الرؤية الاستراتيجية للبنك.

الالتزام بتعليمات الحوكمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي

تحدد هذه التعليمات تسعة محاور أساسية لمبادئ الحوكمة السليمة وفقاً لتعليمات الحوكمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي وتعديلاتها: وتشمل ما يلي

1. مجلس الإدارة
2. القيم المؤسسية وتعارض المصالح وهيكل المجموعة
3. الإدارة التنفيذية
4. إدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية
5. نظام وسياسة منح المكافآت
6. الإفصاح والشفافية
7. البنوك ذات الهياكل المعقدة
8. حماية حقوق المساهمين
9. حماية حقوق الأطراف أصحاب المصالح

وقد قام البنك بوضع السياسات والأدلة والإرشادات اللازمة التي تتوافق بشكل كامل مع المحاور التسعة. كما قام البنك، وتحت إشراف رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، بإنشاء هيكل قوي وسليم وبإرساء عمليات وإجراءات شفافة للحوكمة.

ومن خلال تطبيق ما ورد أعلاه، يحرص البنك على الالتزام المستمر بجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وتعليمات الحوكمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي. وعلاوة على ذلك، يتم تعزيز مبادئ الحوكمة لدى مختلف أصحاب المصالح، بما في ذلك الجهات الرقابية، والمساهمين ومجتمع الأعمال.

تعريف أصحاب المصالح

وفقاً لأفضل الممارسات، فإن صاحب المصلحة هو الطرف الذي لديه مصلحة في الشركة ويمكنه أو يؤثر أو يتأثر بنشاط الأعمال في الشركة. وتعتبر الكيانات أو الأشخاص التالية أصحاب المصالح الرئيسيين في المجموعة

1. العملاء والمودعين
2. المساهمين
3. السلطات الرقابية
4. مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
5. الموظفين
6. الموردين وجهات تقديم الخدمات
7. البنوك المحلية والمراسلة
8. المجتمع الذي تعمل فيه المجموعة

سياسات وإجراءات الحوكمة

تمتلك المجموعة إطاراً شاملاً للحوكمة يهدف إلى الموازنة بين أهدافها الطموحة، من جهة، وبين الالتزام بالحوكمة المحلية والدولية وأنظمة الالتزام الرقابي من جهة أخرى. ويؤمن كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية إيماناً راسخاً بأن الحوكمة يجب أن تخضع دائماً للمراجعة والتقييم المستمرين بغية رفع مستوى المعايير المعتمدة.

ويقوم البنك بتنفيذ مجموعة من السياسات والإجراءات الواضحة وسهلة الاستخدام والتي ترسخ وتعزز الحوكمة السليمة. وتتضمن هذه السياسات والإجراءات، ضمن أشياء أخرى، ما يلي

1. دليل الحوكمة
2. دليل الإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها
3. وثيقة النزعة للمخاطر
4. دليل سياسة وإجراءات الإبلاغ عن الممارسات الخاطئة
5. سياسة تعارض المصالح
6. سياسة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة
7. سياسة وحدة الشكاوى
8. ميثاق التدقيق الداخلي
9. دليل الموارد البشرية
10. معايير السياسات والإجراءات
11. دليل الالتزام الرقابي
12. سياسة السرية
13. سياسة حقوق المساهمين والأطراف أصحاب المصالح
14. دليل إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
15. سياسة الموارد البشرية ضد التمييز والتحرش

الحوكمة

دليل الحوكمة في بنك الخليج - المهام والمسؤوليات

يحدد دليل الحوكمة بوضوح مسؤوليات كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، مما يضمن نزاهة وشفافية أنشطة البنك. ويتضمن الدليل وصفاً واضحاً لمهام كل من مجلس الإدارة، رئيس مجلس الإدارة، الرئيس التنفيذي، رئيس مدراء المخاطر، مدير عام الشؤون المؤسسية/أمين سر المجلس، رئيس التدقيق الداخلي، ورئيس المدراء الماليين. ويضمن الدليل استقلالية المهام في المناصب التنفيذية الأساسية داخل البنك من خلال التسلسل الإداري المناسب المحدد بوضوح وتعزيز المساءلة والآلية الفعالة لاتخاذ القرارات. ويقوم المجلس بالإشراف على هذه المناصب التنفيذية الرئيسية في البنك التي تخضع أيضاً للمساءلة والمتابعة من قبل بنك الكويت المركزي لضمان استقلاليتها وتعزيزاً لممارسات الحوكمة.

هيكل الحوكمة

تماشياً مع أفضل الممارسات والمعايير في القطاع المصرفي، قام البنك بإنشاء هيكل حوكمة شامل لكافة وحدات العمل بالبنك يهدف إلى توفير ممارسات سليمة تنعكس في التسلسل الإداري، مع ضمان الفصل الواضح بين المهام، والاستقلالية في الرأي واتخاذ القرارات في إدارات هامة كوحدة مكافحة غسل الأموال، إدارة الشؤون القانونية، الالتزام الرقابي، التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر. ويهدف هيكل الحوكمة إلى غرس ثقافة السلوك المهني والمساءلة على مستوى البنك بأكمله. كما يخضع هيكل الحوكمة للوائح والتعليمات الرقابية الصادرة عن بنك الكويت المركزي لضمان الالتزام بها.

وينقسم الهيكل التنظيمي للحوكمة إلى ثلاثة مستويات: على مستوى مجلس الإدارة، على مستوى اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، على مستوى الإدارة التنفيذية وكل من هذه المستويات مدعومة بعدد من اللجان المتخصصة لتعزيز الرقابة الفعالة والإدارة السليمة للمخاطر واتخاذ القرارات الاستراتيجية.

الهيكل التنظيمي للحوكمة – مجلس الإدارة

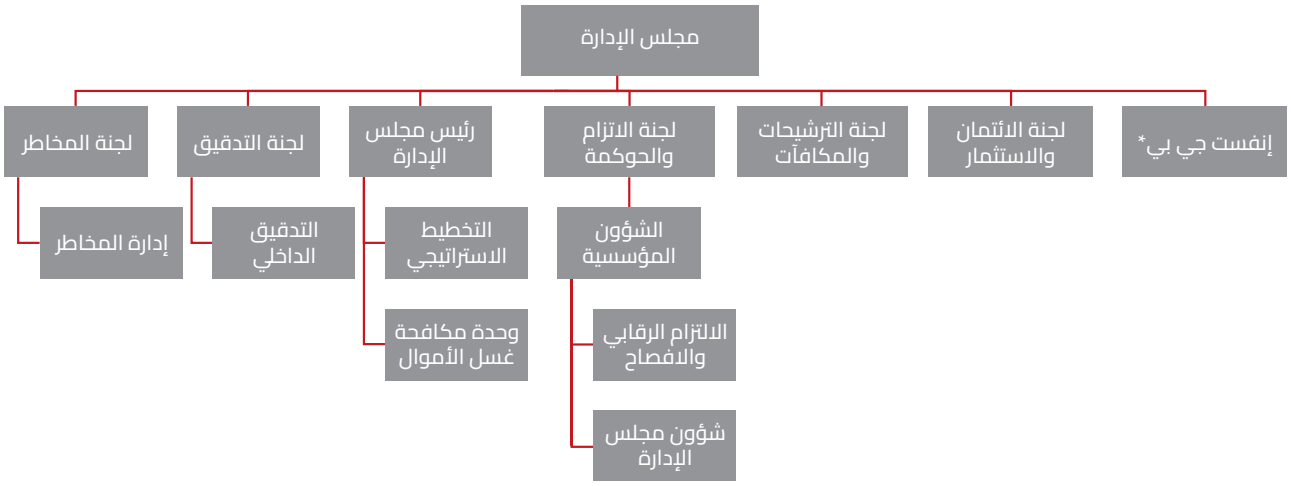

*في عام 2023، تم إنشاء شركة إنفست جي بي، وهي شركة تابعة مملوكة للبنك بنسبة 100%.

يتألف مجلس إدارة بنك الخليج من أعضاء يتمتعون بخبرات مهنية متعددة ويمتلكون المؤهلات الأكاديمية والمهارات العالية وهم أشخاص معروفون من خلفيات مهنية وأكاديمية متنوعة. ويلتزم أعضاء مجلس الإدارة التزاماً تاماً بتطبيق مبادئ الاستدامة للبنك على المدى الطويل إضافةً إلى إلمامهم بإطار عمل البنك وإجراءاته التشغيلية، مما يساعدهم على مواكبة التغييرات المهمة والتصرف بالسرعة المطلوبة لحماية مصالح البنك طويلة الأجل عند الضرورة.

يجتمع مجلس إدارة بنك الخليج ست مرات على الأقل في السنة. والتزاماً بأحدث التعديلات على تعليمات الحوكمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي، يتألف مجلس الإدارة حالياً من أحد عشر عضواً، من بينهم أربعة أعضاء مستقلين. وتوجد خمس لجان منبثقة عن مجلس الإدارة.

ويهدف مجلس الإدارة إلى تحقيق تطلعات المجموعة مع المراعاة المستمرة لمصالح المساهمين. ويقوم مجلس الإدارة باعتماد الاستراتيجية العامة للبنك والإشراف على تنفيذها تماشياً مع مبادئ الحوكمة. كما يقوم بمراجعة الإطار العام للحوكمة لدى البنك بشكل منتظم للتأكد من ملاءمته في ضوء التغييرات التي يتم إدخالها على استراتيجية عمل البنك ونطاق مهامه والمتطلبات الرقابية. ويتحمل مجلس الإدارة إلى جانب الإدارة العليا المسؤولية عن تحديد نزعة البنك للمخاطر، مع الأخذ بإنكشافات البنك وأهدافه طويلة الأجل.

كما يحرص البنك على توفير الدورات التدريبية المناسبة بصفة مستمرة لأعضاء مجلس الإدارة لمواجهة التحديات التي قد يتعرض لها البنك، إضافةً إلى تزويدهم بإرشادات شاملة من أمين سر المجلس حول إطار الحوكمة للبنك وما يتصل به من سياسات.

تقييم الأداء

في العام 2024، تم تكليف شركة خارجية بإجراء تقييم شامل لأداء مجلس الإدارة على كل من المستوى الجماعي والفردي، وأُجري هذا التقييم وفقاً لأعلى مستوى من معايير القطاع وشمل مجموعة واسعة من المجالات. ومن المجالات الرئيسية التي تم تقييمها كان أداء أعضاء مجلس الإدارة ومهاراتهم وخبراتهم إضافةً إلى خطة الإحلال الوظيفي وتحديث إستراتيجية البنك وتقييم أداء الرئيس التنفيذي وأمين سر مجلس الإدارة. وقد جاءت نتيجة التقييم النهائية "استثنائية".

كما تلقى أعضاء مجلس الإدارة دورات تدريبية في مجالات متنوعة، بما في ذلك التحول نحو المصرفية الإسلامية والأمن السيبراني والتهديدات السيبرانية، والتوجهات المتغيرة لتكنولوجيا المعلومات.

المسؤوليات الشاملة لمجلس الإدارة

يتولى مجلس الإدارة المسؤولية الشاملة عن نشاط البنك بوجه عام، بما في ذلك وضع الأهداف الاستراتيجية للبنك واستراتيجية المخاطر والحوكمة، والإشراف عليها ومراقبة تنفيذها. كما يتحمل المجلس مسؤولية الإشراف على أداء الإدارة التنفيذية.

وتتضمن المسؤوليات الأساسية لمجلس الإدارة ما يلي:

- وضع الأهداف الاستراتيجية للمجموعة والإشراف على أداء الإدارة التنفيذية.
- التأكد من إنشاء ثقافة مؤسسية سليمة والمحافظة عليها.
- مراقبة أعمال المجموعة وسلامة وضعه المالي والتزامه بالمتطلبات الرقابية والقانونية.
- الحفاظ على مصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين وغيرهم من أصحاب المصالح.
- اعتماد إطار الرقابة الداخلية والتأكد من تنفيذه بشكل صحيح.
- التأكد من مراجعة التعاملات التي تتم مع الأطراف ذات العلاقة والتحقق من سلامتها قبل تنفيذها.
- التأكد من وجود سياسات وإجراءات مناسبة لدى البنك تغطي كافة مجالات النشاط في البنك.
- التأكد من توفير المعلومات الكافية للمساهمين بالسرعة المطلوبة حول أداء المجموعة وتوقعاته.
- وضع معايير لتقييم الوظائف الإدارية العليا وتحديد أجورها وخطط الإحلال الخاصة بها.
- إجراء المراجعات لممارسات الحوكمة بشكل منتظم للتأكد من فاعليتها.

ويشارك أعضاء مجلس الإدارة في مجموعة من البرامج التدريبية المستمرة، فبالإضافة إلى البرنامج التعريفي الرسمي، يتلقى أعضاء المجلس أيضاً نشرات منتظمة لإبلاغهم أولاً بأول بتطورات المجال المصرفي المتعلقة بواجباتهم ومسؤولياتهم في المجلس.

ويؤدي رئيس مجلس الإدارة دوراً أساسياً في تنظيم عمل المجلس والحفاظ على الثقة المتبادلة بين أعضائه، حيث يقوم بما يلي:

- التأكد من اتخاذ قرارات المجلس على أساس سليم وبصورة مطلعة.
- الإشراف على تنفيذ سياسة وبرنامج الإبلاغ عن الممارسات الخاطئة في البنك.
- إقامة علاقة بناءة بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية للبنك.
- التأكد من توفر معايير حوكمة عالية لدى المجموعة.
- خلق ثقافة، أثناء اجتماعات المجلس، تشجع على النقد البنّاء حول القضايا التي يوجد بشأنها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، مع تشجيع عملية المناقشة والتصويت على تلك القضايا.

الحوكمة

تنظيم أعمال مجلس الإدارة

يقوم رئيس مجلس الإدارة بالتشاور مع الإدارة التنفيذية باقتراح المواضيع المهمة التي يتم إدراجها على جدول أعمال كل اجتماع. ويقوم أمين سر مجلس الإدارة بتنظيم أعمال المجلس، وتشمل مسؤولياته توفير أجواء الثقة والاطمئنان لدى جميع أصحاب المصالح حول شفافية أنشطة البنك. ويحرص أمين السر أيضاً على تزويد أعضاء مجلس الإدارة بالمعلومات الوافية قبل مدة كافية من اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه وذلك ليتسنى لهم اتخاذ القرارات المستنيرة فيما يتعلق بالمسائل التي تتم مناقشتها. كما تقوم أمانة سر مجلس الإدارة بالاحتفاظ بسجل لحالات تعارض المصالح والتعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، ويتم تحديثه بصورة منتظمة.

ويجتمع مجلس الإدارة ست مرات على الأقل سنوياً ومرةً واحدة على الأقل كل ربع سنة. ويقوم أمين سر مجلس الإدارة بتدوين جميع مناقشات المجلس وقراراته. ويتولى أمين السر تحت إشراف رئيس مجلس الإدارة مسؤولية متابعة تنفيذ قرارات المجلس.

تشكيل مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من سبعة أعضاء غير مستقلين وأربعة أعضاء مستقلين. في مارس 2024، استقال السيد/جاسم بودي من عضوية مجلس الإدارة ومن منصبه كرئيس للمجلس، وتم تزكية السيد/ بدر الخرافي ليحل مكانه. كما قام المجلس باستدعاء السيد/ عبد اللطيف الشارخ، عضو احتياط غير مستقل. وتم تأجيل عملية انتخاب مجلس الإدارة للدورة الجديدة، بعد أن كان من المقرر إجراؤها خلال الجمعية العامة العادية التي عُقدت في مارس 2024، مع استمرار مجلس الإدارة الحالي بتنفيذ مسؤولياته حتى يتم انتخاب مجلس إدارة جديد.

اجتماعات مجلس الإدارة والحضور

اجتمع مجلس الإدارة بصفة منتظمة وتم اطلاعه على كافة المواضيع المرتبطة بأنشطة البنك وأنشطة اللجان الإدارية علماً أنه تم عقد 9 اجتماعات لمجلس الإدارة و41 اجتماعاً للجان المنبثقة عن المجلس خلال العام 2024 على النحو الآتي:

	اجتماعات مجلس الإدارة	لجنة التدقيق	لجنة المخاطر	لجنة الالتزام والحوكمة	لجنة الترشيحات والمكافآت	لجنة الائتمان والاستثمار
عدد الاجتماعات في 2024	**9**	**5**	**5**	**3**	**4**	**24**
جاسم مصطفى بودي**	1	*	*	2	*	5
بدر ناصر الخرافي***	9	*	1	1	*	19
علي مراد بهبهاني	7	*	*	*	*	*
عمر حمد العيسى	9	*	*	*	4	24
فواز محمد العوضي	7	*	*	*	3	20
براك عبد المحسن العصفور	6	*	5	*	*	*
عبد الله ساير الساير	6	4	*	*	*	*
أحمد محمد البحر	9	*	*	*	4	*
عبد الرحمن محمد الطويل	9	*	5	3	*	*
طلال علي الصايغ	9	5	*	*	*	*
ريم عبد الله الصالح	8	5	*	3	*	*
عبد اللطيف عبد العزيز الشارخ****	8	*	3	*	*	*

* ليس عضواً في اللجنة

** ترك المجلس في مارس 2024

*** ترأس المجلس في مارس 2024

**** انضم للمجلس في مارس 2024

يعتبر محضر كل اجتماع جزءاً من سجلات البنك.

جميع اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة قدمت تقارير أنشطتها ربع السنوية إلى المجلس.

مكافآت المجلس

أوصت لجنة الترشيحات والمكافآت إلى مجلس الإدارة، مع مراعاة موافقة المساهمين في الاجتماع السنوي للجمعية العامة، بأن يكون إجمالي مبلغ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة لعام 2024 هو **240,000 د.ك** (2023: 295,000 د.ك).

هياكل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

تماشياً مع تعليمات وقواعد الحوكمة الصادرة من بنك الكويت المركزي، قام البنك بتشكيل خمسة لجان للإشراف والرقابة على أنشطة البنك. وهي كما يلي

اللجان المنبثقة عن المجلس

أنشأ مجلس الإدارة خمسة لجان: لجنة التدقيق، ولجنة المخاطر، ولجنة الالتزام والحوكمة، ولجنة الترشيحات والمكافآت، ولجنة الائتمان والاستثمار ("اللجان"). ويوجد لدى كل لجنة لائحة داخلية مكتوبة. ويتوقع مجلس الإدارة إنجاز قدر كبير من عمله من خلال اللجان. وتقوم كل لجنة برفع تقاريرها بشكل منتظم إلى مجلس الإدارة مع تقديم موجز حول الإجراءات التي تقوم بها وأية مواضيع هامة تنظر فيها، علماً أن هذه التقارير غير مطلوبة في حال حضور جميع أعضاء اللجنة الاجتماع الذي يتم من خلاله النظر في تلك الإجراءات أو المواضيع. وفي حال غياب أحد أعضاء اللجنة عن اجتماعاتها، يتم إخطاره بالإجراءات والمواضيع التي تم النظر فيها حسب الاقتضاء. وتتألف كل لجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل ويجب أن يستوفي كل عضو في اللجنة متطلبات العضوية المنصوص عليها في اللائحة الداخلية لتلك اللجنة. ويجوز لأعضاء اللجان المشاركة في أكثر من لجنة.

1. لجنة الالتزام والحوكمة

أ. مهام اللجنة

تشرف اللجنة على الإطار العام للحوكمة في البنك وعلى التزام كافة الإدارات بتعليمات الحوكمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي. ومن خلال المتابعة والإشراف على العمليات لتحديد أي تعارض في المصالح في تعاملات الأطراف ذات العلاقة، تسعى اللجنة لحماية مصالح المودعين واستيفاء الالتزامات تجاه المساهمين، مع مراعاة مصالح الأطراف الأخرى.

ب. تشكيل اللجنة

▪ السيد/ بدر الخرافي	رئيس اللجنة
▪ الدكتور/ عبد الرحمن الطويل	نائب رئيس اللجنة
▪ السيدة/ ريم الصالح	عضو اللجنة
▪ السيد/ ضاري البدر	أمين سر اللجنة

ج. اجتماعات اللجنة

تجتمع لجنة الالتزام والحوكمة مرتين على الأقل سنوياً. وتتألف من 3 أعضاء غير تنفيذيين (بما في ذلك عضو مستقل) يتم انتخابهم من قبل مجلس الإدارة. ويكون مطلوباً حضور عضوين لتوافر النصاب.

د. الإنجازات الرئيسية خلال عام 2024

- مساعدة مجلس الإدارة في الإشراف على استيفاء مبادئ الحوكمة الخاصة بالمجموعة.
- متابعة عملية تنفيذ سياسات وإجراءات الحوكمة.
- مراجعة واعتماد خطة الالتزام الرقابي السنوية للعام 2024.
- مراجعة واعتماد التقرير السنوي للحوكمة.
- مراجعة عملية المراقبة والإبلاغ بموجب سياسة الإبلاغ عن الممارسات الخاطئة.
- مراجعة واعتماد بطاقة قياس الأداء المتوازن لمدير عام إدارة الشؤون المؤسسية للعام 2025 وتقييم أدائه السنوي للعام 2024.
- متابعة تعليمات وتوجيهات بنك الكويت المركزي المتعلقة بالتمويل المستدام والتأكد من التزام البنك بها.
- مراجعة واعتماد سياسة وهيكل واستراتيجية الاستدامة الخاصة بالبنك 2030 بمعاييرها البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، مع تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بهذا الخصوص للموافقة.

هـ. التغيرات خلال السنة

بعد استقالة السيد/ جاسم بودي رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة الالتزام والحوكمة في مارس 2024، تم تعيين السيد/ بدر الخرافي رئيساً للجنة.

2. لجنة التدقيق

أ. مهام اللجنة

تتولى لجنة التدقيق مهامها في إطار مبادئ وممارسات الحوكمة التي يضعها مجلس الإدارة. وتشجع اللجنة عملية مساءلة كبار المسؤولين، مع التأكد من قيامهم بما يخدم مصالح البنك ومساهميه بهدف تعزيز القيمة للمساهمين مع مراعاة حقوق كافة أصحاب المصالح. وتنطوي مهمة لجنة التدقيق على مساعدة مجلس الإدارة في استيفاء مسؤوليات الإشراف. وفي هذا الصدد، تم تفويض لجنة التدقيق بالقيام بعملية الإشراف وتأكيد سلامة إجراءات التقارير المالية، مع إبراز القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية، ونزاهة ودقة الرقابة الداخلية في البنك ونظام إدارة المخاطر، وعمليات التدقيق الداخلي والخارجي، ومدى فاعلية وتقييم الأداء، وإجراءات البنك المتعلقة بمراقبة مدى الالتزام بالقوانين واللوائح وميثاق السلوك، ووظيفة التدقيق الداخلي. وتقوم لجنة التدقيق بتقييم أداء مدير عام التدقيق الداخلي ورئيس المدققين الداخليين، مع التوصية إلى مجلس الإدارة بترشيح وإنهاء تعيين ومكافأة المدققين الخارجيين. وحيث إن فاعليتها مرتبطة مباشرةً بمدى فاعلية مجلس الإدارة، فإن لجنة التدقيق تعمل عن كثب مع الإدارة التنفيذية للحصول على أية معلومات مطلوبة لتعزيز أداء المجلس.

ب. تشكيل اللجنة

▪ السيد/ طلال الصايغ	رئيس اللجنة
▪ السيد/ عبد الله الساير	نائب رئيس اللجنة
▪ السيدة/ ريم الصالح	عضو اللجنة
▪ السيد/ ضاري البدر	أمين سر اللجنة

ج. اجتماعات اللجنة

تجتمع لجنة التدقيق مرةً كل ثلاثة أشهر، أو حسب الحاجة، أو بناءً على طلب رئيس اللجنة أو إثنين من أعضائها. ويترأس اللجنة أحد الأعضاء المستقلين الذي يتم اختياره من قبل مجلس الإدارة. ويتحقق النصاب لعقد الاجتماع بحضور عضوين.

د. الإنجازات الرئيسية خلال عام 2024

- الإشراف على أنشطة إدارة التدقيق الداخلي بما في ذلك مراجعة الخطط، والاستراتيجيات، ومؤشرات الأداء الرئيسية للإدارة، ومتابعة تنفيذ ملاحظات التدقيق، والهيكل التنظيمي، دليل سياسة وإجراءات التدقيق الداخلي، وبطاقة قياس الأداء المتوازن لمدير عام التدقيق الداخلي، وميزانية التوظيف لدى الإدارة.
- الموافقة على خطة التدقيق الداخلي المحدثة القائمة على المخاطر والممتدة لثلاث سنوات، والتحديثات ذات الصلة وكذلك مراجعة الملاحظات وخطط العمل والتوصيات الواردة في تقارير التدقيق الداخلي.
- عقد اجتماعات مغلقة مع كل من مدير عام التدقيق الداخلي، والمدققين الخارجيين، ومسؤول الالتزام الرقابي والإفصاح دون حضور الإدارة التنفيذية بناءً على المتطلبات الرقابية في هذا الشأن.
- مراجعة نطاق عمل وأسلوب خطة التدقيق الخاصة بالمدققين الخارجيين.
- مراجعة البيانات المالية السنوية وربع السنوية وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- مراجعة الملاحظات وخطة العمل والتوصيات الواردة في تقرير مراجعة وتقييم نظم الرقابة الداخلية المطلوب من قبل بنك الكويت المركزي.

هـ. التغيرات خلال السنة

لم يطرأ أي تغيير على تشكيل اللجنة ونطاق مهامها خلال عام 2024.

و. أتعاب مراقبي الحسابات

وافقت الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ 23 مارس 2024 على تعيين مراقبي الحسابات الخارجيين للبنك للعام 2024. وفيما يلي إجمالي الأتعاب المصروفة لهم:

	2024 (المبلغ بالألف د.ك.)	2023 (المبلغ بالألف د.ك.)
تدقيق البيانات المالية للمجموعة	**166**	166
الخدمات التأكيدية وغير التأكيدية الأخرى للمجموعة	**230**	488
الإجمالي	**396**	654

3. لجنة المخاطر

أ. مهام اللجنة

تشمل المهام الأساسية للجنة المخاطر الإشراف على إدارة المخاطر داخل البنك، والتأكد من استقلالية هذه الوظيفة، وتعزيز فاعلية إشراف ومراقبة مجلس الإدارة للأنشطة التي تنطوي على مخاطر والتي تواجه البنك. وتقوم اللجنة بمراجعة الانكشافات الكبيرة وتزويد مجلس الإدارة بالمستجدات حول استراتيجية البنك ونزعته للمخاطر في الوقت الحاضر وفي المستقبل، وتشرف على قيام الإدارة التنفيذية بتطبيق الاستراتيجية. كما تقوم اللجنة بتقييم الانكشاف على المخاطر وحدود التركزات والقدرة على تحمل المخاطر. ولها صلاحية الموافقة على حدود العمليات والتداولات المرتبطة بالمخاطر غير الاعتيادية أو الجديدة. كذلك، تقوم اللجنة بصفة ربع سنوية بمراجعة إنكشافات البنك على أكبر 25 عميل وأكبر 20 مديونية ذات مخاطر مصنفة في المرتبة 6 أو أسوأ. كما تقوم اللجنة بمراجعة أية عمليات أو مراكز تنطوي على مخاطر، وتحليل الأثر لأية مخاطر محتملة أو تغييرات في البيئة الخارجية والتي تعتبرها ذات أهمية لإدارة المخاطر التي تواجه البنك، وتقوم بالإيعاز لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيف وإدارة تلك المخاطر بما يتماشى مع نزعة البنك للمخاطر. وتقوم اللجنة على أساس مستمر بمراجعة المبادرات والأنشطة والفعاليات المرتبطة بأمن المعلومات والأمن السيبراني، وتطلع على أهم المستجدات حول التهديدات الراهنة التي يواجهها البنك والعوامل المخففة لها. وتقوم بتزويد مجلس الإدارة بالمعلومات الوافية عن الوضع الحالي للمبادرات والأنشطة المرتبطة ببرامج الحماية لدى البنك.

ب. تشكيل اللجنة

▪ الدكتور/ عبد الرحمن الطويل	رئيس اللجنة
▪ السيد/ عبد اللطيف الشارخ	نائب رئيس اللجنة
▪ السيد/ براك العصفور	عضو اللجنة
▪ السيد/ ضاري البدر	أمين سر اللجنة

ج. اجتماعات اللجنة

تجتمع لجنة المخاطر أربع مرات على الأقل خلال السنة. يترأس اللجنة أحد الأعضاء المستقلين ويتم اختياره من قبل مجلس الإدارة. ويتحقق النصاب لعقد الاجتماع بحضور عضوين.

د. الإنجازات الرئيسية خلال عام 2024

- عقدت اللجنة خمس اجتماعات واجتماع آخر إضافي تم بالاشتراك مع لجنة التدقيق.
- مراجعة التقارير الدورية لإدارة المخاطر ومصفوفات تصنيف المخاطر وتزويد مجلس الإدارة بالتقارير ربع السنوية.
- مراجعة سياسات إدارة المخاطر وأمن المعلومات والأمن السيبراني واللائحة الداخلية للجنة المخاطر، وتقديم التوصيات بشأنها لاعتمادها والمصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة.
- مراجعة نزعة البنك للمخاطر والتوصية بتعديلها مع تقديمها إلى مجلس الإدارة للموافقة.
- الموافقة على تحديث الخطة الإستراتيجية لأمن المعلومات والأمن السيبراني.
- مراجعة واعتماد الافتراضات والمنهجيات الخاصة بتقييم مخاطر تغير المناخ، واحتساب رأس المال ضمن تقرير التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.
- مراجعة واعتماد خطة المخاطر الخاصة بالاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، والإطار العام للتمويل المستدام.
- بالاشتراك مع لجنة التدقيق، مراجعة واعتماد تصنيف موحد للمخاطر بين إدارة المخاطر وإدارة التدقيق الداخلي.
- مراجعة ملخص جميع الموافقات الائتمانية الصادرة عن لجان الائتمان.
- عقد اجتماعات مع رئيس مدراء المخاطر دون حضور الإدارة التنفيذية للبنك.
- المراجعة الدورية للوضع الراهن وتقديم الإرشادات حول المشروعات الهامة، بما في ذلك تلك المتعلقة بتعزيز نظم الرقابة الداخلية والأمن السيبراني للبنك.

هـ. التغيرات خلال السنة

بعد استقالة السيد/ جاسم بودي (رئيس مجلس الإدارة) وتعيين السيد/ بدر الخرافي (نائب رئيس اللجنة) في منصب رئيس مجلس الإدارة في مارس 2024، تم تعيين السيد/ عبد اللطيف الشارخ نائباً لرئيس اللجنة.

4. لجنة الترشيحات والمكافآت

أ. مهام اللجنة

تعمل لجنة مجلس الإدارة للترشيحات والمكافآت على التحقق من التزام كافة بنود إطار عمل منح المكافآت المالية بغرض تعزيز فاعلية وإدارة المخاطر التي تتعرض لها المجموعة. كما تعرض اللجنة توصياتها إلى مجلس الإدارة بشأن ترشيح أعضاء مجلس الإدارة. بما يتوافق مع دور لجنة الترشيحات، يتم إجراء مراجعات لمهارات الأعضاء المرشحين وقدراتهم ومؤهلاتهم وفقا للسياسات والمعايير المعتمدة لدى المجموعة ويتم ذلك التزامًا بتعليمات بنك الكويت المركزي. تجري هذه اللجنة مراجعة سنوية لهيكل مجلس الإدارة مع إبداء التوصيات حول التغييرات التي يمكن إجراؤها بما يخدم مصالح المجموعة. كما تتأكد اللجنة من إخطار أعضاء مجلس الإدارة بالمستجدات في القطاع المصرفي وتقييم ملائمة المبادئ والممارسات التي يتم بناءً عليها منح المكافآت.

تقوم اللجنة بالتعاون مع لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة بمراجعة المكافآت والمزايا التي يحصل عليها أعضاء الإدارة التنفيذية (وفقاً لما نصت عليه تعليمات بنك الكويت المركزي) ومن بينها المبادئ والمعايير المستخدمة لتقييم الأداء السنوي. يتضمن ذلك أيضًا تقييم صلاحيات أعضاء مجلس الإدارة وخصائصهم القيادية. ولأداء هذه المهمة، تقوم لجنة مجلس الإدارة للترشيحات والمكافآت بالإعداد والمراجعة السنوية لسياسة منح المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة.

ب. تشكيل اللجنة

▪ السيد/ أحمد البحر	رئيس اللجنة
▪ السيد/ عمر العيسى	نائب رئيس اللجنة
▪ الدكتور/ فواز العوضي	عضو اللجنة
▪ السيد/ ضاري البدر	أمين سر اللجنة

ج. اجتماعات اللجنة

تعقد لجنة الترشيحات والمكافآت اجتماعاتها مرتين سنويا على الأقل. ويترأسها عضو مستقل يختاره مجلس الإدارة. ويجب حضور عضوين على الأقل لتحقيق النصاب وانعقاد الاجتماع.

د. الإنجازات الرئيسية خلال عام 2024

- اعتماد ومتابعة خطة التكويت للبنك بما يتماشى مع متطلبات بنك الكويت المركزي.
- مراجعة وتحسين خطة الإحلال الوظيفي للمناصب القيادية تماشياً مع توصيات بنك الكويت المركزي ورفع المقترحات إلى مجلس للموافقة.
- التوصية والموافقة على صرف مكافآت أعضاء الإدارة التنفيذية ورفع القرارات إلى مجلس الإدارة.
- طرح ومراجعة خطة الحوافز طويلة الأجل لأعضاء الإدارة التنفيذية ومواءمتها مع المتطلبات الرقابية والأهداف الاستراتيجية.
- رفع التوصيات بخصوص زيادة الرواتب وصرف المكافآت إلى مجلس الإدارة للموافقة.
- تقييم مدى كفاية وفاعلية سياسة منح المكافآت.
- الإشراف على والانتهاء من تدقيق خارجي لمكافآت الإدارة التنفيذية.
- اعتماد وتنفيذ خطة تقييم فاعلية مجلس الإدارة.
- المشاركة في دورات تدريبية مختصة في مبادئ وممارسات العمل المصرفي الإسلامي.

هـ. التغيرات خلال السنة

لم يطرأ أي تغيير على تشكيل اللجنة ونطاق مهامها خلال عام 2024.

5. لجنة الائتمان والاستثمار

أ. مهام اللجنة

تتألف لجنة الائتمان والاستثمار من 3 أعضاء من مجلس الإدارة ويترأسها رئيس مجلس الإدارة. ومن أهداف ونطاق أنشطة هذه اللجنة التي تم تشكيلها في مارس 2018 مراجعة واعتماد، أو رفض، أو تعديل، أو الموافقة المشروطة على مقترحات الائتمان التي تتجاوز الصلاحيات الممنوحة للجنة التنفيذية للائتمان، بما يصل إلى حدود الإقراض القانونية في البنك، باستثناء التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأعضاء مجلس إدارة البنك بناءً على التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي. كما تتمتع اللجنة بصلاحيات الموافقة على جميع الاستثمارات أو عمليات التخارج من الاستثمارات التي تتجاوز الصلاحيات الممنوحة للجان ذات المستويات الأدنى، والخصومات على عمليات التسوية والشطب، والخصومات التي تتجاوز الصلاحيات الممنوحة للجنة التنفيذية للائتمان. كذلك للجنة الائتمان والاستثمار صلاحية منح التفويض الائتماني للجنة التنفيذية للائتمان.

ب. تشكيل اللجنة

▪ السيد/ بدر الخرافي	رئيس اللجنة
▪ السيد/ عمر العيسى	نائب رئيس اللجنة
▪ الدكتور/ فواز العوضي	عضو اللجنة
▪ السيد/ ضاري البدر	أمين سر اللجنة

ج. اجتماعات اللجنة

تجتمع اللجنة عادة مرةً كل أسبوعين، إذا لزم الأمر. ولانعقاد الاجتماع يتطلب الأمر حضور عضوين لهما حق التصويت على الأقل، ويجب أن يكون بين العضوين اللذين لهما حق التصويت الرئيس أو نائب رئيس لجنة الائتمان والاستثمار.

د. الإنجازات الرئيسية خلال عام 2024

- أدت الموافقة على مقترحات الائتمان والاستثمار على مستوى مجلس الإدارة إلى تعزيز الحوكمة بما يتماشى مع تعليمات وتوجيهات بنك الكويت المركزي، وكذلك زيادة كفاءة وشفافية عمليات الموافقة الائتمانية.
- الموافقة على مقترحات الائتمان الكبيرة التي تشكل الجزء الأكبر من محفظة البنك الائتمانية، بما في ذلك حدود البنك وحدود الدولة.
- الموافقة على تسوية أو استرداد المديونيات الكبيرة.
- الموافقة على حدود الخزينة وفقاً لنزعة المخاطر لدى البنك المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والتعديلات التي أجريت على نسب السيولة بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي.
- تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة للمراجعة والموافقة فيما يتعلق بجميع التسهيلات الائتمانية المرتبطة بأعضاء مجلس الإدارة.
- مراجعة محفظة الاستثمارات في البنك بناءً على إرشادات بنك الكويت المركزي وسياسة الاستثمار المعمول بها في بنك الخليج.
- الموافقة على التعديلات التي أجريت على اللائحة الداخلية للجنة التنفيذية للائتمان نظراً لتغيير أعضاء اللجنة ممن لهم حق التصويت وتعديل صلاحيات منح التفويض.

هـ. التغيرات خلال العام

بعد استقالة السيد/ جاسم بودي (رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة الائتمان والاستثمار) في مارس 2024، تم تعيين السيد/ بدر الخرافي رئيساً للجنة.

الهيكل التنفيذي للحوكمة:

ينعكس أسلوب العمل للحوكمة في عدد من اللجان العاملة على مستوى الإدارة التنفيذية للبنك، ويشمل ذلك عدة لجان ائتمانية، ولجاناً لإدارة المخاطر وعدة أنواع أخرى من اللجان كما هو مبين في الشكل التالي

اللجان الائتمانية

- اللجنة التنفيذية للائتمان
- لجنة الإدارة للائتمان
- لجنة الائتمان لمعالجة المديونيات
- لجنة التصنيف والمخصصات
- لجنة الائتمان الشخصي
- لجنة الائتمان لإدارة الثروات

لجان الإدارة

- اللجنة التنفيذية للمخاطر
- لجنة الأصول والخصوم
- لجنة حوكمة الرقابة الداخلية
- لجنة إدارة مخاطر التكنولوجيا وأمن المعلومات (اللجنة الفرعية للجنة حوكمة الرقابة الداخلية)
- اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات
- لجنة السياسات والإجراءات
- لجنة حوكمة إدارة الثروات
- اللجنة التنفيذية للمنتجات
- لجنة مكافحة عمليات الاحتيال
- لجنة المناقصات
- لجنة حوكمة المشروعات
- لجنة مراجعة تقارير المعاملات المشبوهة

الهيكل التنظيمي للإدارة التنفيذية

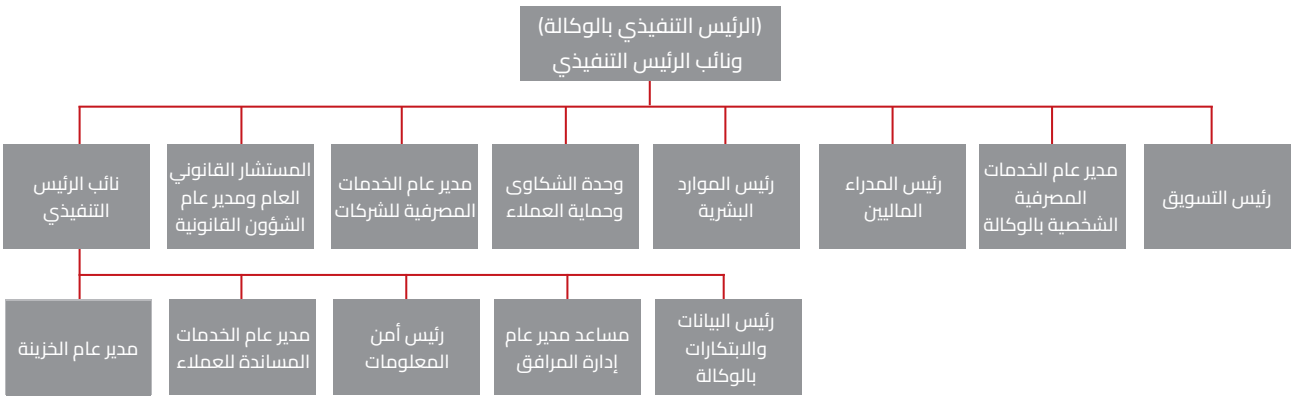

خطة الإحلال الوظيفي

قامت لجنة الترشيحات والمكافآت بمراجعة عملية تخطيط الإحلال الوظيفي للإدارة العليا للتأكد من مبدأ الشفافية والتزاماً باستراتيجية البنك.

وتتم مراجعة خطة الإحلال الوظيفي واعتمادها من قبل مجلس الإدارة بهدف تحديد الوظائف الأساسية على مستوى البنك بأكمله، والتي إذا لم يتم شغلها بالسرعة المطلوبة من المحتمل أن يتعرض البنك للمخاطر. وتحدد خطة الإحلال الوظيفي خلفاً واحداً على الأقل لكل وظيفة أساسية.

الحوكمة

سياسة المكافآت

يتم تحديد مكافآت أعضاء الإدارة التنفيذية بالمجموعة بما يضمن استقطاب وتحفيز واستبقاء الكفاءات القيادية المسؤولة عن تحقيق النمو الاستراتيجي للمجموعة، والتأكد في الوقت نفسه من تحقيق قيمة مستدامة للمساهمين. كما يتم تحديد مكافآت الإدارة التنفيذية استناداً إلى فلسفة "التميُز القائم على الجدارة" والتشديد على المواءمة بين نتائج أداء المؤسسة ومكافآت أعضاء الإدارة التنفيذية، إضافةً إلى الالتزام بتعليمات بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال بهذا الخصوص.

وتعتبر المكافآت الثابتة والمتغيرة هذه جزءاً لا يتجزأ من الهيكل العام للمكافآت لدى المجموعة والتي تهدف إلى:

- تحقيق المواءمة والتكامل مع الأهداف الاستراتيجية للمجموعة بما يدعم القيم الأساسية.
- استقطاب النوعية المطلوبة من الكفاءات مستقبلاً، والمحافظة على الكوادر الحالية الماهرة، وتمكين عملية التدوير الداخلي للموظفين والتمييز بناءً على الأداء.
- تحقيق العدالة والمساواة من خلال توفير مزيج من المكافآت الثابتة والمتغيرة لتتناسب مع المستويات المختلفة في الأقدمية.

من الهام أن يكون لدى المجموعة بشكل عام هيكل مكافآت متغير لكبار التنفيذيين قائم على تحقق المخاطر ليتم بموجبه تضمين القدر الكافي من الحوافز للتشجيع على الأداء المتميز، وذلك بصرف النظر عن أن هيكل المكافآت المتغير هو في الأساس قائم على تعزيز قاعدة رأس المال للمجموعة وفي الوقت نفسه تجنب المخاطر المفرطة وغير المؤاتية.

هذا، وتعتمد سياسة المكافآت على ضمان الشفافية والوضوح في عملية الإفصاح عن صرف المكافآت والإعلان عنها في الوقت المناسب لاطلاع وتمكين جميع أصحاب المصالح من تقييم أداء المجموعة بشكل بنّاء مقابل أهداف واضحة وتحقق الاستراتيجية ووضع المجموعة إزاء المخاطر.

هيكل الرواتب

تسعى المجموعة إلى تعيين الموظفين والاحتفاظ بهم من خلال منحهم رواتب ومزايا تنافسية مقارنةً بالمؤسسات الأخرى وكذلك بما يكون مناسباً داخل المجموعة. وتسري نفس سياسة المكافآت لدى المجموعة على جميع الدرجات الوظيفية، حيث تم تصميم هيكل الرواتب بما يضمن المساواة والتكافؤ داخل وخارج المجموعة، وبالقدر المناسب من المرونة للسماح بمكافأة الجهد المبذول في الأداء الفردي والاعتراف بالمستويات المختلفة من المسؤوليات.

الزيادات السنوية

تقوم المجموعة بمراجعة أداء جميع الموظفين على أساس سنوي ويجوز لها منح الموظفين المؤهلين زيادة راتب قائمة على الجدارة بعد الحصول على موافقة الإدارة، وذلك اعتباراً من الأول من يناير كل سنة.

تقييم الوظائف باعتماد منهجية كورن فيري- هاي

تتبنى المجموعة منهجية كورن فيري هاي لتقييم الوظائف والتي تساعد في تحديد القيمة النسبية للوظائف داخل المجموعة وذلك للتأكد من تحقيق العدل والمساواة في منح المكافآت للموظفين العاملين في وظائف مختلفة داخل المؤسسة بناء على منهجية منظمة للتقييم .

الترقيات

تقوم المجموعة بترقية الموظفين الأكفاء إلى درجة وظيفية أعلى عندما يكون المنصب في تلك الدرجة متاحاً وعند استيفاء الموظف للمعايير المطلوبة. ويترتب على الترقية زيادة في الراتب الأساسي وتغيير في البدلات والمزايا المطبقة على المنصب الجديد. وتعزز الترقيات ثقافة المكافأة القائمة على الجدارة.

هذا، وتتوافق سياسة منح المكافآت المالية للمجموعة تماماً مع المتطلبات الرقابية بما يشمل تطبيق مبدأ الاسترداد Claw Back الذي يسمح للمجموعة بالامتناع عن صرف جزء من المكافآت المؤجلة لكبار التنفيذيين في حالة عدم استيفاء شروط معينة للأداء، بما في ذلك سوء التصرف والإهمال والخطأ وتجاوز صلاحيات الموافقة على منح الائتمان و/أو تجاوز الحدود الموضوعة للمخاطر، وأي ممارسات أخرى مشكوك فيها.

المزايا الوظيفية

تقدم المجموعة عدداً من المزايا الوظيفية حسب الأهلية، فقد يكون الموظف مؤهلاً للحصول على بعض منها وفقاً لمعايير التأهل وشروط الوظيفة. ويتضمن ذلك الحصول على منتجات/خدمات المجموعة بشروط تفضيلية أو مزايا أخرى غير مالية بما يتوافق مع احتياجات العمل وممارسات السوق، علماً أن المجموعة قد قامت بتطبيق مزايا وظيفية متكافئة لجميع الموظفين مع استبعاد من سياساتها أي تحيز أو تمييز يتم على أساس النوع.

وفيما يلي إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء الإدارة العليا، والموظفين المشاركين في أنشطة تحفها المخاطر، والموظفين الذين يتولون مهام رقابة مالية ورقابة مخاطر عن عام 2024/2023:

إجمالي قيمة المكافآت في السنة المالية الحالية	2024 (المبلغ بالألف دينار كويتي)		2023 (المبلغ بالألف دينار كويتي)	
	غير مقيدة	**مؤجلة**	غير مقيدة	مؤجلة
مكافآت ثابتة				
– على أساس نقدي	**3,334**	-	3,292	-
– أسهم وأدوات مرتبطة بالأسهم	**-**	-	-	-
– أخرى	**-**	-	-	-
مكافآت متنوعة				
– على أساس نقدي	**1,520**	-	1,679	-
– أسهم وأدوات مرتبطة بالأسهم	**-**		-	
– أخرى	**1,563**	-	1,011	-

فئات الموظفين	2024 (المبلغ بالألف دينار كويتي)		2023 (المبلغ بالألف دينار كويتي)	
	عدد الموظفين في الفئة	**إجمالي المكافآت المدفوعة**	عدد الموظفين في الفئة	إجمالي المكافآت المدفوعة
الإدارة العليا*	**16**	**4,579**	18	4,313
الموظفون المشاركون في أنشطة تحفها المخاطر	**4**	**568**	4	474
الموظفون الذين يتولون مهام رقابة مالية ورقابة مخاطر	**10**	**1,270**	10	1,195

* تم الإفصاح عن مكافأة موظفي الإدارة العليا ضمن الإيضاح 23 حول البيانات المالية المجمعة.

يمثل جميع الموظفين ضمن كل فئة من الفئات المشار إليها أعلاه جزءاً من فريق إدارة المجموعة. ويضم فريق إدارة المجموعة جميع الموظفين المسئولين عن اتخاذ القرارات الرئيسية ومساعديهم.

تضم الإدارة العليا كل من الرئيس التنفيذي بالوكالة ونائب الرئيس التنفيذي والمدير المالي ورئيس إدارة المخاطر بالوكالة وغيرهم من المدراء في مجالات العمل الأخرى. علماً إن القائمين على مواجهة المخاطر الجوهرية هم، بحسب التعريف، أولئك المسئولين التنفيذيين التي يكون للأنشطة التي يمارسونها تأثير جوهري على حجم المخاطر للمجموعة.

بلغ إجمالي المكافآت المدفوعة لخمسة من كبار المسئولين التنفيذيين **1,961 ألف دينار كويتي** (2023: 1,783 ألف دينار كويتي). وبلغ إجمالي المكافآت المدفوعة إلى الرئيس التنفيذي بالوكالة ونائب الرئيس التنفيذي والمدير المالي ورئيس إدارة المخاطر بالوكالة

ورئيس التدقيق الداخلي **1,641 ألف دينار كويتي** (2023: 1,739 ألف دينار كويتي).

وحدة الالتزام الرقابي والإفصاح

نظراً للطبيعة الخاصة لمخاطر عدم الالتزام، تقوم الوحدة بمراقبة عملية الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات التي يصدرها كل من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال وبورصة الكويت ووزارة التجارة والصناعة، بالإضافة إلى الالتزام بالقرارات والتوجيهات التي يصدرها مجلس الإدارة. وتقوم الوحدة بإبلاغ مجلس الإدارة أولاً بأول بمدى مطابقة قراراته لتعليمات الجهات الرقابية، واطلاعهم بشكل دائم على آخر التطورات والمتطلبات والتشريعات والتعليمات والضوابط الرقابية المتعلقة بأنشطة البنك.

كما تقوم الوحدة بتعزيز التزام البنك في جميع الأوقات بالمتطلبات المؤسسية والقانونية أو الرقابية والمتعلقة بالإفصاح والشفافية، مع التأكد من تزويد جميع المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح – بالدقة والسرعة المطلوبتين – بجميع المعلومات الجوهرية المتعلقة بالمجموعة، بما في ذلك المركز المالي والأداء ونتائج الأعمال وأية تغيرات في هيكل الملكية أو الإدارة، فضلاً عن أية مسائل أخرى مطلوبة بموجب الأسس والقواعد والتعليمات الصادرة في هذا الشأن، وأهمها التعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي بشأن الحوكمة فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية، بالإضافة إلى القرار رقم 72 لسنة 2015 واللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن تأسيس هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، وتعديلاته.

ويعمل البنك على التأكد من تطبيق ممارسات الإفصاح بصفة مستمرة وأن جميع أفراد مجتمع الأعمال، بمن فيهم المستثمرون الأفراد، لديهم إمكانية الوصول بشكل فوري إلى المعلومات المفصح عنها. وعليه، فقد اعتمد البنك دليل الإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها الذي يتضمن تفاصيل متطلبات الإفصاح والمسؤوليات العامة في هذا الصدد.

المعلومات الداخلية والأشخاص المطلعين

وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئات الرقابية، قام بنك الخليج باستحداث سياسات وإجراءات واضحة ومعتمدة من قبل مجلس الإدارة للتعامل مع المعلومات الداخلية بحيث يحظر على الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية استغلال تلك المعلومات لمنفعتهم الشخصية أو الاشتراك بعمليات التداول أو القيام بأي شكل من أشكال التلاعب أو استغلال للأسواق المالية.

قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل

يُعتبر دليل قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل لدى بنك الخليج جزءاً لا يتجزأ من الإطار العام للحوكمة، ويحرص كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على الالتزام بهذا الدليل في كافة تعاملاتهم اليومية مع الموظفين والعملاء وجميع أصحاب المصالح لدى البنك.

غسل الأموال

غسل الأموال هي عملية يتم فيها التمويه على عوائد النشاط الإجرامي لإخفاء مصدرها غير المشروع. وينتج عن الأنشطة الإجرامية، كتجارة المخدرات والتهريب والإتجار بالبشر والفساد وغيرها، مبالغاً طائلة للأفراد أو الجماعات المسؤولة عن الأعمال الإجرامية. ولذلك، يقومون بالبحث عن وسائل مناسبة للتصرف بتلك الأموال دون لفت الانتباه إلى الأنشطة الأساسية أو الأشخاص المعنيين. ويتم ذلك عن طريق إخفاء مصادر تلك الأموال أو تبديلها أو نقلها إلى أمكنة لا تجذب الكثير من الانتباه.

تمويل الإرهاب

تمويل الإرهاب هو أي شكل من أشكال الدعم المالي للعمل الإرهابي أو الأشخاص المؤيدين له، المخططين له، أو المشاركين في تنفيذه. ويتحصل للجماعات الإرهابية أموالاً طائلة من أنشطة غير مشروعة تشمل الاختطاف، والابتزاز، الاحتيال، التزوير، والإتجار بالمخدرات. كما قد تتحصل الأموال الممولة للإرهاب أيضاً من مصادر مشروعة في الظاهر كبيع الكتيبات وأقراص الفيديو الرقمية والكتب، وغيرها، إضافةً إلى استدراج الأفراد الأثرياء والمجتمعات بأكملها إلى منحهم الأموال، حيث قد يقوم بعض الأشخاص بحسن نية بشراء تلك المواد أو التبرع لجمعيات خيرية مشروعة في الظاهر دون أن يدركوا أن هذه الأموال سيتم تحويلها لاحقاً بشكل غير قانوني لدعم الأعمال والجماعات الإرهابية.

ويحرص البنك تماماً على منع استخدام منتجاته وخدماته في عمليات غسل الأموال و / أو تمويل الإرهاب، ولذلك، فهو يلتزم بكافة التعليمات والقوانين المعمول بها في دولة الكويت والتي تهدف إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما يلتزم التزاماً تاماً بالتعاون مع الجهات المختصة في هذا الصدد من خلال وضع الإجراءات والعمليات والضوابط اللازمة للتأكد من تجميد / مصادرة

جميع الأموال النقدية والأصول والممتلكات الأخرى العائدة للأفراد أو الكيانات المشتبه بها، سواء كانت مملوكة لهم بالكامل أو بالاشتراك مع الغير، وسواء كانت باسمهم بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك دون إبطاء أو سابق إنذار.

ولهذا الغرض، قام البنك بإنشاء وحدة مستقلة ومتفرغة بشكل كامل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يترأسها مسؤول الالتزام المعين لدى البنك والمسؤول عن الإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، والذي يتبع لرئيس مجلس الإدارة بشكل مستقل. وتتمثل سياسة البنك في تزويد وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالموارد البشرية الكافية والنظم التكنولوجية المطلوبة للسماح للوحدة بالتحقق من مدى التزام البنك بالقوانين، والقرارات الوزارية، والتعليمات الرقابية من جهة، وبسياسات وعمليات وأنظمة وضوابط وإجراءات البنك المتعلقة بمكافحة غسل الأموال من جهة ثانية.

هذا، وتتمثل المهمة الأساسية لوحدة غسل الأموال في التأكد من التزام البنك بالمتطلبات القانونية والرقابية الصادرة إلى البنوك الكويتية عن بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال والجهات الحكومية الأخرى.

وتخضع هذه الوحدة لأحكام القانون والتعليمات الرقابية التالية:

- القانون رقم 106 لسنة 2013 والمادة (25) من ذات القانون.
- تعليمات بنك الكويت المركزي رقم (2/رب/رب أ/2019/432).
- القرار الوزاري رقم 2014/5 والمادة (3) و(5) من ذات القرار، والقرار رقم (35) لسنة 2019 الصادر بتاريخ 2019/08/04، وبالرغم من استبدال القرار رقم (35) لسنة 2019 بالقرار التالي المذكور، إلا أنه يتعين الالتزام بنفس المضمون والآلية وفقاً للتعليمات الواردة في تعميم بنك الكويت المركزي الصادر بتاريخ 2023/07/10.
- القرار رقم (141) لسنة 2023 الصادر بتاريخ 18 يونيو 2023 والمنشور في الجريدة الرسمية في العدد رقم 1641 بتاريخ 25 يونيو 2023 بشأن اللائحة التنفيذية المتعلقة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الصادرة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بشأن مكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.
- ميثاق الأمم المتحدة – الفصل السابع.
- تعليمات بنك الكويت المركزي المعدلة رقم (2/105/1759/2023).

تعارض المصالح

يحرص بنك الخليج على حماية حقوق عملائه والبنك ومساهميه وأصحاب المصالح الآخرين من أي تعارض في المصالح من خلال تحديد تلك الحالات ومنع حصولها والتعامل معها بالشكل المناسب.

كما يحرص مجلس الإدارة على التزام الإدارة التنفيذية بمتطلبات النزاهة في كافة الأنشطة المصرفية وتجنب حالات تعارض المصالح. كما يعتمد الضوابط اللازمة لتداول المعلومات داخل البنك لمنع استغلالها في تحقيق مكاسب شخصية. ولتحقيق ذلك، يتبنى بنك الخليج سياسة خاصة بتعارض المصالح للتأكد من أن جميع التعاملات تتم بالشفافية والموضوعية المطلوبة.

السرية

بناءً على الأسس والقواعد الصادرة من بنك الكويت المركزي وغيره من الجهات الرقابية، يلتزم كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين بالحفاظ على أمن وسرية المعلومات والبيانات المتعلقة بالبنك وعملائه وكذلك المعلومات والبيانات الخاصة بعملاء البنوك الأخرى وغيرهم من أصحاب المصالح.

ويطبق بنك الخليج الضوابط المطلوبة لضمان سرية المعلومات وفقاً للسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

سياسة الإبلاغ عن الممارسات الخاطئة

التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي، وتبعاً لالتزام البنك تجاه المساهمين وغيرهم من الأطراف المعنية، وعملاً بأعلى مستويات الأخلاقيات ومتطلبات النزاهة في الأعمال، قام البنك بإعداد "سياسة الإبلاغ عن الممارسات الخاطئة" وإنشاء قناة خاصة يتم من خلالها الإبلاغ عن هذه الممارسات مباشرةً إلى رئيس مجلس الإدارة. وتهدف السياسة إلى الكشف عن أية ممارسات تخرج عن نطاق القانون واللوائح والسلوك المهني السليم، بحيث تتم معالجتها بالسرعة المطلوبة.

تقع على عاتق الموظفين مسؤولية التحدث والإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة والمضللة الفعلية أو المحتملة مباشرة إلى رئيس مجلس الإدارة، إما عبر البريد الإلكتروني أو الإنترانت أو عن طريق الرسائل.

ويتعين على الموظفين الإبلاغ عن أي حوادث مشبوهة أو مفترضة لسوء سلوك جسيم أو تصرف ينتهك قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل الخاصة بالبنك، أو سياساته أو إجراءاته أو أي إجراء يتخذه أي موظف أو أي طرف ثالث يشكل ضرراً أو قد

يضر بمصالح البنك أو سمعته. وسيحظى أولئك الذين يبلغون عن أنشطة غير قانونية أو مشبوهة بالحماية التامة، وستبقى هوياتهم مجهولة. ولذلك بإمكانهم التعبير عن مخاوفهم بسرية تامة، ولن يتم الكشف عن أسمائهم دون إذن صريح منهم.

وحدة شؤون مجلس الإدارة

تتولى وحدة شؤون مجلس الإدارة الإشراف والتعامل مع كافة المسائل المتعلقة بمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه. وتتولى الوحدة المسؤولية عن إعداد جداول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه والجمعية العامة السنوية للمساهمين ووضع وتدوين محاضر تلك الاجتماعات. كما تتولى التعامل مع المسائل المتعلقة بلوائح وتعليمات الحوكمة التي يصدرها بنك الكويت المركزي.

وتتولى الوحدة مهام الاتصال والتنسيق بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في المسائل المتعلقة بتطبيق السياسات والقرارات المعتمدة من مجلس الإدارة.

كما تقوم وحدة شؤون مجلس الإدارة بالتعاون مع وحدة الالتزام الرقابي والإفصاح للتأكد من الالتزام بالتعليمات ذات العلاقة الصادرة من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال وبورصة الكويت ووزارة التجارة والصناعة.

وحدة علاقات المستثمرين

تختص وحدة علاقات المستثمرين بخدمة مساهمي بنك الخليج ووكالات التصنيف الائتماني والمحللين والمستثمرين على الصعيد المحلي والدولي، وتشكل النقطة المحورية الأساسية لوسائل الاتصال. كما تتحمل مسؤولية الإدارة الاستراتيجية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز ثقة المستثمرين من خلال التواصل الفعال والشفاف بين بنك الخليج والمجتمع المالي والجهات الأخرى المستهدفة. ويساهم التزام فريق علاقات المستثمرين والجهود التي يبذلها بشكل كبير في تحقيق التقييم العادل للأوراق المالية للبنك وقوة التصنيفات الائتمانية.

يحرص بنك الخليج على التواصل باستمرار مع أصحاب المصالح من خلال اللقاءات الخاصة بالنتائج المالية ربع السنوية وحضور مؤتمرات المستثمرين وعقد اجتماعات فردية مع المستثمرين الحاليين والمحتملين، بالإضافة إلى إدارة إجراءات التصنيف الائتماني وإعداد التقارير السنوية للبنك.

وحدة الشكاوى وحماية العملاء

يحرص البنك على إيجاد الحلول المناسبة للشكاوى التي يرفعها العملاء (الأفراد). وتحقيقاً لهذا الهدف، قام بنك الخليج في عام 2011 بإنشاء وحدة مستقلة متخصصة في معالجة شكاوى العملاء، بتبعية مباشرة إلى الرئيس التنفيذي. ولهذه الوحدة سياساتها وإجراءاتها الخاصة، بالإضافة إلى الآليات المناسبة للتعامل مع شكاوى العملاء وفقاً للتعليمات ذات العلاقة الصادرة من بنك الكويت المركزي. كما أن الوحدة مسؤولة عن الإشراف على تطبيق دليل حماية العملاء، الذي يضمن حسن الأداء والشفافية في الخدمات المصرفية المقدمة من بنك الخليج إلى العملاء.

وقد أدى الإشراف على عملية تطبيق دليل حماية العملاء بدقة، بالإضافة إلى نشاط هذه الوحدة، إلى نجاح البنك في حماية وتعزيز رضا العملاء وثقتهم وولائهم.

معاملات الأطراف ذات العلاقة

بعض الأطراف ذات العلاقة (كبار المساهمين، أعضاء مجلس الإدارة ومسؤولي بنك الخليج، عائلاتهم وشركاتهم التي يكون لهم فيها الملكية الرئيسية) هم من عملاء البنك وجزء من أعماله الاعتيادية.

ويطبق البنك إجراءات صارمة لتحديد ومراقبة والإبلاغ عن انكشافاته على الأطراف ذات العلاقة. ويتم إجراء المعاملات مع هذه الأطراف بنفس الطريقة وإلى حد كبير على أسس متساوية وبنفس الشروط التي تحكم المعاملات المماثلة مع الأطراف غير ذات العلاقة.

وتتوفر تفاصيل جميع المعاملات التي قد يكون فيها لأي عضو مجلس إدارة و/أو أطراف ذات علاقة تعارض فعلي أو محتمل للمصالح، ويتم رفعها إلى مجلس الإدارة للمراجعة والموافقة. وعندما يكون هناك مصلحة لأي عضو في مسألة ما، يمتنع ذلك العضو عن المشاركة في المناقشات أو التصويت على تلك المسألة. وتنطوي سياسة البنك، بأقصى قدر ممكن، على أن تتم جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على أسس متساوية وتخضع للقوانين والتعليمات ذات الصلة.

وقد وردت تفاصيل تلك المعاملات في الإيضاح رقم 23 حول البيانات المالية.

كبار المساهمين

بنك الخليج مدرج في بورصة الكويت في فئة السوق الأول. يرجى زيارة صفحة بنك الخليج على الموقع الرسمي لبورصة الكويت على (https://www.boursakuwait.com.kw/ar/stock/profile#102) للاطلاع على قائمة كبار المساهمين الذين يملكون أو لديهم حصة مسيطرة تعادل 5% أو أكثر من رأس مال البنك.

الجمعيات العامة

عقد بنك الخليج الاجتماع السنوي الخامس والستين للجمعية العامة العادية، والاجتماع الثالث والأربعين للجمعية العامة غير العادية في مارس 2024 حيث مارس مساهمو البنك كافة حقوقهم من خلال الحضور والمشاركة في الاجتماعات ممثلين 166. 79% من إجمالي الأسهم الحرة.

ويتم الإفصاح عن القرارات والمحاضر المعتمدة لهذه الاجتماعات إلى بورصة الكويت كما يتم إرسالها إلى بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال. ويتم نشر نتائج الاجتماعات والقرارات المتخذة على الموقع الإلكتروني للبنك. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الالكتروني: https: //www. e-gulfbank. com/ar/investors/announcements/disclosures/

كفاية نظم الرقابة الداخلية

يؤكد مجلس الإدارة أنه قام بمراجعة نظم الرقابة الداخلية المعتمدة لديه وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة في يونيو 2012 ونوفمبر 2016 وتعديلاتها الصادرة في سبتمبر 2019 ، كما يؤكد على كفايتها وفاعليتها.

وتشكل نظم الرقابة الداخلية لدى البنك جزءاً لا يتجزأ من كيانه وأعماله. ويتولى مجلس الإدارة المسؤولية العامة عن الحفاظ على نظم رقابة داخلية سليمة والإشراف على الدور الموكل للإدارة التنفيذية بهذا الصدد. وتتولى الإدارة التنفيذية مسؤولية وضع والاحتفاظ بنظم الرقابة الداخلية. كما تعتبر الإدارة التنفيذية مسؤولةً عن التحسين المستمر للضوابط الداخلية، وذلك من خلال عمليات التقييم المتواصلة الرامية إلى استيفاء الاحتياجات والأنشطة الطارئة للبنك، والتأكد من التزامه باللوائح والسياسات المطبقة.

وفيما يلي العناصر الرئيسية التي تضمن كفاية نظم الرقابة الداخلية في البنك:

- وجود السياسات الملائمة المعتمدة من مجلس الإدارة والإجراءات المعتمدة من الإدارة التنفيذية، والتي تخضع لعمليات المراجعة والتحديث الدورية للتحقق من قابليتها للتطبيق وكفايتها.
- وجود عدة لجان على مستوى مجلس الإدارة وعلى مستوى الإدارة التنفيذية والتي تتولى الإشراف على كافة المجالات الهامة لأنشطة البنك.
- وجود وظائف خاصة بالرقابة مثل الالتزام الرقابي وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي، ووجود العمليات والإجراءات المتوافقة مع مبدأ "خطوط الدفاع الثلاثة" لضمان تحديد نقاط الضعف وإبلاغ كل من الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة بها.
- وجود عملية مراجعة مستقلة من قبل مجموعة التدقيق الداخلي لتقييم نظم الرقابة الداخلية للبنك وفقاً للدور المنوط بها بما في ذلك توفير التأكيد والتقييم المستقلين لمدى ملاءمة نظم الحوكمة من حيث التصميم وفعالية التشغيل، وتقييم مدى كفاية وفاعلية نظم الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية لمراقبة وإدارة وتخفيف المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها البنك، وما يرتبط بذلك من عمليات، وذلك بناءً على خطة التدقيق السنوية المعتمدة القائمة على دراسة المخاطر حيث يركز التدقيق الداخلي على المجالات التي تنطوي على المخاطر الكبيرة، مع التحقق والتقييم لمدى كفاية وفاعلية نظم الرقابة الداخلية، والإبلاغ عن الملاحظات الهامة والثغرات في الرقابة، إلى جانب إجراءات الإدارة المتفق عليها، إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة (من خلال لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس).
- وجود تدقيق ومراجعات مستقلة للسجلات والدفاتر المحاسبية من قبل مراجعي الحسابات الخارجيين بناءً على متطلبات القوانين والتعليمات الرقابية المحلية، وتقديم تقارير التدقيق هذه بشكل تقارير إدارية إلى مجلس الإدارة وبنك الكويت المركزي.
- وجود مراجعة وتقييم لنظم الرقابة الداخلية، يتم إجراؤها سنوياً من خلال مكتب تدقيق دولي (مختلف عن مكتب التدقيق الخارجي المكلف للبنك)، بناءً على متطلبات بنك الكويت المركزي، والتي من شأنها تحديد أي أوجه قصور في نظم الرقابة الداخلية والإبلاغ عنها، مع تقديم خطة عمل للإدارة بهدف تصويب تلك الملاحظات. وقد تم تقديم ملخص للتقرير عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة خلال عام 2024 وتمت مراجعته واعتماده من قبل المجلس. وتم إصدار آخر تقرير لمراجعة وتقييم نظم الرقابة الداخلية في يونيو 2024 (الملحق أ). وقام المدقق الخارجي بالمراجعة والمتابعة على تلك التقارير بتاريخ 2024/09/30 و 2024/12/31 للتأكد من اتخاذ الإجراءات التصويبية لملاحظات التدقيق وفقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي.
- تقوم لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة بالإشراف على استقلالية المدققين الداخليين والخارجيين وتعزيز تلك الاستقلالية. حيث تقوم اللجنة بالاطلاع على تقارير التدقيق الداخلي، وتقارير تفتيش بنك الكويت المركزي، والتقارير الإدارية، وتقارير مراجعة وتقييم نظم الرقابة الداخلية، وتقوم بصفة دورية بمراقبة مستجدات تلك الملاحظات من خلال عملية المتابعة السليمة

تقرير أنظمة الرقابة الداخلية

برج الشهيد، الدور السادس شارع خالد بن الوليد، شرق
ص.ب: 25578 . الصفاة 13116
الكويت
تليفون: 6999 2242 965+
فاكس: 1666 2240 965+
www.bdo.com.kw

السادة/ أعضاء مجلس الإدارة المحترمين
بنك الخليج – ش.م.ك.ع.
التاريخ: 24 يونيو 2024
دولة الكويت
تحية طيبة وبعد،

تقرير حول السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية

وفقا لخطاب تعييننا المؤرخ في 19 مارس 2024 قمنا بفحص السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى أنظمة الرقابية الداخلية لبنك الخليج ش.م.ك.ع. ("البنك") وذلك عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، وقد شمل الفحص كافة الإدارات و الأنشطة بالبنك و هي كما يلي

- حوكمة الشركات
- مكافحة غسيل الأموال
- الشؤون المؤسسية
- الخدمات المصرفية للشركات
- تقديم الخدمة للعملاء
- إدارة المرافق
- الإدارة المالية
- الموارد البشرية
- الخدمات المصرفية للأفراد
- الحفاظ على سرية معلومات وبيانات العملاء
- مكافحة الاحتيال و الضوابط الرقابية
- مكافحة الاحتيال والضوابط الرقابية
- وحدة الشكاوي و حماية العملاء
- الاستثمارات
- إدارة المخاطر
- التدقيق الداخلي
- الخزينة
- المؤسسات المالية و الجهات السيادية
- الشؤون القانونية
- التحول الرقمي والابتكار
- وحدة الاستراتيجية المؤسسية
- الشركات التابعة للبنك

لقد قمنا بفحصنا وفقاً لمتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996، والمحور الرابع من تعليمات قواعد و نظم الحوكمة و المتعلقة بإدارة المخاطر وضوابط الرقابية الداخلية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 20 يونيو 2012 وتعديلاتها الصادرة بتاريخ 10 سبتمبر 2019، والتعليمات الصادرة بتاريخ 16 فبراير 2023 بشأن مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب و التعليمات الصادرة بتاريخ 9 فبراير2012 بشأن سرية معلومات العملاء وأنشطة الأوراق المالية والتعليمات الخاصة بالرقابة الداخلية فيما يتعلق بالوقاية والإبلاغ عن حالات الاحتيال و الاختلاس.

وبصفتكم أعضاء مجلس الإدارة للبنك فإنكم مسئولون عن إرساء النظم المحاسبية والاحتفاظ بالسجلات المحاسبية المناسبة والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابية الداخلية مع الأخذ في الاعتبار المنافع المتوقعة والتكاليف المتعلقة بتأسيس تلك الأنظمة والامتثال للمتطلبات الواردة في تعليمات بنك الكويت المركزي المشار اليها في الفقرة السابقة.

إن الهدف من التقرير هو إعطاء تأكيدات معقولة وليست قاطعة عن مدى كفاية الإجراءات والأنظمة المتبعة بغرض حماية الموجودات ضد أية خسائر ناتجة عن أي استخدام أو تصرف غير مصرح به، وأن المخاطر الرئيسية يتم مراقبتها وتقييمها بشكل ملائم، وأن المعاملات يتم تنفيذها طبقاً لإجراءات التفويض المقررة وأن يتم تسجيلها بشكل صحيح. وذلك لتمكينكم من القيام بأعمالكم بشكل سليم.

قد تحدث أخطاء أو مخالفات وقد لا يتم اكتشافها بسبب نواحي القصور المتأصلة في أي نطام من أنظمة الرقابية الداخلية. إضافة الى ذلك فإن توقع التقييم للأنظمة على الفترات المستقبلية يخضع لخطر أن تصبح معلومات الإدارة وإجراءات الرقابة غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو أن تتدني درجة الالتزام بتلك الإجراءات.

نظراً لطبيعية وحجم عمليات البنك، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، وجوهرية وتقييم المخاطر لملاحظتنا، مع الاستثناءات للأمور الموضحة في التقرير المقدم إلى البنك، في رأينا:

أ. السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للبنك في الأجزاء التي تم فحصها من قبلنا، فقد تم إنشاؤها والاحتفاظ بها طبقاً لمتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر من قبل بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996 وكافة التعليمات والتعاميم الصادرة عن بنك الكويت المركزي في هذا الشأن.

ب. الملاحظات التي تم رفعها في فصح وتقييم الرقابة الداخلية لا تؤثر بشكل جوهري على مصداقية عرض القوائم المالية للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

ج. الإجراءات التي تم أخذها من قبل البنك لمعالجة الملاحظات التي تم ذكرها في التقرير، بما في ذلك ملاحظات السنوات السابقة تعتبر مرضية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،

قيس محمد النصف

ترخيص رقم 38 فئة "أ"

BDO النصف و شركاه

إدارة وتوزيع رأس المال

هيكل رأس المال

وفقا للتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي (التعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب – ر ب إ/2014/336) يجب على البنوك الكويتية الحفاظ على الحد الأدنى من معدل كفاية رأس المال بنسبة 13% والحد الأدنى من معدل الشريحة الأولى من رأس المال بنسبة 11%. تتكون الشريحة الأولى لرأس المال من شريحة حقوق المساهمين العامة 1 (CET 1) والشريحة الإضافية 1 (AT1) لرأس المال.

تتكون شريحة حقوق المساهمين العامة 1 (CET 1) لبنك الخليج ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركته التابعة (يشار إليهما معاً بـ "المجموعة") من رأس المال المدفوع وعلاوة إصدار الأسهم والاحتياطيات بما في ذلك احتياطي إعادة تقييم الممتلكات واحتياطي التقييم العادل ناقصًا أسهم الخزينة؛ وتتألف الشريحة الثانية من رأس المال للمجموعة من الحصة المسموح بها من المخصصات العامة (1.25% من الموجودات المرجحة بالمخاطر الائتمانية) والسندات المساندة ضمن الشريحة الثانية. تم تحديد البنك ضمن البنوك المحلية ذات التأثير النظامي (D-SIB)، ويجب عليه الاحتفاظ برأسمال إضافي ضمن شريحة حقوق المساهمين العامة 1 (CET 1) بنسبة 1% (2023: 1%).

يبين الجدول أدناه تفاصيل رأس المال الرقابي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2024 و31 ديسمبر 2023:

(بالمليون دينار كويتي)

عناصر رأس المال	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023	الفارق
شريحة حقوق المساهمين العامة 1 من رأس المال: الأدوات والاحتياطيات			
رأس المال من أسهم عادية مؤهلة وصادرة مباشرة زائدًا فائض الأسهم	586.2	567.2	19.01
الأرباح المرحلة	163.2	182.3	(19.1)
إيرادات شاملة أخرى متراكمة (واحتياطيات أخرى)	86.6	77.8	8.8
شريحة حقوق المساهمين العامة 1 من رأس المال قبل التعديلات الرقابية	**836.0**	827.3	8.7
شريحة حقوق المساهمين العامة 1 من رأس المال: التعديلات الرقابية	-	-	-
استثمارات في أسهم البنك (في حالة عدم مقاصتها بالفعل مقابل رأس المال المدفوع في الميزانية العمومية المسجلة)	(2.4)	-	(2.4)
إجمالي التعديلات الرقابية على شريحة حقوق المساهمين العامة 1	**(2.4)**	-	(2.4)
شريحة حقوق المساهمين العامة 1	**833.6**	827.3	6.3
شريحة إضافية 1 من رأس المال: أدوات	-	-	-
شريحة إضافية 1 من رأس المال: تعديلات رقابية	-	-	-
شريحة إضافية 1 من رأس المال	-	-	-
شريحة 1 من رأس المال (شريحة 1= شريحة حقوق المساهمين العامة 1+ الشريحة الإضافية 1)	**833.6**	827.3	6.3

(بالمليون دينار كويتي)

عناصر رأس المال	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023	الفارق
الشريحة 2 من رأس المال: الأدوات والمخصصات			
أدوات ضمن الشريحة 2 مؤهلة وصادرة مباشرة زائدًا فائض الأسهم ذي الصلة	**50.0**	50.0	-
مخصصات عامة ضمن الشريحة 2 من رأس المال	**66.0**	63.8	2.2
الشريحة 2 من رأس المال قبل التعديلات الرقابية	**116.0**	113.8	2.2
الشريحة 2 من رأس المال: التعديلات الرقابية	**-**	-	-
الشريحة 2 من رأس المال	**116.0**	113.8	2.2
إجمالي رأس المال (إجمالي رأس المال= الشريحة 1 + الشريحة 2)	**949.6**	941.1	8.6
إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	**5,474.8**	5,223.8	251.0

معدلات رأس المال والمصدات	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023	الفارق
شريحة حقوق المساهمين العامة 1 (كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)	**%15.2**	%15.8	(%0.6)
الشريحة 1 (كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)	**%15.2**	%15.8	(%0.6)
إجمالي رأس المال (كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)	**%17.4**	%18.0	(%0.7)
متطلبات المصدات المتعلقة بالبنك (الحد الأدنى من متطلبات شريحة حقوق المساهمين العامة 1 زائدًا المصدات الرأسمالية التحوطية capital conservation buffer زائدًا متطلبات المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية المرتبطة بالبنك countercyclical buffer زائدًا متطلبات المصدات الرأسمالية للبنوك ذات التأثير النظامي والتي تم التعبير عنها كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)	**%10.5**	%10.5	%0.0
منها: متطلبات المصدات الرأسمالية التحوطية	**%2.5**	%2.5	%0.0
منها: متطلبات المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية المرتبطة بالبنك	**-**	-	-
منها: متطلبات المصدات الرأسمالية للبنوك المحلية ذات التأثير النظامي	**%1.0**	%1.0	%0.0
شريحة حقوق المساهمين العامة 1 المتاحة للوفاء بالمصدات (كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)	**%8.2**	%8.8	(%0.6)
الحد الأدنى الأساسي (باستثناء المصدات الرأسمالية للبنوك المحلية ذات التأثير النظامي)	**-**	-	-
الحد الأدنى الأساسي من شريحة حقوق المساهمين العامة 1	**%9.5**	%9.5	%0.0
الحد الأدنى الأساسي من الشريحة 1	**%11.0**	%11.0	%0.0
الحد الأدنى الأساسي لإجمالي رأس المال باستثناء العملات والمصدات الرأسمالية للبنوك المحلية ذات التأثير النظامي	**%13.0**	%13.0	%0.0
المخصصات المؤهلة للإدراج في الشريحة 2 والمتعلقة بالانكشافات الخاضعة للأسلوب القياسي (قبل تطبيق الحدود العليا Caps)	**220.7**	266.9	(46.3)
الحدود العليا لإدراج المخصصات في الشريحة 2 وفقا للأسلوب القياسي	**66.0**	63.8	2.2

(بالمليون دينار كويتي)

متطلبات المطابقة	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
إجمالي حقوق الملكية في البيانات المالية المجمعة المنشورة	**833.6**	816.8
رأس المال بشريحة حقوق المساهمين العامة 1	**833.6**	827.4
بند المطابقة*	**0.0**	(10.6)

* بنود المطابقة لسنة 2020 – تأجيل القروض الاستهلاكية والمقسطة

إدارة وتوزيع رأس المال

خلال سنة 2020 واستجابةً لقرار مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت، أعلن البنك عن تأجيل تحصيل مدفوعات القروض الاستهلاكية والمقسطة وكذلك مدفوعات بطاقات الائتمان لفترة ستة أشهر اعتباراً من 1 أبريل 2020 دون أيضًا تحميل أي فائدة أو أي رسوم أخرى ناتجة عن هذا التأجيل. تعتبر تأجيلات الأقساط بمثابة دعم سيولة قصير الأجل لمعالجة مشكلات التدفقات النقدية المحتملة لدى المقترضين من الأفراد. أدى نظام تأجيل القروض إلى خسائر تعديل على مدار اليوم الأول بمبلغ 42.2 مليون دينار كويتي الناتجة عن تعديل التدفقات النقدية التعاقدية. وتم تحميل خسائر التعديل على الأرباح المرحلة في 2020 بدلا من بيان الدخل طبقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية التزامًا بتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب/ر ب إ/2020/461.

وفقاً للتعميم ولغرض قاعدة رأسمالية، سيتم إدراج هذه الخسائر ضمن الأرباح المرحلة على مدى فترة أربع سنوات تبدأ من سنة 2021 حتى سنة 2024. ووفقًا لذلك، وكما في 31 ديسمبر 2024، قامت المجموعة باستبعاد خسائر التعديل بالكامل على مدار اليوم الأول ناتجة عن نظام تأجيل القروض من الأرباح المرحلة.

إدارة رأس المال

تتمثل سياسة إدارة رأس المال لدى المجموعة في التأكد من والاحتفاظ بقاعدة رأسمال كافية لدعم عملية تطوير ونمو الأعمال. ويتم تحديد متطلبات رأس المال الحالية والمستقبلية على أساس توقعات نمو القروض لكل مجموعة من مجموعات الأعمال والنمو المتوقع في البنود الأخرى المدرجة بالميزانية والتسهيلات غير المدرجة بالميزانية وأنشطة المتاجرة (أي مخاطر السوق) وسياسة توزيع الأرباح المستقبلية لدى المجموعة. تسعى المجموعة إلى المحافظة على التوازن الحذر بين مختلف عناصر رأس المال وخاصة الدمج النسبي للشريحة 1 والشريحة 2 من رأس المال.

يوضح الجدول التالي تفاصيل الانكشافات المرجحة بأوزان المخاطر ومتطلبات رأس المال الرقابية ومعدلات رأس المال الرقابية للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2024 و31 ديسمبر 2023:

(بالمليون دينار كويتي)

الانكشافات لمخاطر الائتمان	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023	الفارق
الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان	**5,282.0**	5,103.1	178.9
ناقصا: مخصص عام زائد	**(154.6)**	(203.1)	48.5
صافي الانكشافات المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان	**5,127.4**	4,900.0	227.4
الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق	**1.8**	1.7	0.1
الانكشافات المرجحة بأوزان مخاطر التشغيل	**345.6**	322.1	23.4
إجمالي الانكشافات المرجحة بأوزان المخاطر	**5,474.8**	5,223.8	251.0

متطلبات رأس المال الرقابية بنسبة 13.00% (2023: 13%)

(بالمليون دينار كويتي)

مخاطر الائتمان	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023	الفارق
بنود نقدية	**-**	-	-
مطالبات على الدول السيادية	**1.0**	5.3	(4.3)
مطالبات على مؤسسات القطاع العام (PSEs)	**11.0**	16.2	(5.3)
مطالبات على بنوك التنمية المتعددة	**5.3**	5.9	(0.6)
مطالبات على البنوك	**37.2**	38.9	(1.7)
مطالبات على الشركات	**345.9**	303.8	42.0
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	**233.8**	242.3	(8.5)
الانكشافات للقروض المتأخرة	**6.3**	5.7	0.6
انكشافات أخرى	**46.3**	45.3	1.0
مخصص رأس المال المطلوب لمخاطر الائتمان	**686.6**	663.4	23.3
ناقصاً: مخصص عام زائد	**(20.1)**	(26.4)	6.3
مخصص رأس المال المطلوب لصافي مخاطر الائتمان	**666.5**	637.0	29.6

(بالمليون دينار كويتي)

مخاطر السوق	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023	الفارق
مخاطر مراكز أسعار الفائدة	**-**	-	-
مخاطر تحويل العملات الأجنبية	**0.2**	0.2	0.0
مخصص رأس المال المطلوب لمخاطر السوق	**0.2**	0.2	0.0
مخصص رأس المال المطلوب لمخاطر التشغيل	**44.9**	41.9	3.0
مخصص رأسمال إضافي (البنوك المحلية ذات التأثير النظامي بنسبة 1%)	**54.7**	52.2	2.5
إجمالي رأس المال المخصص	**766.4**	731.3	35.1

نسب كفاية رأس المال (نسبة مئوية)	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023	الفارق
نسبة الشريحة 1	**%15.2**	%15.8	(%0.6)
إجمالي نسبة كفاية رأس المال	**%17.4**	%18.0	(%0.7)

إن إجمالي الانكشاف المرجح بأوزان المخاطر كما في 31 ديسمبر 2024 هو بمبلغ **5,474.8 مليون دينار كويتي** (2023: 5,223.8 مليون دينار كويتي)، وهو ما يتطلب توفر إجمالي رأسمال بنسبة **14.0%** (2023: 14%) بما في ذلك البنوك المحلية ذات التأثير النظامي (D-SIB) بنسبة 1% بمبلغ **766.4 مليون دينار كويتي** (2023: 731.3 مليون دينار كويتي).

إن رأس المال الرقابي المتاح لدى المجموعة كما في 31 ديسمبر 2024 هو بمبلغ **949.6 مليون دينار كويتي** (2023: 941.1 مليون دينار كويتي) والذي يرتبط بمعدل كفاية رأس المال بنسبة **17.4%** (2023: 18.0%).

إدارة المخاطر

تنظيم الحوكمة وإدارة المخاطر

توفر سياسات إدارة المخاطر وتقبل المخاطر التي تم اعتمادها من قبل المجلس المعلومات اللازمة المتعلقة بمنهج إدارة المخاطر وأهدافها وسبل الإدارة والهيكل التنظيمي. يتم مراجعة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر بصورة دورية والعمل عند الضرورة على تعديلها وتحسينها لكي تعكس التغيرات في المنتجات والسوق.

قامت المجموعة بتشكيل لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة (BRC) لدعم فاعلية مراقبة المجلس لأمور المخاطر التي تواجه المجموعة مع تقديم التقارير الدورية إلى مجلس الإدارة، متى كان ذلك مناسباً. تقوم لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بالإشراف على إدارة مخاطر المجموعة على أساس كلي مع التأكد من استقلالية ووحدة المخاطر لدى المجموعة. تقوم لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بمراجعة كافة سياسات إدارة المخاطر وتقبل المخاطر والتوصية بها لغرض الحصول على موافقة مجلس الإدارة. تقوم لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بمراجعة كافة الانكشافات للمخاطر العالية والكبيرة وأي انكشافات لا تستوفي معايير الإقراض العادية. يقدم قسم إدارة المخاطر بالمجموعة برئاسة رئيس إدارة المخاطر تقارير دورية إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة. كما قامت المجموعة بتشكيل لجنة المخاطر التنفيذية (ERC) والتي يرأسها كل من الرئيس التنفيذي ورئيس إدارة المخاطر وهي اللجنة العليا لحوكمة المخاطر على مستوى الإدارة العليا. ويقوم قسم إدارة المخاطر للمجموعة بتقديم تقارير منتظمة إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ولجنة المخاطر التنفيذية حتى يكون أعضاء اللجنة على دراية بكافة انكشافات المخاطر التي تواجه المجموعة.

إن تنظيم إدارة المخاطر والمهام والمسئوليات للجان المختلفة مدرج ضمن إيضاح 24 حول البيانات المالية المجمعة.

حوكمة الشركات

إن مجموعة بنك الخليج، بقيادة رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة، قام بتطبيق القواعد الجديدة لحوكمة الشركات لسنة 2012 وتعديلاتها اللاحقة في سبتمبر 2019 وفقاً لما أعلن عنه بنك الكويت المركزي. كما تعمل المجموعة على تطبيق أفضل الممارسات العالمية والتي تعتبر ضرورية لوضعها المالي والعام. قامت المجموعة بتشكيل أربع لجان رئيسية منبثقة عن مجلس الإدارة – لجنة إدارة المخاطر ولجنة التدقيق ولجنة حوكمة الشركات ولجنة الترشيحات والمكافآت وذلك لتطبيق منهج حوكمة الشركات لدى المجموعة.

القدرة على تحمل المخاطر واستراتيجية المحافظ

تتبع المجموعة منهجًا قويًا لإدارة المخاطر وتدير العلاقة بين المخاطر/المزايا داخل وضمن كل مجال من مجالات أعمال المجموعة. وتقوم المجموعة باستمرار بمراجعة سياسات وممارسات إدارة المخاطر لديها للتأكد من عدم تعرض المجموعة لتقييم أصل جوهري وتقلب الربحية.

لدى المجموعة مستند يوثق عوامل القدرة على تحمل المخاطر والذي يسمح بالمراقبة عن قرب للمخاطر المختلفة بصورة مستمرة مقابل الحدود الموضوعة داخليًا. وبشكل ربع سنوي، يتم عرض مؤشرات المخاطر ومناقشتها مع لجنة المخاطر التنفيذية ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة. ويتم تقييم مستند القدرة على تحمل المخاطر بصورة دورية وتعديله بما يتوافق مع عوامل السوق والعوامل الاقتصادية. تستعين المجموعة بسياسة ائتمانية مفصلة معتمدة من قبل المجلس ويتم مراجعتها بصورة دورية لمواكبة التغيرات في المخاطر وظروف السوق.

يوضح دليل سياسة الائتمان المبادئ الإرشادية ومعايير مخاطر الائتمان التي تحكم منح الائتمان بما يقدم هيكلاً إرشاديًا يجب أن يعتمد عليه مجال الأعمال المصرفية وبما يضمن اتباع منهج متماثل في كافة أنشطة الإقراض لديه. كما يوضح السياسة التي يجب اتباعها فيما يتعلق بانكشاف المخاطر المقبولة على مستوى الدول. يتم اعتماد ومراجعة الحدود الفردية المتعلقة بالدول من قبل لجنة الائتمان والاستثمار المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تمثل لجنة عليا لاعتماد الائتمان مفوضة من قبل مجلس الإدارة في ضوء تعليمات بنك الكويت المركزي.

تقوم المجموعة بتصنيف انكشافها للمخاطر طبقًا لنظام أمريكا الشمالية لتصنيف القطاعات (NAICS). ويأتي هذا التصنيف بالإضافة إلى التصنيف المعتمد على رموز الأغراض طبقًا لما هو محدد من قبل بنك الكويت المركزي. وهذا يسمح للمجموعة بتصنيف محفظتها إلى عدة قطاعات فرعية لتسهيل مهمة التحليل وتحسين إدارة التركزات، إن وجدت. كما تقوم المجموعة باستخدام نموذج تصنيف الائتمان لتصنيف التسهيلات الائتمانية لدى الشركات وذلك لتسهيل القرارات المتعلقة بالائتمان ورقابة الائتمان. بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة باحتساب تصنيف مخاطر المحفظة على أساس المتوسط المرجح والذي يتم من خلاله تقييم جودة المحافظ الكلية على فترات زمنية فاصلة منتظمة وطرحها للمناقشة بلجنة المخاطر التنفيذية ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

كما تستعين المجموعة بنموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) لتقييم صافي القيمة المرتبطة بالحسابات بعد مراعاة تكلفة رأس المال. ويساعد النموذج في اتخاذ قرارات مطلعة وإضافة مزيد من القيمة للمساهمين.

إجراء التقييم الداخلي لكفاية رأس المال

هذا الإجراء يعمل على تحديد وقياس وتجميع ومراقبة مخاطر المجموعة ويتيح للمجموعة الاحتفاظ بمستوى ملائم من رأس المال الداخلي بالنسبة لحجم المخاطر الشاملة التي تواجه المجموعة وخطة الأعمال. وتقوم المجموعة بإجراء تقييم للمخاطر الجوهرية مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر تركز الائتمان (تركزات القطاعات والاسم التجاري) ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة وغيرها كجزء من إجراء التقييم الداخلي لكفاية رأس المال. كما تقوم المجموعة بإجراء تحليل اختبار الضغط لقياس التأثير عل قيمة الضمانات وتدفقات الإيرادات وتدني تصنيفات محفظة الإقراض وغيرها على مدى نطاق زمني لمدة سنة واحدة لثلاثة سيناريوهات منطقية للضغط (معتدل ومتوسط وحاد).

يتم مراجعة توزيع رأس المال لكل مخاطرة من المخاطر ونتائج اختبار الضغط ومناقشتها خلال اجتماعات لجنة المخاطر التنفيذية ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن المجلس لضمان توزيع رأسمال كاف لكل مخاطرة، مع مراعاة عوامل الاقتصاد الكلي والجزئي.

مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في مخاطر تكبد الخسائر المالية بسبب إخفاق العميل أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته بموجب العقد. تنشأ هذه المخاطر بشكل رئيسي عن أنشطة الإقراض والتمويل التجاري وعمليات الخزينة. يوجد لدى المجموعة سياسات وإجراءات شاملة لمراقبة جميع هذه المخاطر والسيطرة عليها. قام مجلس الإدارة بتفويض كافة الصلاحيات المتعلقة بقرارات الائتمان (باستثناء التسهيلات الائتمانية إلى أعضاء مجلس الإدارة والأسماء ذات الصلة) إلى لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار التي يمكنها تفويض صلاحياتها إلى لجنة الائتمان التنفيذية وفقا لتوجيهات مجلس الإدارة التزاما بتعليمات بنك الكويت المركزي. يشرح الإيضاح 24 (أ) حول البيانات المالية المجمعة مخاطر الائتمان بالتفصيل ويوضح أيضًا سياسة وإطار عمل المجموعة الموضوع لإدارة هذه المخاطر.

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي الخسائر المحتملة لإيرادات المجموعة أو لقيمة محفظة المجموعة بسبب التغير في المتغيرات المحددة في السوق مثل أسعار العملات وأسعار الفائدة وأسعار الاستثمار وهوامش الائتمان وما إلى ذلك.

تتعرض المجموعة لمخاطر السوق من خلال أنشطة المتاجرة التي يتم القيام بها لصالح العملاء أو المجموعة، على أساس الملكية، وكذلك احتفاظها بالموجودات والمطلوبات المالية. تقوم مجموعة الخزينة بإدارة مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة لدى المجموعة. تراقب مجموعة الاستثمارات مخاطر سوق الأسهم فيما يتعلق بمحفظة الاستثمارات التي تملكها المجموعة. تهدف الحدود إلى ضمان إدارة مخاطر السوق للمجموعة ضمن الإرشادات الرقابية العامة لبنك الكويت المركزي والحدود الداخلية التي وضعها سياسة القدرة على تحمل المخاطر لدى المجموعة. يتم مراقبة الاختلافات في أسعار الفائدة وأسعار العملات والسيولة باستمرار من قبل مجموعة الخزينة ويتم مراجعتها دوريا من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات.

تتضمن أعمال الخزينة الرئيسية لدى المجموعة معاملات تحويل العملات الأجنبية نيابة عن العملاء من الشركات. ويتم تنفيذ معاملات العملاء في الغالب على أساس المساندة. تقوم مجموعة الخزينة بإجراء عدد محدد من معاملات تداول العملات الأجنبية التي تملكها المجموعة وبصورة رئيسية تتضمن عملات مجموعة الدول السبع ولكن أيضا بالعملات الإقليمية وبعض العملات الفرعية الأخرى. تعتبر المخاطر هنا محدودة حيث إن مراكز تحويل العملات الأجنبية المفتوحة تعتبر ضئيلة للغاية ويتم تنفيذها بالتقيد الصريح بحدود مراكز العملات المفتوحة المحددة من قبل بنك الكويت المركزي. لا تقوم المجموعة بالمتاجرة في الاستثمارات ذات الدخل الثابت أو الأوراق المالية.

تقتصر عمليات التداول في سوق المال على الوفاء بمتطلبات تمويل موجودات العملات الاجنبية المحلية والدولية لدى المجموعة واستثمار أي فوائض. وكسياسة عامة، فإن هذه المراكز لا تتضمن مخاطر أسعار الفائدة جوهرية.

كما تحتفظ مجموعة الخزينة بالمجموعة أيضا بمحفظة من سندات خزينة الحكومة الكويتية وسندات بنك الكويت المركزي وذلك للوفاء بمتطلبات السيولة القانونية الموضوعة من قبل بنك الكويت المركزي وكذلك محفظة تتكون في أغلبها من السندات السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي المدرجة بالدولار الأمريكي لإدارة السيولة الفائضة.

يعتبر الدينار الكويتي العملة الرئيسية للمجموعة، ويتم إدراج غالبية موجودات ومطلوبات المجموعة إما بالدينار الكويتي أو الدولار الأمريكي ويتم تمويلها بنفس العملة. ونتيجة لذلك فإن الانكشاف لمخاطر صرف العملات الأجنبية الهيكلية يعتبر محدودا.

مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب القيمة العادلة لأداة مالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يشرح الإيضاح 24 (ج) حول البيانات المالية المجمعة مخاطر العملات الأجنبية بالتفصيل.

إدارة المخاطر

مخاطر أسعار الفائدة (السجلات المصرفية)

تنتج مخاطر أسعار الفائدة لدى المجموعة من احتمالات تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية. تراقب المجموعة التأثيرات على صافي إيرادات الفوائد لمدة 12 شهرًا وكذلك التغير في القيمة الاقتصادية للموجودات والمطلوبات طبقًا لسيناريوهات معدلات الفائدة المختلفة. يبين الإيضاح 24 (ب) حول البيانات المالية المجمعة مخاطر حساسية صافي إيرادات المجموعة للتغيرات في أسعار الفائدة.

مخاطر أسعار الأسهم (السجلات المصرفية)

تعتبر مجموعة الاستثمارات مسئولة عن إدارة محفظة الاستثمارات في أوراق مالية التي تملكها المجموعة في السجلات المصرفية (أي تلك التي ليست لغرض المتاجرة). وتلتزم المجموعة بكافة الحدود المتعلقة بالاستثمارات والمفروضة من قبل بنك الكويت المركزي.

يتم تصنيف الاستثمارات في الأسهم كـ "مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى". ولقد تم الإفصاح عن التصنيفات المحاسبية وقياسات القيمة العادلة في إيضاح السياسات المحاسبية الهامة حول البيانات المالية المجمعة. تم الإفصاح عن أنواع الاستثمارات وتصنيفاتها المحاسبية ضمن إيضاح 13 حول البيانات المالية المجمعة.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في المخاطر الناتجة عن عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد دون تكبد تكاليف جوهرية. وتنشأ مخاطر السيولة من التمويل العام للأنشطة التي تقوم بها المجموعة. قامت المجموعة بالاحتفاظ برصيد في الموجودات السائلة يزيد عن متطلبات الحد الأدنى التي يضعها بنك الكويت المركزي. يشرح الإيضاح 24 (د) حول البيانات المالية المجمعة مخاطر السيولة بالتفصيل كما يوضح سياسة المجموعة وإطار العمل الموضوع لإدارة هذه المخاطر.

مخاطر التشغيل

تتمثل مخاطر التشغيل في مخاطر الخسارة الناتجة عن عجز الأفراد أو فشل الإجراءات أو التقنيات أو تأثير الأحداث الخارجية. وهي تتضمن أعمال الغش والأعمال غير المسموح بها والأخطاء وتعطل الأنظمة والأحداث الخارجية.

يعمل إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية لدى المجموعة على تحديد وتقييم ومراقبة وتخفيف ومتابعة المخاطر التشغيلية في المجموعة بفاعلية بطريقة متماثلة.

يشتمل إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية لدى المجموعة على التقييم الذاتي للمخاطر والمراقبة (RCSA) والمؤشرات الرئيسية للمخاطر. كما تطبق المجموعة آلية للإبلاغ عن الحوادث، يتم الاستعانة بها للإبلاغ داخليًا عن عجز الأدوات الرقابية والأسباب الرئيسية التي تم تحديدها، واتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة في الوقت المناسب. تجمع المجموعة معلومات خسائر التشغيل الداخلية وتتيح البيانات للمجموعة وضع أدوات الرقابة الملائمة لمنع تكبد هذه الخسائر في المستقبل. يقدم الإيضاح 24 (هـ) حول البيانات المالية المجمعة معلومات إضافية حول إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية لدى المجموعة.

الانكشاف لمخاطر الائتمان

تستعين المجموعة بنظام موديز Moody لتصنيف المخاطر من أجل تصنيف الانكشافات لمخاطر الائتمان. يوضح الإيضاح 24 (أ) حول البيانات المالية المجمعة عملية التصنيف الداخلي لدى المجموعة بالتفصيل.

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان

يلخص الجدول التالي إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان لدى المجموعة (قبل تخفيف المخاطر الائتمانية) كما في 31 ديسمبر 2024 و31 ديسمبر 2023. وتمثل المبالغ غير الممولة (أي تلك خارج الميزانية العمومية) إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تعديلات معامل التحويل الائتماني ('CCF') حيث إن المبالغ الإجمالية تعكس المخاطر الائتمانية النهائية للمجموعة في حالة عجز الأطراف المقابلة.

(بالمليون دينار كويتي)

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023	الفارق
الانكشاف الممول لإجمالي مخاطر الائتمان	**7,691.9**	7,435.1	256.8
الانكشاف غير الممول لإجمالي مخاطر الائتمان	**1,786.6**	1,727.1	59.5
مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان	**9,478.5**	9,162.2	316.3

إن إجمالي الانكشاف الممول لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2024 هو بنسبة **81.2%** (2023: 81.1%) من مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان.

إن إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان المقسم بين الممول وغير الممول استناداً إلى المحفظة القياسية مبين بالتفصيل في قسم الانكشاف لمخاطر الائتمان.

متوسط الانكشاف لمخاطر الائتمان

إن متوسط الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2024 و31 ديسمبر 2023 مبين بالتفصيل أدناه:

التسهيلات الائتمانية الممولة وغير الممولة (بالمتوسط) كما في 31 ديسمبر

(بالألف دينار كويتي)

	2024			2023		
	ممول	غير ممول	المجموع	ممول	غير ممول	المجموع
بنود نقدية	**65,267**	**-**	**65,267**	65,982	-	65,982
المطالبات على الدول السيادية	**1,370,184**	**-**	**1,370,184**	1,257,731	27,514	1,285,245
المطالبات على مؤسسات القطاع العام (PSEs)	**375,923**	**101,035**	**476,958**	348,984	22,312	371,297
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	**82,759**	**-**	**82,759**	29,563	-	29,563
المطالبات على البنوك	**675,363**	**331,654**	**1,007,016**	642,404	246,679	889,083
المطالبات على الشركات	**2,651,256**	**1,323,595**	**3,974,851**	2,409,993	1,263,278	3,673,271
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	**1,975,920**	**2,915**	**1,978,835**	1,989,243	1,249	1,990,492
الانكشافات للقروض المتأخرة	**49,778**	**5,432**	**55,210**	37,913	5,259	43,172
انكشافات أخرى	**383,427**	**258**	**383,685**	378,549	262	378,811
الإجمالي	**7,629,877**	**1,764,890**	**9,394,766**	7,160,361	1,566,553	8,726,915

إن متوسط إجمالي الانكشاف الممول لمخاطر الائتمان لسنة 2024 هو بنسبة **81.21%** (2023: 82.05%) من مجموع متوسط إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان. تم احتساب متوسط مبالغ السنة بالكامل باستخدام متوسط 13 نقطة لمبالغ نهاية الشهر اعتبارا من 31 ديسمبر 2023 حتى 31 ديسمبر 2024 على نحو شامل.

التوزيع الجغرافي لإجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان

فيما يلي بيان التوزيع الجغرافي لمجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان (بعد المخصصات المحددة) والذي تم تحليله وفقا لمحفظة المخاطر الائتمانية القياسية كما في 31 ديسمبر 2024 و31 ديسمبر 2023. كما أن التوزيع الجغرافي مبني على أساس الغرض الرئيسي من التسهيلات الائتمانية.

مجموع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2024 – حسب المنطقة الجغرافية

(بالألف دينار كويتي)

	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوروبا	أمريكا وكندا	آسيا والمحيط الهادي	باقي دول العالم	الإجمالي
بنود نقدية	44,986	-	-	-	-	-	44,986
المطالبات على الدول السيادية	1,524,423	52,622	-	115,246	-	-	1,692,291
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	119,448	281,003	-	-	-	-	400,451
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	7,728	-	-	15,405	48,049	71,182
المطالبات على البنوك	98,405	148,992	225,855	27,578	160,372	128,528	789,730
المطالبات على الشركات	3,207,807	584,363	127,825	25,223	125,183	59,048	4,129,448
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	1,930,731	-	-	-	-	-	1,930,731
الانكشافات للقروض المتأخرة	60,351	-	-	-	-	-	60,351
انكشافات أخرى	344,675	10,079	1,203	-	728	2,659	359,344
الإجمالي	7,330,826	1,084,786	354,883	168,047	301,688	238,284	9,478,514
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب المنطقة الجغرافية	%77.3	%11.4	%3.7	%1.8	%3.2	%2.6	%100.0

التوزيع الجغرافي لإجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان (تتمة)

مجموع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2023 – حسب المنطقة الجغرافية

(بالألف دينار كويتي)

	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوروبا	أمريكا وكندا	آسيا والمحيط الهادي	باقي دول العالم	الإجمالي
بنود نقدية	74,539	-	-	-	-	-	74,539
المطالبات على الدول السيادية	1,162,926	105,329	-	79,825	-	-	1,348,080
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	166,428	338,294	-	-	-	-	504,722
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	31,202	-	-	-	39,842	71,044
المطالبات على البنوك	230,662	297,771	230,716	18,600	160,285	61,354	999,389
المطالبات على الشركات	3,117,120	389,624	91,874	9,752	119,007	1,604	3,728,982
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	2,005,354	-	-	-	-	-	2,005,354
الانكشافات للقروض المتأخرة	50,677	-	-	-	-	-	50,677
انكشافات أخرى	368,448	9,215	668	68	-	1,057	379,456
الإجمالي	7,176,154	1,171,435	323,259	108,246	279,292	103,857	9,162,243
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب المنطقة الجغرافية	%78.4	%12.8	%3.5	%1.2	%3.0	%1.1	%100.0

إن غالبية الانكشاف لمخاطر الائتمان لدى المجموعة تقع في الكويت وتتكون من **7.33 مليار دينار كويتي** (نسبة 77.3% من مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان) في 31 ديسمبر 2024 مقارنة بمبلغ 7.18 مليار دينار كويتي (نسبة 78.4% من مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان) في 31 ديسمبر 2023.

توزيع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال

فيما يلي بيان بتوزيع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال (بعد المخصصات المحددة) والذي تم تحليله وفقاً لمحفظة مخاطر الائتمان القياسية كما في 31 ديسمبر 2024 و31 ديسمبر 2023:

مجموع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2024 – حسب قطاع الأعمال

(بالألف دينار كويتي)

	شخصي	مالي	تجاري	نفط خام وغاز	إنشاءات	تصنيع	عقارات	خدمات أخرى	الإجمالي
بنود نقدية	-	-	-	-	-	-	-	44,986	44,986
المطالبات على الدول السيادية	-	836,563	-	-	-	-	-	855,728	1,692,291
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	243,032	-	147,386	-	636	-	9,397	400,451
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	71,182	-	-	-	-	-	-	71,182
المطالبات على البنوك	-	708,660	-	-	2,179	-	73,359	5,531	789,730
المطالبات على الشركات	280,912	314,501	829,139	290,669	697,614	213,148	751,165	752,301	4,129,448
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	1,928,189	-	-	-	-	-	-	2,542	1,930,731
الانكشافات للقروض المتأخرة	41,010	1,615	398	49	11,224	66	3,258	2,731	60,351
انكشافات أخرى	48,947	8,214	-	1,394	653	35	142,804	157,297	359,344
المجموع	2,299,058	2,183,767	829,537	439,499	711,670	213,885	970,586	1,830,513	9,478,514
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال	%24.3	%23.0	%8.8	%4.6	%7.5	%2.3	%10.2	%19.3	%100

توزيع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال (تتمة)

مجموع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2023 – حسب قطاع الأعمال

(بالألف دينار كويتي)

	شخصي	مالي	تجاري	نفط خام وغاز	إنشاءات	تصنيع	عقارات	خدمات أخرى	الإجمالي
بنود نقدية	-	-	-	-	-	-	-	74,539	74,539
المطالبات على الدول السيادية	-	513,160	-	-	-	-	-	834,920	1,348,080
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	239,783	-	214,236	-	-	-	50,703	504,722
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	71,044	-	-	-	-	-	-	71,044
المطالبات على البنوك	-	980,937	6	-	2,478	-	8,495	7,473	999,389
المطالبات على الشركات	226,129	266,542	814,553	216,948	664,416	306,312	732,399	501,682	3,728,982
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	2,002,159	-	-	-	-	-	-	3,195	2,005,354
الانكشافات للقروض المتأخرة	29,767	40	17	49	10,984	5	9,572	243	50,677
انكشافات أخرى	47,380	-	-	-	-	-	143,382	188,694	379,456
المجموع	2,305,435	2,071,506	814,576	431,233	677,878	306,317	893,848	1,661,450	9,162,243
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال	%25.2	%22.6	%8.9	%4.7	%7.4	%3.3	%9.8	%18.1	%100.0

توزيع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان حسب باقي مدة الاستحقاق

يبين الجدول التالي تفاصيل إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب باقي مدة الاستحقاق (بعد المخصصات المحددة) وتم تحليلها وفقا لمحفظة مخاطر الائتمان القياسية كما في 31 ديسمبر 2024 و31 ديسمبر 2023:

مجموع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2024

(بالألف دينار كويتي)

	حتى شهر	1 إلى 3 أشهر	3 إلى 6 أشهر	6 إلى 12 شهرًا	1 إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	الإجمالي
بنود نقدية	44,986	-	-	-	-	-	44,986
المطالبات على الدول السيادية	1,325,270	208,783	129,761	8,953	19,524	-	1,692,291
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	6,701	2,182	61	110,982	133,138	147,387	400,451
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	7,087	63,454	641	71,182
المطالبات على البنوك	68,327	106,676	104,489	162,927	272,622	74,689	789,730
المطالبات على الشركات	477,266	544,377	369,589	629,439	885,848	1,222,929	4,129,448
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	30,213	50,414	77,802	155,902	494,030	1,122,369	1,930,731
الانكشافات للقروض المتأخرة	-	-	-	-	32,286	28,065	60,351
انكشافات أخرى	160,859	80,403	14,589	73,001	332	30,160	359,344
المجموع	2,113,622	992,835	696,291	1,148,291	1,901,234	2,626,240	9,478,514
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب باقي مدة الاستحقاق	%22.3	%10.5	%7.3	%12.1	%20.1	%27.7	%100.0

توزيع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان حسب باقي مدة الاستحقاق (تتمة)

مجموع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2023

(بالألف دينار كويتي)

	حتى شهر	1 إلى 3 أشهر	3 إلى 6 أشهر	6 إلى 12 شهرًا	1 إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	الإجمالي
بنود نقدية	74,539	-	-	-	-	-	74,539
المطالبات على الدول السيادية	654,208	348,609	250,437	87,982	3,109	3,735	1,348,080
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	5,427	392	1,894	102,345	110,913	283,751	504,722
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	23,466	46,901	677	71,044
المطالبات على البنوك	422,533	51,024	90,831	127,422	228,071	79,508	999,389
المطالبات على الشركات	492,359	407,469	445,467	604,095	660,569	1,119,023	3,728,982
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	73,870	-	1,970	9,704	137,538	1,782,272	2,005,354
الانكشافات للقروض المتأخرة	-	-	-	-	21,784	28,893	50,677
انكشافات أخرى	171,954	132,443	9,806	27,915	2,001	35,337	379,456
المجموع	1,894,890	939,937	800,405	982,929	1,210,886	3,333,196	9,162,243
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب باقي مدة الاستحقاق	%20.7	%10.3	%8.7	%10.7	%13.2	%36.4	%100.0

القروض منخفضة القيمة والمخصصات

القروض منخفضة القيمة والمخصصات حسب قطاعات الأعمال

يتم تسجيل انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية في بيان المركز المالي بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 الذي يتم تطبيقه امتثالا لتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي أيهما أعلى. إن المحاسبة عن القروض منخفضة القيمة والمخصصات وقياساتها مفصح عنها في إيضاح السياسات المحاسبية الجوهرية والإيضاحين 12 و24 حول البيانات المالية المجمعة.

يبين الجدول التالي توزيع القروض منخفضة القيمة (الجزء المتأخر والرصيد القائم) والمخصصات المتعلقة بها (المحددة والعامة) حسب قطاعات الأعمال كما في 31 ديسمبر 2024 و31 ديسمبر 2023:

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (حسب قطاعات الأعمال) كما في 31 ديسمبر 2024

(بالألف دينار كويتي)

	قروض منخفضة القيمة (قروض متعثرة الأداء)		المخصصات المحددة	غطاء المخصصات
	الجزء المتأخر	الرصيد القائم	النقدية	المحددة
شخصية	**41,010**	**63,434**	**22,424**	**%35.4**
مالية	**600**	**600**	**-**	**%0.0**
تجارية	**265**	**633**	**368**	**%58.2**
النفط الخام والغاز	**49**	**49**	**-**	**%0.0**
إنشاءات	**6,231**	**6,343**	**112**	**%1.8**
تصنيع	**56**	**111**	**56**	**%0.0**
عقارات	**3,258**	**3,677**	**419**	**%11.4**
أخرى	**1,768**	**1,795**	**26**	**%1.4**
الإجمالي	**53,237**	**76,642**	**23,404**	**%30.5**

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (حسب قطاعات الأعمال) كما في 31 ديسمبر 2023

(بالألف دينار كويتي)

	قروض منخفضة القيمة (قروض متعثرة الأداء)		المخصصات المحددة	غطاء المخصصات
	الجزء المتأخر	الرصيد القائم	النقدية	المحددة
شخصية	29,767	46,732	16,965	%36.3
مالية	-	-	-	%0.0
تجارية	-	102	102	%99.7
النفط الخام والغاز	49	49	-	%0.0
إنشاءات	5,804	5,804	-	%0.0
تصنيع	-	-	-	%0.0
عقارات	9,572	11,192	1,620	%14.5
أخرى	232	238	6	%2.7
الإجمالي	45,424	64,117	18,693	%29.2

المخصصات المحملة حسب قطاعات الأعمال

فيما يلي تحليل للمخصصات المحملة والمشطوبات حسب قطاعات الأعمال:

المخصصات المحملة خلال سنة 2024 (حسب قطاعات الأعمال)

(بالألف دينار كويتي)

	التحميل / (الإفراج عن) مخصص انخفاض القيمة		
	مخصص محدد	مخصص عام	إجمالي المخصص
شخصية	**42,363**	**(224)**	**42,139**
مالية	**23**	**292**	**315**
تجارية	**2,322**	**249**	**2,571**
النفط الخام والغاز	**-**	**119**	**119**
إنشاءات	**17,299**	**(32)**	**17,267**
تصنيع	**30,683**	**(13,546)**	**17,137**
عقارات	**(1,201)**	**355**	**(846)**
أخرى	**2,861**	**(46,650)**	**(43,789)**
المجموع	**94,350**	**(59,437)**	**34,913**

المخصصات المحملة خلال سنة 2023 (حسب قطاعات الأعمال)

(بالألف دينار كويتي)

	التحميل / (الإفراج عن) مخصص انخفاض القيمة		
	مخصص محدد	مخصص عام	إجمالي المخصص
شخصية	35,689	617	36,306
مالية	-	691	691
تجارية	302	83	385
النفط الخام والغاز	-	(83)	(83)
إنشاءات	(864)	21	(843)
تصنيع	35	4,573	4,608
عقارات	-	(1,457)	(1,457)
أخرى	1,094	(508)	586
المجموع	36,256	3,937	40,193

لا يتضمن المخصص المحدد المحمل المذكور أعلاه مبلغ **76.6 مليون دينار كويتي** (2023: 41.7 مليون دينار كويتي) المبالغ المشطوبة خلال السنة.

القروض منخفضة القيمة والمخصصات حسب القطاعات الجغرافية

فيما يلي التحليل الجغرافي للقروض منخفضة القيمة (أي متعثرة الأداء) وغطاء المخصصات المتعلق بها كما في 31 ديسمبر 2024 و31 ديسمبر 2023:

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (حسب المنطقة الجغرافية) كما في 31 ديسمبر 2024

(بالألف دينار كويتي)

	قروض منخفضة القيمة (قروض متعثرة الأداء)		المخصصات المحددة النقدية	غطاء المخصصات المحددة
	الجزء المتأخر	الرصيد القائم		
الكويت	**53,237**	**76,642**	**23,404**	**%30.5**
دول الشرق الأوسط الأخرى	**-**	**-**	**-**	**%0.0**
غرب أوروبا	**-**	**-**	**-**	**%0.0**
أمريكا وكندا	**-**	**-**	**-**	**%0.0**
آسيا والمحيط الهادي	**-**	**-**	**-**	**%0.0**
باقي دول العالم	**-**	**-**	**-**	**%0.0**
المجموع	**53,237**	**76,642**	**23,404**	**%30.5**

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (حسب المنطقة الجغرافية) كما في 31 ديسمبر 2023

(بالألف دينار كويتي)

	قروض منخفضة القيمة (قروض متعثرة الأداء)		المخصصات المحددة النقدية	غطاء المخصصات المحددة
	الجزء المتأخر	الرصيد القائم		
الكويت	45,423	64,116	18,693	%29.2
دول الشرق الأوسط الأخرى	-	-	-	%0.0
غرب أوروبا	-	-	-	%0.0
أمريكا وكندا	-	-	-	%0.0
آسيا والمحيط الهادي	-	-	-	%0.0
باقي دول العالم	-	-	-	%0.0
المجموع	45,423	64,116	18,693	%29.2

فيما يلي إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تطبيق معامل التحويل الائتماني المرتبط بالأسلوب القياسي الخاص بمعايير بازل 3، ولكن قبل تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2024 و31 ديسمبر 2023 وقد تم تحليله وفقًا لمحفظة مخاطر الائتمان القياسية:

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2024

(بالألف دينار كويتي)

	إجمالي الانكشاف للمخاطر			الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان		
	ممول	غير ممول	الإجمالي	انكشاف ممول لمخاطر الائتمان	انكشاف غير ممول لمخاطر الائتمان بعد معامل التحويل الائتماني	عقود تحويل العملات الأجنبية بعد معامل التحويل الائتماني	الإجمالي قبل تخفيف مخاطر الائتمان
بنود نقدية	44,986	-	44,986	44,986	-	-	44,986
المطالبات على الدول السيادية	1,692,291	-	1,692,291	1,692,291	-	63	1,692,354
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	346,712	53,739	400,451	346,712	26,710	-	373,422
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	71,182	-	71,182	71,182	-	-	71,182
المطالبات على البنوك	444,630	345,100	789,730	444,630	169,564	2,094	616,288
المطالبات على الشركات	2,752,034	1,377,414	4,129,448	2,752,034	595,226	37	3,347,297
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	1,927,776	2,955	1,930,731	1,927,776	1,477	-	1,929,253
الانكشافات للقروض المتأخرة	53,237	7,114	60,351	53,237	3,557	-	56,794
انكشافات أخرى	359,087	257	359,344	359,087	128	-	359,215
المجموع	7,691,935	1,786,579	9,478,514	7,691,935	796,662	2,194	8,490,791

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2023

(بالألف دينار كويتي)

	إجمالي الانكشاف للمخاطر			الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان			
	ممول	غير ممول	الإجمالي	انكشاف ممول لمخاطر الائتمان	انكشاف غير ممول لمخاطر الائتمان بعد معامل التحويل الائتماني	عقود تحويل العملات الأجنبية بعد معامل التحويل الائتماني	الإجمالي قبل تخفيف مخاطر الائتمان
بنود نقدية	74,539	-	74,539	74,539	-	-	74,539
المطالبات على الدول السيادية	1,348,080	-	1,348,080	1,348,080	-	94	1,348,174
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	387,488	117,234	504,722	387,488	58,617	-	446,105
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	71,044	-	71,044	71,044	-	-	71,044
المطالبات على البنوك	709,594	289,795	999,389	709,594	144,518	454	854,566
المطالبات على الشركات	2,417,038	1,311,944	3,728,982	2,417,038	559,665	111	2,976,814
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	2,002,736	2,618	2,005,354	2,002,736	1,309	-	2,004,045
الانكشافات للقروض المتأخرة	45,423	5,254	50,677	45,423	2,627	-	48,050
انكشافات أخرى	379,190	266	379,456	379,190	133	-	379,323
المجموع	7,435,132	1,727,111	9,162,243	7,435,132	766,869	659	8,202,660

تخفيف مخاطر الائتمان والموجودات المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان

وفقا للمنهج القياسي الخاص بمعايير بازل 3 بخصوص مخاطر الائتمان، يتم تطبيق أساليب تخفيف مخاطر الائتمان للحد من مقدار الانكشافات لمخاطر الائتمان المرجحة بأوزان المخاطر وذلك لأغراض كفاية رأس المال. يبين إيضاح 24 (أ) حول البيانات المالية المجمعة مخاطر الائتمان بالتفصيل كما يوضح سياسة وإطار عمل المجموعة الموضوع لإدارة هذه المخاطر. وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي ضمن معيار بازل 3، لا يتم اعتبار العقار مؤهلا ضمن تخفيف مخاطر الائتمان لأغراض احتساب رأس المال.

وفقًا لسياسة الائتمان لدى المجموعة، سيتم تحديد متطلبات الضمان والتغطية ورفع قيمة الضمان، إن وجد، من خلال لجنة الائتمان المسئولة عن اعتماد التسهيلات الائتمانية استنادا على عدة عوامل منها القوة المالية للمقترض، ومصادر التدفقات النقدية للسداد، وسجلات التتبع، والدعم الجماعي، والتقلب ... وغيرها. إذا كانت ضمانات الأسهم هي المصدر الوحيد للسداد، يجب الاحتفاظ بهند رفع الضمان. ففي حالة انخفاض قيمة الضمان المحتفظ به لقرض معين بأقل من نسبة تغطية الضمان المقررة مبدئيا وتصل إلى حد نسبة رفع الضمان، يلتزم العميل بتقديم ضمان إضافي أو تسوية الانكشاف بشكل جزئي وذلك لزيادة نسبة التغطية. كما يتم يومياً تقييم الأسهم المسعرة من خلال أسعار بورصة الكويت وأسواق الأوراق المالية المسجلة. في بعض الحالات يتم الحصول على كفالات شخصية / تضامنية من أفراد أو شركات ذات ملاءة ائتمانية عالية للمساعدة في ضمان التسهيلات الائتمانية. وتخضع أساليب التخفيف من مخاطر الائتمان المرتبطة بهذه الكفالات لغرض احتساب رأس المال لما هو مقرر ضمن تعليمات بازل.

تكون القروض الاستهلاكية بصفة عامة غير مكفولة بضمانات ولكن يتم التخفيف من مخاطر الائتمان عن طريق تطبيق شرط "تحويل الراتب" الذي يطالب صاحب العمل للعميل بتحويل راتب العميل مباشرة إلى حسابه لدى مجموعة بنك الخليج. كما أن الضمان أو التأمين الذي يكون عادة على هيئة وديعة عميل محجوزة لدى المجموعة أو ضمان شخصي أو أوامر دائمة، يتم الحصول عليه في حالات نادرة عندما يتم منح القروض الاستهلاكية دون إجراء تحويل الراتب.

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان والموجودات الناتجة المرجحة بأوزان المخاطر

يقدم الجدول التالي مزيدًا من التقسيم للانكشاف بعد تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2024 و31 ديسمبر 2023 والموجودات الناتجة المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان إلى انكشافات مقدرة وغير مقدرة:

الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان؛ والموجودات المرجحة بأوزان المخاطر كما في 31 ديسمبر 2024

(بالألف دينار كويتي)

	الانكشاف قبل تخفيف مخاطر الائتمان	تخفيف مخاطر الائتمان		الانكشاف بعد تخفيف مخاطر الائتمان	الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر		
		ضمان مالي مؤهل	كفالات مؤهلة		مقدرة	غير مقدرة	الإجمالي
بنود نقدية	44,986	-	-	44,986	-	-	-
المطالبات على الدول السيادية	1,692,354	261,250	-	1,431,104	7,417	-	7,417
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	373,422	61,536	-	311,886	84,369	-	84,369
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	71,182	-	-	71,182	40,643	-	40,643
المطالبات على البنوك	616,288	34,460	-	581,828	285,673	335	286,008
المطالبات على الشركات	3,347,297	580,053	-	2,767,244	219,825	2,441,029	2,660,854
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	1,929,253	129,792	-	1,799,461	-	1,798,532	1,798,532
الانكشافات للقروض المتأخرة	56,794	4,223	-	52,571	-	48,343	48,343
انكشافات أخرى	359,215	62,763	-	296,452	-	355,878	355,878
المجموع	8,490,791	1,134,077	-	7,356,714	637,927	4,644,117	5,282,044

الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان؛ والموجودات المرجحة بأوزان المخاطر كما في 31 ديسمبر 2023

(بالألف دينار كويتي)

	الانكشاف قبل تخفيف مخاطر الائتمان	تخفيف مخاطر الائتمان		الانكشاف بعد تخفيف مخاطر الائتمان	الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر		
		ضمان مالي مؤهل	كفالات مؤهلة		مقدرة	غير مقدرة	الإجمالي
بنود نقدية	74,539	-	-	74,539	-	-	-
المطالبات على الدول السيادية	1,348,174	306,233	-	1,041,941	40,448	-	40,448
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	446,105	2,388	-	443,717	124,854	-	124,854
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	71,044	-	-	71,044	45,270	-	45,270
المطالبات على البنوك	854,566	20,492	-	834,074	299,026	2	299,028
المطالبات على الشركات	2,976,814	591,441	-	2,385,373	97,902	2,239,652	2,337,554
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	2,004,045	139,232	-	1,864,813	-	1,863,583	1,863,583
الانكشافات للقروض المتأخرة	48,050	663	-	47,387	-	43,867	43,867
انكشافات أخرى	379,323	84,070	-	295,253	-	348,532	348,532
المجموع	8,202,660	1,144,519	-	7,058,141	607,500	4,495,636	5,103,136

إن معظم أشكال تخفيف مخاطر الائتمان تكون على هيئة ضمان مالي مؤهل والذي يتمثل بشكل رئيسي في أسهم مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وودائع نقدية.

محفظة المتاجرة

تقتصر محفظة المتاجرة على مقدار معقول لمركز العملات المفتوحة في سياق تسهيل احتياجات العملاء والمتاجرة وإدارة الميزانية العمومية للمجموعة.

تستخدم المجموعة المنهج القياسي لتحديد رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق. ويتم ربط السجلات المصرفية للمتاجرة بالسوق على أساس يومي كما تستخدم المجموعة هيكل للحدود الموضوعة لإدارة ومراقبة الانكشافات لمخاطر السوق الناتجة من أنشطة المتاجرة. وتستخدم المجموعة أيضًا قيمة المتاجرة المعرضة للمخاطر لتتبع ومراقبة مخاطر تحويل العملات الأجنبية. ووفقا لقواعد بازل 3، يُحدد إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق عن طريق ضرب قيمة رأس المال المحمل لتغطية مخاطر السوق في نسبة 12.5.

يعرض الجدول التالي تفاصيل رأس المال المحمل لتغطية مخاطر السوق بالنسبة للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2024 و31 ديسمبر 2023

(بالألف دينار كويتي)

مخاطر السوق	**31 ديسمبر 2024**	31 ديسمبر 2023	الفارق
مخاطر مركز أسعار الفائدة	**-**	-	-
مخاطر تحويل العملات الأجنبية	**145**	134	11
إجمالي رأس المال المحمل لتغطية مخاطر السوق	**145**	134	11
الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق	**1,813**	1,675	138
إجمالي متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر السوق بنسبة 13.0% (2023: 13.0%)	**236**	218	18

في 31 ديسمبر 2024، كان إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق بمبلغ **1.81 مليون دينار كويتي** (2023: 1.68 مليون دينار كويتي) وقدر إجمالي المتطلبات الرأسمالية بمبلغ **236 ألف دينار كويتي** (2023: 218 ألف دينار كويتي).

إدارة المخاطر

مخاطر التشغيل

تم تصنيف أنشطة الأعمال لدى المجموعة إلى ثلاث مجالات أعمال كما يلي: المتاجرة والمبيعات والخدمات المصرفية التجارية والخدمات المصرفية للأفراد. يتم استخدام أسلوب تسعير تحويلات الأموال الداخلية لدى المجموعة لتوزيع إيرادات الفوائد ومصروفات الفوائد بين مجالات الأعمال المذكورة أعلاه.

يبين الجدول التالي تفاصيل رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل بالنسبة للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2024 و31 ديسمبر 2023:

مخاطر التشغيل كما في 31 ديسمبر 2024 **(بالألف دينار كويتي)**

	متوسط إجمالي الإيرادات عن مدة 3 سنوات	معامل بيتا	رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل
المتاجرة والمبيعات	**50,031**	**%18**	**9,006**
الخدمات المصرفية التجارية	**60,582**	**%15**	**9,087**
الخدمات المصرفية للأفراد	**79,603**	**%12**	**9,552**
الإجمالي	**190,216**		**27,645**
إجمالي الانكشاف المرجح بأوزان مخاطر التشغيل			**345,563**
إجمالي المتطلبات الرأسمالية لتغطية مخاطر التشغيل (بنسبة 13.0%)			**44,923**

مخاطر التشغيل كما في 31 ديسمبر 2023 (بالألف دينار كويتي)

	متوسط إجمالي الإيرادات عن مدة 3 سنوات	معامل بيتا	رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل
المتاجرة والمبيعات	37,608	%18	6,769
الخدمات المصرفية التجارية	61,969	%15	9,295
الخدمات المصرفية للأفراد	80,882	%12	9,706
الإجمالي	180,460		25,770
إجمالي الانكشاف المرجح بأوزان مخاطر التشغيل			322,125
إجمالي المتطلبات الرأسمالية لتغطية مخاطر التشغيل (بنسبة 13.0%)			41,876

وفقا لتعليمات بازل 3، يحتسب إجمالي رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل عن طريق ضرب متوسط إجمالي الإيرادات عن مدة 3 سنوات لمجالات الأعمال في معامل بيتا المحدد مسبقًا. ويحدد إجمالي الانكشاف المرجح بأوزان مخاطر التشغيل عن طريق ضرب رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل في نسبة 12.5. يشمل إجمالي الإيرادات صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات التي لا تحمل فوائد. في 31 ديسمبر 2024، بلغ المتوسط المرجح للانكشاف لمخاطر التشغيل **345.6 مليون دينار كويتي** (2023: 322.1 مليون دينار كويتي) وكان إجمالي المتطلبات الرأسمالية لتغطية مخاطر التشغيل بمبلغ **45 مليون دينار كويتي** (2023: بمبلغ 42 مليون دينار كويتي).

مخاطر أسعار الأسهم في السجلات المصرفية

لا تتداول المجموعة في الأسهم. يتم الاحتفاظ بجميع استثمارات المجموعة في الأسهم في السجلات المصرفية (أي لغير أغراض المتاجرة) ويتم تصنيفها كمدرجة "بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الاخرى"، أي أنها تمثل الموجودات التي يتم شراؤها للاحتفاظ بها لمدة زمنية غير محددة والتي من الممكن بيعها إذا دعت الحاجة للسيولة أو في حالة التغيرات في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار الأسهم. يتم إدراج أرباح وخسائر القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ولا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل بما في ذلك عند البيع. يتم عند البيع إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة من احتياطي القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية. إن القيم العادلة للأدوات المسعرة تستند إلى أسعار الشراء عند الإقفال أو باستخدام السعر الحالي في السوق لتلك الأداة. تم تحديث القيم العادلة للأدوات غير المسعرة التي يتم تقديرها من خلال معدلات السعر /الربحية أو باستخدام سعر/ نسب التدفقات النقدية لتعكس الظروف المحددة لجهة الإصدار. كما أن القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق المشتركة أو صناديق وحدات الاستثمار أو الأدوات الاستثمارية المشابهة تستند إلى آخر سعر شراء معلن/آخر صافي قيمة موجودات معلن. تستخدم المجموعة خدمات التقييم الخارجي عند الضرورة.

يوضح الجدول التالي القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية المحتفظ بها في 31 ديسمبر 2024 و31 ديسمبر 2023 وكذلك الأرباح غير المحققة المتراكمة في احتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية والتأثيرات على رأس المال الرقابي.

المعلومات المتعلقة بمركز أسهم المجموعة في السجل المصرفي كما في 31 ديسمبر 2024

(بالألف دينار كويتي)

	أسهم متداولة علنًا	أسهم متداولة بصورة غير علنية	إجمالي الاستثمارات في أوراق مالية
إجمالي القيمة العادلة للأوراق المالية	**13,932**	**21,391**	**35,323**
أرباح غير محققة من الأوراق المالية (جزء من شريحة حقوق المساهمين العامة 1)	**1,792**	**328**	**2,120**
تفاصيل رأس المال الرقابي			
متطلبات رأس المال الرقابي	**1,950**	**2,995**	**4,945**
تفاصيل البيع			
أرباح محققة من أوراق مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى			-

المعلومات المتعلقة بمركز أسهم المجموعة في السجل المصرفي كما في 31 ديسمبر 2023

(بالألف دينار كويتي)

	أسهم متداولة علنًا	أسهم متداولة بصورة غير علنية	إجمالي الاستثمارات في أوراق مالية
إجمالي القيمة العادلة للأوراق المالية	11,013	21,412	32,425
أرباح غير محققة من الأوراق المالية (جزء من شريحة حقوق المساهمين العامة 1)	860	(1,576)	(716)
تفاصيل رأس المال الرقابي			
متطلبات رأس المال الرقابي	1,542	2,998	4,540
تفاصيل البيع			
أرباح محققة من أوراق مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى			274

إدارة المخاطر

مخاطر أسعار الفائدة في السجلات المصرفية

يتأثر صافي إيرادات الفوائد المستقبلية بالتحركات في أسعار الفائدة. ويتمثل الجزء الرئيسي من إدارة المجموعة لمخاطر السوق في السجلات المصرفية (أي لغير أغراض المتاجرة) في إدارة حساسية صافي إيرادات المجموعة من الفوائد للتغيرات في معدلات الفائدة السوقية. إن حساسية صافي إيرادات الفائدة للتغيرات في سعر الفائدة مصفح عنها في الإيضاح 24 (ب) حول البيانات المالية المجمعة.

مخاطر الائتمان المتعلقة بالأطراف المقابلة

قامت المجموعة بتطوير مجموعة من السياسات والعمليات المرتبطة بالمخاطر لتحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان المتعلقة بالأطراف المقابلة ورفع التقارير عنها. تتكامل هذه السياسات مع إدارة مخاطر الائتمان وتم تطبيقها لوضع الحدود الداخلية فيما يتعلق بالحد الأقصى من الانكشافات بناء على التصنيف الائتماني للطرف المقابل. حيث ترتبط الأطراف المقابلة ذات درجات التصنيف العالية بانكشافات الحدود الأعلى، في حين يقتصر ارتباط العملاء ذوي درجات التصنيف الائتماني الأقل بانكشافات المستويات المنخفضة. وقد تم تحديد هذه الحدود بناء على احتمالية التعثر المرتبطة بكل درجة من درجات المخاطر المتعلقة بالمقترضين. وفي ضوء احتمالات التعثر، تسعى المجموعة إلى الحد من تكبد خسائر غير متوقعة.

بالنسبة لعقود تحويل العملات الأجنبية، فقد تم إعداد هيكل الحدود بناء على أجل العقد والمخاطر المترتبة على التقلب المتعلق بالعقود الأساسية. وقد تم إعداد هياكل الحدود المتعلقة بالأطراف المقابلة حسب المنتج بما في ذلك الحدود الموضوعة لتحوط مخاطر التسوية.

سياسة المكافآت

لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على التقرير السنوي – جزء حوكمة الشركات.

نموذج الإفصاحات العامة عن نسبة الرفع المالي

وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي (التعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/ ب س/ 342/ 2015)، يجب على البنوك الكويتية الحفاظ على نسبة رفع مالي قدرها 3% كحد أدنى. يتم احتساب نسبة الرفع المالي كنسبة من الشريحة 1 من رأس المال وفقا لقواعد بازل 3 إلى إجمالي الانكشاف. يمثل إجمالي الانكشاف مجموع الانكشافات داخل وخارج الميزانية العمومية بعد تعديل معامل التحويل الائتماني.

نموذج الإفصاحات العامة عن نسبة الرفع المالي (تتمة)

(بالألف دينار كويتي)

		31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023	الفارق
	الانكشافات داخل الميزانية العمومية			
.1	البنود داخل الميزانية (باستثناء المشتقات ومعاملات تمويل الأوراق المالية ولكنها مشتملة على الضمانات)	**7,480,148**	7,174,632	305,516
.2	(مبالغ الموجودات المخصومة عند تحديد الشريحة 1 من رأس المال وفقا لقواعد بازل 3)	**-**	-	-
.3	**إجمالي الانكشافات داخل الميزانية (باستثناء المشتقات ومعاملات تمويل الأوراق المالية) (مجموع البنود 1 و2)**	**7,480,148**	7,174,632	305,516
	انكشافات المشتقات			
.4	تكلفة الاستبدال المرتبطة بجميع معاملات المشتقات (أي بالصافي بعد هامش فروق النقد المؤهلة)	**-**	-	-
.5	المبالغ المضافة إلى الانكشاف المحتمل المستقبلي المرتبطة بجميع معاملات المشتقات	**-**	-	-
.6	الإجمالي لضمانات المشتقات المقدمة والمخصومة من موجودات الميزانية العمومية طبقًا لإطار العمل المحاسبي التشغيلي	**-**	-	-
.7	(الخصومات لموجودات الأرصدة المدينة لهامش فروق النقد المقدم في معاملات المشتقات)	**-**	-	-
.8	(المراكز المقابلة المركزية المعفاة لانكشافات التداول التي تم مقاصتها للعملاء)	**-**	-	-
.9	المبلغ الاسمي المعدل الفعلي للمشتقات الائتمانية المكتتبة	**-**	-	-
.10	(المبادلات الاسمية الفعلية المعدلة والخصومات الإضافية للمشتقات الائتمانية المكتتبة)	**-**	-	-
.11	**إجمالي انكشافات المشتقات (مجموع البنود من 4 إلى 10)**	**-**	-	-
	انكشافات معاملات تمويل الأوراق المالية	**-**	-	-
.12	إجمالي موجودات معاملات تمويل الأوراق المالية (دون أي تحقق للمقاصة)	**-**	-	-
.13	(المبالغ المقاصة للأرصدة النقدية الدائنة والمدينة من إجمالي موجودات معاملات تمويل الأوراق المالية)	**-**	-	-
.14	انكشافات الأطراف المقابلة المركزية لموجودات معاملات تمويل الأوراق المالية	**-**	-	-
.15	انكشافات معاملات الوكلاء	**-**	-	-
.16	**إجمالي انكشافات معاملات تمويل الأوراق المالية (مجموع البنود من 12 إلى 15)**	**-**	-	-
	انكشافات أخرى خارج الميزانية			
.17	انكشاف خارج الميزانية (قبل تطبيق معامل التحويل الائتماني)	**3,053,332**	2,975,881	77,451
.18	(تعديلات لتعكس التحويل إلى المبالغ الائتمانية المكافئة)	**(1,992,643)**	(2,035,495)	42,852
.19	**البنود خارج الميزانية (مجموع البندين 17 و18)**	**1,060,690**	940,386	120,303
	رأس المال وإجمالي الانكشافات			
.20	الشريحة 1 من رأس المال	**833,603**	827,353	6,250
.21	إجمالي الانكشافات (مجموع البنود 3 و11 و16 و19)	**8,540,838**	8,115,018	425,819
	نسبة الرفع المالي			
.22	**نسبة الرفع المالي طبقًا لتعليمات بازل 3 (الشريحة 1 من رأس المال (20) / إجمالي الانكشافات (21))**	**%9.76**	%10.20	(%0.44)

نموذج الإفصاحات العامة عن نسبة الرفع المالي (تتمة)

يعرض الجدول التالي مطابقة الموجودات داخل الميزانية العمومية وفقا للبيانات المالية المجمعة المصدرة بالإضافة إلى إجمالي مبلغ الانكشاف ضمن قياس نسبة الرفع.

ملخص المقارنة بين الموجودات المحاسبية وقياس الانكشاف لنسبة الرفع

(بالألف دينار كويتي)

		31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023	الفارق
1.	إجمالي الموجودات المجمعة وفقا للبيانات المالية المصدرة	**7,480,148**	7,174,632	305,516
2.	تعديل للاستثمارات في المؤسسات المصرفية أو المالية أو شركات التأمين أو التجارية المجمعة للأغراض المحاسبية ولكن خارج نطاق التجميع الرقابي	**-**	-	-
3.	تعديل للموجودات على سبيل الأمانة المحققة في الميزانية العمومية وفقا لإطار العمل المحاسبي التشغيلي ولكن المستبعدة من قياس الانكشاف لنسبة الرفع	**-**	-	-
4.	تعديلات للأدوات المالية المشتقة	**-**	-	-
5.	تعديل لمعاملات تمويل الأوراق المالية (أي التزام إعادة الشراء والمعاملات المماثلة من الإقراض المكفول بضمان)	**-**	-	-
6.	تعديل للبنود خارج الميزانية (أي التحويل إلى المبالغ الائتمانية المكافئة للانكشافات خارج الميزانية)	**1,060,690**	940,386	120,303
7.	تعديلات أخرى	**-**	-	-
8.	**الانكشاف لنسبة الرفع**	**8,540,838**	8,115,018	425,819

04 البيانات المالية المجمعة

- تقرير مراقبي الحسابات المستقلين 120
- بيان الدخل المجمع 124
- بيان الدخل الشامل المجمع 125
- بيان المركز المالي المجمع 126
- بيان التدفقات النقدية المجمع 127
- بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع 128
- إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة 129

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى حضرات السادة المساهمين
بنك الخليج ش.م.ك.ع.

إرنست ويونغ
العيبان والعصيمي وشركاهم

ص.ب. 74
برج الشايع – الطابق 16و17
شارع السور – المرقاب
الصفاة 13001 – دولة الكويت

هاتف: 2295 5000 - 2245 2880 965 +
فاكس: 2245 6419 965 +
kuwait@kw.ey.com
ey.com

ديلويت وتوش
الوزان وشركاه

شارع أحمد الجابر، الشرق
مجمع دار العوضي– الدور السابع والتاسع
ص.ب : 20174 الصفاة 13062
الكويت
هاتف : 2243 8060 - 2240 8844 965 +
فاكس : 2245 2080 - 2240 8855 965 +
www.deloitte.com

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لبنك الخليج ش.م.ك. ع. ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليها معاً بـ "المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2024 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك معلومات السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة من جميع النواحي المادية عن المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2024 وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية – معايير المحاسبة المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقا لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في تقريرنا في قسم "مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة". ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية الدولي للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) (الميثاق"). وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لمتطلبات الميثاق وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، في حكمنا المهني، هي تلك الأمور التي كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. وتم عرض هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل وإبداء رأينا حولها دون إبداء رأي منفصل حول هذه الأمور.

خسائر الائتمان للقروض والسلف

يتم تسجيل خسائر الائتمان للقروض والسلف "التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى العملاء والبنوك إما وفقاً لخسائر الائتمان المتوقعة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية :9 الأدوات المالية (المعيار الدولي للتقارير المالية " والمحددة التزاماً بتعليمات (9) بنك الكويت المركزي أو المخصص المطلوب أيهما أعلى وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي حول تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب المخصص المتعلق بها "قواعد بنك الكويت المركزي")، كما هو مفصح عنها في السياسات المحاسبية ضمن الإيضاحين 2 و 12 حول البيانات المالية المجمعة.

إن الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمحددة طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي يعتبر سياسة محاسبية معقدة وتتطلب إصدار أحكام جوهرية عند تطبيقها. تستند خسائر الائتمان المتوقعة إلى أحكام الإدارة التي يتم اتخاذها لتقييم الزيادة الجوهرية في خسائر الائتمان وتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى عدة مراحل وتحديد وقوع حالات التعثر وإعداد نماذج تقييم احتمالية تعثر العملاء وتقدير التدفقات النقدية الناتجة من إجراءات الاسترداد أو تحقق الضمانات.

إن الاعتراف بالمخصص المحدد مقابل التسهيل منخفض القيمة طبقا لقواعد بنك الكويت المركزي يستند إلى تعليمات بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص المعترف به بالإضافة إلى أي مخصص إضافي يتم تسجيله استنادا إلى تقدير الإدارة حول التدفقات النقدية المتوقعة المتعلقة بذلك التسهيل الائتماني.

نظراً لأهمية التسهيلات الائتمانية وما يرتبط بها من حالات عدم التأكد حول التقديرات والأحكام التي يتم اتخاذها من قبل الإدارة في تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى مراحل مختلفة والتعديلات على نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، حيثما ينطبق ذلك، فإن هذا الأمر يعد أحد أمور التدقيق الرئيسية.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها تقييم عملية وضع وتنفيذ أدوات الرقابة على المدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل المجموعة في تطوير النماذج وحوكمتها بالإضافة إلى أدوات الرقابة الخاصة بالمراجعة والتي تستند إليها الإدارة في تحديد التصنيف المرحلي ومدى كفاية خسائر الائتمان.

بالنسبة لخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمحددة طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، قمنا باختيار عينات من تسهيلات الائتمان القائمة كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة وقد اشتملت على التسهيلات الائتمانية المعاد جدولتها كما قمنا بتقييم كيفية قيام المجموعة بتحديد الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان والأساس المترتب على ذلك لتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى مراحل مختلفة. وتم الاستعانة بالمتخصصين لدينا لتقييم احتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر وقيمة التعرض عند التعثر حيثما ينطبق ذلك، والتوجيهات التي تم مراعاتها من قبل الإدارة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة أخذا في الاعتبار تعليمات بنك الكويت المركزي. وبالنسبة لعينة من التسهيلات الائتمانية، قمنا باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة بما في ذلك أهلية وقيمة الضمان التي تم مراعاتها في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة المستخدمة من قبل المجموعة. كما قمنا تقييم المدخلات والافتراضات المتعددة المستخدمة من قبل إدارة المجموعة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة.

إضافة إلى ذلك، وبالنسبة لمتطلبات المخصصات التي حددتها قواعد بنك الكويت المركزي، قمنا بتقييم معايير تحديد ما إذا كان هناك ضرورة لاحتساب أية خسائر ائتمان طبقا للتعليمات ذات الصلة حيثما ينطبق ذلك . وبالنسبة للعينات المختارة والتي اشتملت على التسهيلات الائتمانية المعاد جدولتها، قمنا بالتحقق مما إذا كانت إدارة المجموعة قد قامت بتحديد كافة حالات انخفاض القيمة. وبالنسبة للعينات المختارة التي اشتملت أيضاً على تسهيلات ائتمانية منخفضة القيمة، قمنا أيضاً بتقييم الضمان وأعدنا إجراء عمليات احتساب المخصصات الناتجة.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2024

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2024 ، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات حولها لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى ولا نعبر عن أي تأكيد أو نتيجة تدقيق حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية المجمعة أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها.

وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى حضرات السادة المساهمين

بنك الخليج ش.م.ك.ع.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية – معايير المحاسبة المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح ، متى كان ذلك مناسباً عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائمًا باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكامًا مهنيةً وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكا جوهرياً حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو تعديل رأينا في حالة عدم ملاءمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.
- تخطيط وتنفيذ عملية تدقيق المجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو وحدات الأنشطة التجارية داخل المجموعة كأساس لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. ونحن مسؤولون عن إبداء التوجيهات والمراجعة والإشراف على أعمال التدقيق لأغراض تدقيق المجموعة. ونتحمل المسؤولية فقط عن رأي التدقيق.

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

نزود أيضا المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبلغهم أيضا بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة للحد من التهديدات والتدابير المطبقة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا نفصح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو ، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمرا ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

فيفي رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر. وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2 رب ر ب إ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 والتعديلات اللاحقة له ورقم 2 ر ب /2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 والتعديلات اللاحقة له على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. وحسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا، لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2 ،رب، ر ب / 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 والتعديلات اللاحقة له ورقم /2/ ر ب 2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 والتعديلات اللاحقة له على التوالي، والقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، أو لعقد التأسيس وللنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

عبدالكريم عبدالله السمدان

سجل مراقبي الحسابات رقم 208 فئة أ

إرنست ويونغ

العيبان والعصيمي وشركاهم

علي بدر الوزان

سجل مراقبي الحسابات رقم 246 فئة أ

ديلويت وتوش – الوزان وشركاه

10 فبراير 2025

الكويت

بيان الدخل المجمع

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

	إيضاحات	2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
إيرادات فوائد	4	**403,476**	369,967
مصروفات فوائد	5	**(247,228)**	(219,530)
صافي إيرادات فوائد		**156,248**	150,437
صافي أتعاب وعمولات	6	**25,617**	26,268
صافي أرباح من التعامل بالعملات الأجنبية والأدوات المالية المشتقة		**10,567**	10,332
إيرادات توزيعات أرباح		**1,001**	1,010
إيرادات أخرى		**5,895**	2,214
إيرادات التشغيل		**199,328**	190,261
مصروفات موظفين		**53,489**	53,871
تكاليف إشغال		**2,779**	2,989
استهلاك		**8,116**	7,169
مصروفات أخرى		**28,202**	22,818
مصروفات التشغيل		**92,586**	86,847
ربح التشغيل قبل المخصصات / خسائر انخفاض القيمة		**106,742**	103,414
تحميل (إفراج عن) مخصصات:			
– محددة	7	**81,188**	40,777
– عامة	12 g18	**(46,275)**	(584)
استردادات قروض، بالصافي بعد الشطب	12	**8,651**	(11,601)
صافي مخصص موجودات مالية أخرى	9 g13	**(62)**	(103)
خسائر انخفاض قيمة موجودات أخرى	14	**-**	68
		43,502	28,557
ربح التشغيل		**63,240**	74,857
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	22	**240**	295
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي		**633**	749
ضريبة دعم العمالة الوطنية		**1,572**	1,853
الزكاة		**623**	749
ربح السنة		**60,172**	71,211
ربحية السهم			
الأساسية والمخففة (فلس)	8	**16**	20

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 تشكل جزءًا من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل الشامل المجمع

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

	2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
ربح السنة	**60,172**	71,211
إيرادات شاملة أخرى		
بنود لن يتم إعادة تصنيفها لاحقا إلى بيان الدخل المجمع:		
صافي التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات في أوراق مالية – أسهم	**2,836**	(1,991)
إعادة تقييم مباني ومعدات	**(371)**	(180)
إيرادات (خسائر) شاملة أخرى للسنة	**2,465**	(2,171)
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	**62,637**	69,040

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 تشكل جزءًا من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان المركز المالي المجمع

كما في 31 ديسمبر 2024

	إيضاحات	2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
الموجودات			
نقد ونقد معادل	9	**1,387,876**	1,093,757
سندات خزينة حكومة الكويت	10	**2,500**	16,500
سندات بنك الكويت المركزي	11	**140,031**	337,715
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	9	**135,468**	180,981
قروض وسلف	12	**5,466,938**	5,196,622
استثمارات في أوراق مالية	13	**204,625**	191,420
موجودات أخرى	14	**101,762**	118,154
مباني ومعدات		**40,948**	39,483
مجموع الموجودات		**7,480,148**	7,174,632
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
المستحق إلى بنوك	15	**365,430**	256,354
ودائع من المؤسسات المالية	15	**944,513**	1,148,583
ودائع العملاء	16	**4,656,680**	4,219,259
أموال مقترضة أخرى	17	**519,824**	570,062
مطلوبات أخرى	18	**160,098**	163,574
إجمالي المطلوبات		**6,646,545**	6,357,832
حقوق الملكية			
رأس المال	19	**380,250**	362,143
أسهم منحة موصى بها	22	**19,013**	18,107
احتياطي إجباري	20	**66,862**	60,538
علاوة إصدار أسهم	20	**186,937**	186,937
احتياطي إعادة تقييم عقارات	20	**17,603**	17,974
احتياطي القيمة العادلة		**2,120**	(716)
أرباح مرحلة		**163,195**	171,817
		835,980	816,800
أسهم خزينة	21	**(2,377)**	-
إجمالي حقوق الملكية		**833,603**	816,800
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**7,480,148**	7,174,632

بدر ناصر الخرافي

(رئيس مجلس الإدارة)

وليد خالد مندني

(الرئيس التنفيذي بالوكالة)

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 تشكل جزءًا من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المجمع

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

	إيضاحات	2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
أنشطة التشغيل			
ربح السنة قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والضرائب		**63,240**	74,857
تعديلات:			
إيرادات توزيعات أرباح		**(1,001)**	(1,010)
استهلاك		**8,116**	7,169
مخصصات خسائر قروض	18g 12g 7	**34,913**	40,193
صافي مخصص موجودات مالية أخرى	13g 9	**(62)**	(103)
خسائر انخفاض قيمة موجودات أخرى	14	**-**	68
التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل قبل التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل		**105,206**	121,174
النقص/ (الزيادة) في موجودات التشغيل:			
سندات خزينة حكومة الكويت		**14,000**	5,500
سندات بنك الكويت المركزي		**197,684**	(12)
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى		**45,514**	(49,724)
قروض وسلف		**(291,824)**	(109,434)
موجودات أخرى		**10,754**	14,708
الزيادة / (النقص) في مطلوبات التشغيل:			
المستحق إلى بنوك		**109,076**	(233,297)
ودائع من المؤسسات المالية		**(204,070)**	373,972
ودائع عملاء		**437,421**	(27,578)
مطلوبات أخرى		**(16,609)**	37,665
ضرائب مدفوعة		**(3,340)**	(2,870)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل		**403,812**	130,104
أنشطة الاستثمار			
شراء استثمارات في أوراق مالية		**(285,517)**	(191,626)
متحصلات من بيع/استحقاق استثمارات في أوراق مالية		**280,847**	128,680
شراء مباني ومعدات		**(9,952)**	(8,172)
إيرادات توزيعات أرباح مستلمة		**1,001**	1,010
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار		**(13,621)**	(70,108)
أنشطة التمويل			
متحصلات من إصدار أسهم حقوق الأولوية	19	**-**	60,000
تكلفة إصدار أسهم حقوق الأولوية		**-**	(264)
صافي المتحصلات من أموال مقترضة أخرى	17	**(50,238)**	76,136
توزيعات أرباح مدفوعة	22	**(43,457)**	(32,005)
شراء أسهم خزينة	21	**(2,377)**	-
متحصلات من بيع أسهم خزينة		**-**	6
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / الناتجة من أنشطة التمويل		**(96,072)**	103,873
صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل		**294,119**	163,869
النقد والنقد المعادل في 1 يناير		**1,093,757**	929,888
النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر	9	**1,387,876**	1,093,757
معلومات إضافية عن التدفقات النقدية			
فوائد مستلمة		**405,595**	362,934
فوائد مدفوعة		**250,149**	192,070

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 تشكل جزءًا من هذه البيانات المالية المجمعة.

	رأس المال	أسهم منحة موصى بها	الاحتياطيات						أسهم خزينة	المجموع
			احتياطي إجباري	علاوة إصدار أسهم	احتياطي إعادة تقييم عقارات	احتياطي القيمة العادلة	أرباح مرحلة	الإجمالي الفرعي للاحتياطيات		
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
في 1 يناير 2023	320,053	16,003	53,052	153,024	18,154	1,549	158,188	383,967	-	720,023
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	71,211	71,211	-	71,211
خسائر شاملة أخرى للسنة	-	-	-	-	(180)	(1,991)	-	(2,171)	-	(2,171)
إجمالي (الخسائر) الإيرادات الشاملة للسنة	-	-	-	-	(180)	(1,991)	71,211	69,040	-	69,040
أسهم حقوق الأولوية مصدرة (إيضاح 19)	26,087	-	-	33,913	-	-	-	33,913	-	60,000
تكلفة إصدار أسهم حقوق الأولوية	-	-	-	-	-	-	(264)	(264)	-	(264)
توزيعات أرباح مدفوعة (إيضاح 22)	-	-	-	-	-	-	(32,005)	(32,005)	-	(32,005)
إصدار أسهم منحة (إيضاح 22)	16,003	(16,003)	-	-	-	-	-	-	-	-
أرباح محققة من أوراق مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	-	-	-	-	-	(274)	274	-	-	-
ربح من بيع أسهم خزينة	-	-	-	-	-	-	6	6	-	6
الاستقطاع إلى الاحتياطي	-	-	7,486	-	-	-	(7,486)	-	-	-
أسهم منحة موصى بها (إيضاح 22)	-	18,107	-	-	-	-	(18,107)	(18,107)	-	-
في 31 ديسمبر 2023	362,143	18,107	60,538	186,937	17,974	(716)	171,817	436,550	-	816,800
في 1 يناير 2024	**362,143**	**18,107**	**60,538**	**186,937**	**17,974**	**(716)**	**171,817**	**436,550**	**-**	**816,800**
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	60,172	60,172	-	60,172
(خسائر) إيرادات شاملة أخرى للسنة	-	-	-	-	(371)	2,836	-	2,465	-	2,465
إجمالي (الخسائر) الإيرادات الشاملة للسنة	-	-	-	-	(371)	2,836	60,172	62,637	-	62,637
توزيعات أرباح مدفوعة (إيضاح 22)	-	-	-	-	-	-	(43,457)	(43,457)	-	(43,457)
إصدار أسهم منحة (إيضاح 22)	18,107	(18,107)	-	-	-	-	-	-	-	-
شراء أسهم خزينة	-	-	-	-	-	-	-	-	(2,377)	(2,377)
الاستقطاع إلى الاحتياطي	-	-	6,324	-	-	-	(6,324)	-	-	-
أسهم منحة موصى بها (إيضاح 22)	-	19,013	-	-	-	-	(19,013)	(19,013)	-	-
في 31 ديسمبر 2024	**380,250**	**19,013**	**66,862**	**186,937**	**17,603**	**2,120**	**163,195**	**436,717**	**(2,377)**	**833,603**

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

1. التأسيس والتسجيل

إن بنك الخليج ("البنك") هو شركة مساهمة عامة تم تأسيسها في دولة الكويت بتاريخ 29 أكتوبر 1960 وتسجيلها كمصرف لدى بنك الكويت المركزي. يتم إدراج أسهم البنك في بورصة الكويت. يقع المكتب المسجل للبنك في شارع مبارك الكبير، ص.ب. 3200، 13032 الصفاة، مدينة الكويت.

خلال سنة 2023، تم تأسيس شركة تابعة مملوكة بنسبة 100٪، وهي شركة الخليج كابيتال للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة) برأسمال مصرح به ومصدر ومدفوع بالكامل بقيمة **10,000 ألف دينار كويتي** لغرض العمل في أنشطة الأوراق المالية.

يشار إلى البنك وشركته التابعة معاً بـ ("المجموعة") في هذه البيانات المالية المجمعة.

تم التصريح بإصدار البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 وفقًا لقرار مجلس الإدارة بتاريخ 14 يناير 2025. لدى الجمعية العمومية السنوية للمساهمين صلاحية تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

إن الأنشطة الرئيسية للمجموعة مبينة في إيضاح 27.

2. السياسات المحاسبية الهامة

2.1 أساس الإعداد

يتم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات في أوراق مالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والأدوات المالية المشتقة والأرض ملك حر والمباني المقاسة بالقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للمجموعة، مقربة إلى أقرب ألف (ألف دينار كويتي)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

2.2 بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لتعليمات مؤسسات الخدمات المالية الصادرة عن بنك الكويت المركزي في دولة الكويت. تتطلب هذه التعليمات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية ("معايير المحاسبة") مع التعديل المتعلق بقياس خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقاً لخسائر الائتمان المتوقعة المحتسبة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 – "الأدوات المالية" التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات وفقاً لمتطلبات تعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى؛ إلى جانب التأثير الناتج على الإفصاحات ذات الصلة.

يشار إلى الإطار المذكور أعلاه فيما يلي بـ "المعايير الدولية للتقارير المالية المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة في دولة الكويت".

2.3 عرض البيانات المالية المجمعة

تقوم المجموعة بعرض بيان مركزها المالي حسب ترتيب السيولة بشكل عام. يتم عرض تحليل يتعلق بالاسترداد أو التسوية في إيضاح 24 (د).

2.4 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

إن السياسات المحاسبية المطبقة مماثلة لتلك المستخدمة في السنة السابقة. لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي معايير أو تفسيرات أو تعديلات صادرة ولكن لم تسر بعد.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات (تتمة)

أصبحت التعديلات التالية على المعايير المحاسبية الحالية للمعايير الدولية للتقارير المالية سارية للفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2024:

- تصنيف المطلوبات كمطلوبات متداولة أو غير متداولة والمطلوبات غير المتداولة مع التعهدات – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1
- التزام التأجير في عمليات البيع وإعادة التأجير – تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 16
- الإفصاح: ترتيبات تمويل الموردين – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7

لم يكن لأي من هذه التعديلات تأثير على البيانات المالية المجمعة للمجموعة في 31 ديسمبر 2024.

2.5 أساس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للبنك وشركته التابعة كما في 31 ديسمبر من كل سنة.

الشركات التابعة هي المنشآت التي يسيطر عليها البنك. تتحقق السيطرة عندما يتعرض البنك لمخاطر، أو يكون له حقوق في العائدات المتغيرة من مشاركته في الشركة المستثمر فيها ويكون له القدرة على التأثير على تلك العائدات من خلال سيطرته على الشركة المستثمر فيها. يعيد البنك تقييم مدى سيطرته على الشركة المستثمر فيها إذا كانت المعلومات والظروف تشير إلى وقوع تغيرات في واحد أو أكثر من عوامل السيطرة الثلاثة. يتم تجميع البيانات المالية للشركات التابعة في هذه البيانات المالية المجمعة على أساس كل بند على حدة من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة حتى تاريخ توقف تلك السيطرة.

يتم إعداد البيانات المالية المجمعة بواسطة سياسات محاسبية متسقة للمعاملات المماثلة والأحداث الأخرى في ظروف مماثلة استناداً إلى المعلومات المالية للشركات التابعة. يتم استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصروفات بين شركات المجموعة بالكامل. يتم أيضاً استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة من المعاملات فيما بين شركات المجموعة بالكامل.

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

أ. الأدوات المالية

تصنيف الأدوات المالية

تقوم المجموعة عند الاعتراف المبدئي بتصنيف موجوداتها المالية كموجودات مقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (مع أو دون إعادة إدراج الأرباح أو الخسائر إلى الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف بأدوات الدين وأدوات حقوق الملكية على التوالي)، وبالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. تحدد المجموعة تصنيف الموجودات المالية استنادا إلى نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله إدارة الموجودات وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية الخاصة بها.

تقييم نموذج الأعمال

يعكس نموذج الأعمال كيفية إدارة المجموعة للموجودات المالية لتحقيق تدفقات نقدية. ويقصد بذلك ما إذا كان هدف المجموعة يقتصر فقط على تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل كلا من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناتجة من بيع الموجودات. وفي حالة عدم إمكانية تطبيق أي من الهدفين (كأن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، يتم حينها تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج أعمال "البيع" وقياسها وفقا للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة على أساس كل أداة على حدة ولكن على مستوى أعلى من المحافظ المجمعة ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال وكيفية رفع التقارير إلى موظفي الإدارة العليا للمنشأة؛ و
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وبالأخص طريقة إدارة تلك المخاطر.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أ. الأدوات المالية (تتمة)

تصنيف الأدوات المالية (تتمة)

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون وضع نموذج "السيناريو الأسوأ" أو "سيناريو حالات الضغط" في الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للمجموعة، لن تغير المجموعة من تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، ولكنها ستدرج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحدثة أو المشتراة مؤخراً في الفترات المستقبلية.

اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط

عندما يكون نموذج الأعمال مرتبطا بالاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع معًا، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تمثل مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط ("اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط"). لأغراض هذا الاختبار، يُعرف " أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، في حالة مدفوعات أصل المبلغ أو إطفاء القسط/الخصم).

عند إجراء هذا التقييم، تضع المجموعة في اعتبارها ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تتوافق مع ترتيب الإقراض الأساسي؛ أي ما إذا كانت الفائدة تتضمن فقط المقابل لقاء القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى وما إذا كان هامش الربح يتوافق مع ترتيب الإقراض الأساسي. عندما تؤدي الشروط التعاقدية إلى التعرض للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية بما لا يتوافق مع ترتيب الإقراض الأساسي، يتم تصنيف الأصل المالي ذي الصلة وقياسه وفقا للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تقوم المجموعة بإعادة التصنيف فقط عند تغير نموذج أعمالها المختص بإدارة تلك الموجودات. يتم إعادة التصنيف اعتبارا من بداية فترة البيانات المالية المجمعة الأولى التالية للتغيير. من المتوقع أن تكون هذه التغيرات غير متكررة بشكل كبير ولم يقع أي منها خلال السنة.

الاعتراف/إلغاء الاعتراف

يتم الاعتراف بالأصل المالي أو الالتزام المالي وفقاً للقيمة العادلة عندما تصبح المجموعة طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة. تضاف أو تخصم تكاليف المعاملات فقط فيما يتعلق بتلك الأدوات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل المجمع.

يتم إدراج كافة مشتريات ومبيعات الموجودات المالية بالطريقة الاعتيادية باستخدام طريقة تاريخ التسوية المحاسبية؛ أي تاريخ استلام المجموعة أو تسليمها للموجودات. يتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في بيان الدخل المجمع أو في بيان الدخل الشامل المجمع وفقًا للسياسة المطبقة على الأداة ذات الصلة. إن المشتريات أو المبيعات بالطريقة الاعتيادية هي عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده بصفة عامة وفقًا للوائح أو الأعراف السائدة في السوق.

لا يتم الاعتراف بالأصل المالي (كليًا أو جزئيًا):

- عند انتهاء الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل، أو
- عندما تحتفظ المجموعة بالحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل ولكن تتحمل المجموعة التزامًا بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف آخر بموجب ترتيب "القبض والدفع"، أو
- عندما تقوم المجموعة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل وعندما إما (أ) أن تقوم المجموعة بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) ألا تقوم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنها فقدت السيطرة على الأصل.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أ. الأدوات المالية (تتمة)

الاعتراف/إلغاء الاعتراف (تتمة)

عندما تقوم المجموعة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من أصل أو الدخول في ترتيب القبض والدفع فإنها تقوم بتقييم إلى أي مدى كانت تحتفظ بمخاطر ومزايا الملكية. وإذا لم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بالمخاطر والمزايا الهامة للأصل أو لم تفقد السيطرة على الأصل، تستمر المجموعة في تسجيل الأصل المحول بمقدار استمرارها في هذا الأصل. يتم قياس السيطرة المستمرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول وفقاً للقيمة الدفترية الأصلية للأصل والحد الأقصى للمقابل الذي يتعين على المجموعة سداده، أيهما أقل.

عندما يأخذ استمرار السيطرة شكل خيار مكتوب و/ أو مشترى (بما في ذلك الخيار الذي تتم تسويته نقداً أو مخصص مماثل) للأصل المحول، فإن مقدار استمرار المجموعة في السيطرة هو قيمة الأصل المحول الذي يجوز للمجموعة إعادة شرائه، وذلك باستثناء إذا كان الخيار خيار شراء مكتوب (بما في ذلك الخيار الذي تتم تسويته نقداً أو مخصص مماثل) لأصل يتم قياسه وفقاً للقيمة العادلة، فإن مدى استمرار المجموعة في السيطرة محدد بالقيمة العادلة للأصل المحول أو سعر ممارسة الخيار، أيهما أقل.

لا يتم الاعتراف بالتزام مالي عند الإعفاء من الالتزام المرتبط بالمطلوبات أو إلغاؤه أو انتهاء سريانه. عند استبدال التزام مالي قائم بالتزام آخر من نفس المقرض بشروط مختلفة بصورة جوهرية أو يتم تعديل شروط الالتزام القائم بصورة جوهرية، يتم معاملة مثل هذا الاستبدال أو التعديل كإلغاء اعتراف بالالتزام الأصلي واعتراف بالتزام جديد ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي (أو جزء من الالتزام المالي) المطفأ أو المحول إلى طرف آخر والمقابل المدفوع، بما في ذلك أي موجودات غير نقدية محولة أو مطلوبات مقدرة ضمن بيان الدخل المجمع.

قياس الأدوات المالية

يتم مبدئياً الاعتراف بكافة الأدوات المالية بالقيمة العادلة. تدرج تكاليف المعاملة فقط بالنسبة لتلك الأدوات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تصنف المجموعة موجوداتها المالية إلى فئات القياس التالية:

- التكلفة المطفأة؛ أو
- القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى؛ أو
- القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة

يقاس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشرطين التاليين ولا يتم تصنيفه كمدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تمثل مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط على أصل المبلغ القائم.

يتم تصنيف النقد والنقد المعادل وسندات خزينة حكومة الكويت وسندات بنك الكويت المركزي والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والقروض والسلف وبعض الاستثمارات في أوراق الدين المالية وبعض الموجودات الأخرى كموجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي كما يتم عرضها بالصافي بعد خسائر الائتمان المتوقعة. يتم إدراج إيرادات الفوائد الناتجة من هذه الموجودات المالية ضمن "إيرادات فوائد" بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أ. الأدوات المالية (تتمة)

أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

يتم قياس أداة الدين وفقا للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في حالة استيفائها الشرطين التاليين ولا يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يتحقق هدفه من خلال تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تمثل مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط على أصل المبلغ القائم.

يتم تسجيل الحركات في القيمة الدفترية من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى باستثناء الاعتراف بأرباح أو خسائر انخفاض القيمة وإيرادات الفوائد وأرباح أو خسائر تحويل العملات الأجنبية للتكلفة المطفأة للأداة والتي يتم تسجيلها في بيان الدخل المجمع. عند إلغاء الاعتراف بأداة الدين، يعاد تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقا ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى من حقوق الملكية إلى بيان الدخل المجمع، ويتم تسجيلها ضمن "أرباح محققة من بيع استثمارات في أوراق مالية". يتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية ضمن "إيرادات فوائد" بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي.

بالنسبة لكافة الموجودات المالية الأخرى التي لا تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، فيتم قياسها وفقا للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. وبالنسبة للربح أو الخسارة من أدوات الدين التي تقاس لاحقا وفقا للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي لا تشكل جزءا من علاقة تحوط، فيتم تسجيلها في بيان الدخل المجمع وعرضها في بيان الدخل المجمع ضمن "صافي إيرادات المتاجرة" في الفترة التي تنشأ فيها.

أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

إن أدوات حقوق الملكية هي الأدوات التي تستوفي تعريف حقوق الملكية من وجهة نظر جهة الإصدار؛ أي الأدوات التي لا تتضمن التزاماً تعاقدياً بالسداد والتي تثبت حصة تخريدية في صافي موجودات جهة الإصدار. تقيس المجموعة لاحقاً كافة أدوات حقوق الملكية وفقا للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر باستثناء في الحالات التي اختارت فيها إدارة المجموعة عند الاعتراف المبدئي تصنيف الاستثمار في الأسهم المدرج بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى على نحو غير قابل للإلغاء. تتمثل سياسة المجموعة في تصنيف الاستثمارات في الأسهم كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عند الاحتفاظ بتلك الاستثمارات لأغراض بخلاف تحقيق عوائد استثمارية. في حالة اللجوء إلى ذلك الاختيار، يتم تسجيل أرباح وخسائر القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ولا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجمع، بما في ذلك عند البيع. يتم تحديد هذا التصنيف لكل أداة على حدة. لا تخضع أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى لتقييم انخفاض القيمة. وعند البيع، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة من احتياطي القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع. يتم تسجيل توزيعات الأرباح، عندما تمثل عائداً على تلك الاستثمارات، في بيان الدخل المجمع كـ "إيرادات توزيعات أرباح" عندما يثبت حق المجموعة في استلام المدفوعات.

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات المالية كمحتفظ بها لغرض المتاجرة إذا تم شراؤها أو إصدارها بصورة رئيسية لغرض تحقيق أرباح قصيرة الأجل من خلال أنشطة المتاجرة أو عندما تشكل جزءاً من محفظة أدوات مالية مدارة معًا، في حالة توافر دليل على وجود نمط حديث لتحقيق الأرباح قصيرة الأجل. يتم تسجيل وقياس الموجودات المحتفظ بها لغرض المتاجرة في بيان المركز المالي المجمع وفقا للقيمة العادلة. بالإضافة إلى ذلك، قد تلجأ المجموعة عند الاعتراف المبدئي إلى القيام على نحو غير قابل للإلغاء بتصنيف الأصل المالي الذي يستوفي بخلاف ذلك متطلبات القياس وفقا للتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى كأصل مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان ذلك من شأنه أن يستبعد أو يحد بصورة جوهرية من أي تباين محاسبي قد ينشأ.

يتضمن هذا التصنيف الأدوات المالية المشتقة غير المصنفة كأدوات تحوط في علاقة تحوط، والتي تم حيازتها بصورة رئيسية لغرض البيع أو إعادة الشراء على المدى القريب. تدرج الإيرادات المعترف بها من هذه الموجودات المالية ضمن "صافي الأرباح من التعامل بعملات أجنبية".

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أ. الأدوات المالية (تتمة)

المطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة

يتم تصنيف المستحق إلى البنوك والودائع من المؤسسات المالية وودائع العملاء والسندات المساندة – الشريحة 2 والقروض متوسطة الأجل كمطلوبات مالية. ويتم الاعتراف بهذه المطلوبات المالية وفقاً لقيمتها العادلة والتي تمثل متحصلات الإصدار بالصافي بعد تكاليف المعاملة وتقاس لاحقاً وفقاً للتكلفة المطفأة بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم المجموعة باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة للأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- القروض والسلف إلى البنوك والعملاء بما في ذلك الالتزامات؛
- خطابات الائتمان والحوالات المقبولة وعقود الضمانات المالية بما في ذلك الالتزامات؛
- الاستثمار في أوراق الدين المالية المقاسة وفقا للتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى؛
- الأرصدة والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

تصنف المجموعة انخفاض قيمة الموجودات المالية بصورة رئيسية إلى الفئتين التاليتين:

انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية

تتضمن التسهيلات الائتمانية القروض والسلف والضمانات وخطاب الائتمان والحوالات المقبولة والالتزامات غير المسحوبة. يتم تسجيل انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية في بيان المركز المالي المجمع بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاما بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقا لمتطلبات تعليمات بنك الكويت المركزي أيهما أعلى.

انخفاض قيمة الموجودات المالية الأخرى (بخلاف التسهيلات الائتمانية)

تسجل المجموعة خسائر الائتمان المتوقعة للاستثمارات في أوراق الدين المالية المقاسة وفقاً للتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى وللأرصدة والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. لا تخضع الاستثمارات في الأسهم لخسائر الائتمان المتوقعة.

تعتبر الأرصدة لدى بنك الكويت المركزي وسندات خزينة حكومة الكويت وسندات بنك الكويت المركزي منخفضة المخاطر وقابلة للاسترداد بالكامل، وبالتالي، لم يتم تسجيل أي خسائر ائتمان متوقعة.

تسجل المجموعة خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً عن الحسابات الجارية لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وأوراق الدين المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة حيث تم تحديدها كأدوات ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ الاعتراف المبدئي.

<u>خسائر الائتمان المتوقعة</u>

يستند مخصص خسائر الائتمان المتوقعة إلى خسائر الائتمان التي من المتوقع أن تنشأ على مدى عمر الأصل ("خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة")، ما لم تحدث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ استحداث الأصل. وفي هذه الحالة، يستند المخصص إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً.

إن خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهرًا تمثل جزءاً من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة التي تمثل خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة من أحداث التعثر في سداد التسهيل الائتماني والمحتمل وقوعها خلال 12 شهرًا بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة. يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة وعلى مدى 12 شهرًا إما على أساس فردي أو مجمع بناء على طبيعة محفظة التسهيلات الائتمانية ذات الصلة.

تطبق المجموعة طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة. ويتم نقل الموجودات بين المراحل الثلاثة التالية استنادا إلى التغير في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي.

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أ. الأدوات المالية (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً

بالنسبة لحالات التعرض للمخاطر التي لم تحدث فيها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، يتم الاعتراف بجزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المرتبطة باحتمالات أحداث التعثر خلال فترة الـ 12 شهراً التالية. تعتبر المجموعة الأصل المالي كأصل منخفض المخاطر الائتمانية عندما يعادل تصنيف المخاطر الائتمانية الخاص به التعريف المفهوم عالمياً لـ "فئة الاستثمار"

المرحلة 2: خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة – غير منخفضة القيمة الائتمانية

بالنسبة لحالات التعرض لمخاطر الائتمان التي حدث فيها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، ولكن لم تنخفض قيمتها الائتمانية، يتم الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة.

المرحلة 3: خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة – منخفضة القيمة الائتمانية

إن التسهيلات الائتمانية التي تعتبر منخفضة القيمة الائتمانية هي تلك التسهيلات حيث تتعرض أي مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة للتأخر في السداد لمدة أكثر من 90 يوماً، أو وقوع أي صعوبات معروفة في التدفقات النقدية بما في ذلك استدامة خطة أعمال الطرف المقابل وتدني درجات التصنيف الائتماني. بالنسبة للمرحلة 3، يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة للأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية بنسبة 100% من صافي رصيد التعثر بعد استبعاد قيمة الضمان المؤهل.

تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

عند تحديد مدى الزيادة الجوهرية في مخاطر التعثر منذ الاعتراف المبدئي، تأخذ المجموعة في اعتبارها المعلومات الكمية والنوعية ومؤشرات التراجع والتحليل استنادًا إلى خبرة المجموعة السابقة والتصنيف الائتماني الداخلي وتقييم مخاطر الائتمان الخاص بالخبراء بما في ذلك المعلومات المستقبلية لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للتسهيل الائتماني. بغض النظر عن التغير في تصنيف الفئات الائتمانية، في حالة التأخر في سداد المدفوعات التعاقدية لمدة أكثر من 30 يوماً فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية فإن مخاطر الائتمان تعتبر قد زادت بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي. يتم نقل كافة الموجودات المالية التي حدث فيها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي إلى المرحلة 2.

تقوم المجموعة بتاريخ كل بيانات مالية مجمعة بتقييم ما إذا كان الأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية انخفضت قيمتها الائتمانية. ترى المجموعة أن التسهيلات منخفضة القيمة الائتمانية عند وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة بما في ذلك ما إذا كان هناك تأخر في سداد أي مدفوعات لأصل المبلغ أو الفائدة لأكثر من 90 يوماً أو مواجهة أي صعوبات معروفة في التدفقات النقدية بما في ذلك استدامة خطة أعمال الطرف المقابل وتدني التصنيفات الائتمانية. ولأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة، يتم تصنيف كافة الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية ضمن المرحلة 3. تتضمن الأدلة على أن أصل مالي قد انخفضت قيمته الائتمانية، البيانات الملحوظة التالية:

- مواجهة المقترض أو جهة الإصدار لصعوبة مالية جوهرية؛ أو
- مخالفة بنود العقد مثل التعثر أو التأخر في السداد؛ أو
- قيام المجموعة بإعادة هيكلة القروض أو السلف في ضوء شروط لم تأخذها المجموعة في اعتبارها في حالة مخالفة ذلك؛ أو
- احتمالية تعرض المقترض للإفلاس أو ترتيبات إعادة تنظيم مالي أخرى؛ أو
- غياب سوق نشط للأسهم نظرا لصعوبات مالية.

تتمثل الموجودات المالية المشتراة أو المستحدثة منخفضة القيمة الائتمانية في تلك الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية عند الاعتراف المبدئي ويتم تصنيفها ضمن المرحلة 3.

في تاريخ البيانات المالية المجمعة، إذا لم تتعرض مخاطر الائتمان لأصل مالي أو مجموعة موجودات مالية لزيادة بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي أو لم تنخفض قيمتها الائتمانية، يتم تصنيف هذه الموجودات المالية ضمن المرحلة 1.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أ. الأدوات المالية (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

إن خسائر الائتمان المتوقعة هي الناتج المخصوم لاحتمالات التعثر والتعرض للمخاطر عند التعثر والخسائر الناتجة من التعثر. إن احتمالات التعثر تمثل احتمالية تعثر المقترض في الوفاء بالتزامه المالي سواء على مدى 12 شهراً ("احتمالات التعثر على مدى 12 شهراً") أو على مدى العمر الإنتاجي المتبقي للالتزام ("احتمالات التعثر على مدى عمر الأداة"). إن التعرض للمخاطر عند التعثر يمثل التعرض للمخاطر المتوقعة في حالة التعثر. ينشأ التعرض للمخاطر عند التعثر لدى المجموعة من التعرض الحالي للمخاطر إزاء الطرف المقابل والتغيرات المحتملة في المبالغ الحالية المسموح بها وفقا للعقد بما في ذلك الإطفاء. إن التعرض للمخاطر عند التعثر المتعلق بأصل مالي يمثل مجمل قيمته الدفترية. تمثل الخسائر الناتجة من التعثر الخسائر المتوقعة نتيجة التعثر وقيمتها المتوقعة عند تحققها والقيمة الزمنية للأموال. تعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً المبلغ المخصوم على مدى فترة الـ 12 شهراً التالية لاحتمالات التعثر مضروباً في قيمة الخسائر الناتجة من التعثر وقيمة التعرض للمخاطر عند التعثر. أما خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة، فيتم احتسابها باستخدام المبلغ المخصوم لاحتمالات التعثر على مدى العمر المتبقي الكامل مضروبا في قيمة الخسائر الناتجة من التعثر وقيمة التعرض للمخاطر عند التعثر.

يعكس قياس خسائر الائتمان المتوقعة قيمة مبلغ غير متحيز ومرجح بالاحتمالات تم تحديده من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة والقيمة الزمنية للأموال والمعلومات المعقولة والمؤيدة المتاحة دون أية تكلفة غير ضرورية أو مجهود غير مبرر في تاريخ البيانات المالية المجمعة حول الأحداث السابقة والظروف الحالية والتوقعات بالظروف الاقتصادية المستقبلية.

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة، باستثناء ما يلي، والتي يتم لقائها قياس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً:

- استثمارات في أوراق الدين المالية المحددة على أنها ذات مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ البيانات المالية المجمعة؛ و
- الأدوات المالية الأخرى التي لم يطرأ لها أي زيادة في مخاطر الائتمان بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي.

يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة للموجودات المالية التي تتضمن زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ البداية أو تكون منخفضة القيمة الائتمانية.

الشطب

يتم شطب مجمل القيمة الدفترية لأصل مالي (سواء جزئياً أو كلياً) عندما تتوصل المجموعة إلى أن المدين ليس لديه موجودات أو مصادر دخل يمكن أن تنتج تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ. إذا كان المبلغ المشطوب أكبر من مخصص انخفاض القيمة، يتم معاملة الفرق في البداية كإضافة إلى المخصص والذي يتم تطبيقه بعد ذلك على مجمل القيمة الدفترية. ومع ذلك، لا تزال الموجودات المالية المشطوبة خاضعة لأنشطة إنفاذ القانون لغرض الامتثال لإجراءات المجموعة المتعلقة باسترداد المبالغ المستحقة.

الالتزامات

عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة فيما يتعلق بالالتزامات غير المسحوبة، تقوم المجموعة بتقدير الجزء المتوقع من الالتزام الذي سيتم سحبه على مدى العمر المتوقع له. يتم احتساب التعرض للمخاطر عند التعثر بعد تطبيق معامل التحويل الائتماني وفقًا لما نص عليه بنك الكويت المركزي. يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة للالتزامات غير المسحوبة استنادا إلى نفس المنهجية المتبعة للتسهيلات الائتمانية الأخرى المسحوبة.

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أ. الأدوات المالية (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

تعديل القروض والسلف إلى العملاء

تسعى المجموعة متى كان ذلك ممكناً إلى إعادة هيكلة القروض بدلا من تملك الضمانات. وقد يتضمن ذلك تمديد مهلة ترتيبات السداد والاتفاق على شروط القروض الجديدة. بمجرد إعادة التفاوض بشأن الشروط، تسري الشروط والأحكام للترتيب التعاقدي الجديد عند تحديد ما إذا كان القرض لا يزال متأخر السداد أم لا. في حالة إذا كانت التعديلات جوهرية، يتم إلغاء الاعتراف بهذا التسهيل ويتم الاعتراف بتسهيل جديد ذي شروط وأحكام مختلفة بشكل جوهري. سيتم احتساب مخصص خسائر للتسهيل تم قياسه استنادا إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً باستثناء في الحالات النادرة التي يعتبر فيها التسهيل الجديد تسهيلاً مستحدثا منخفض القيمة الائتمانية. وفي حالة تعديل القروض والسلف إلى العملاء دون إلغاء الاعتراف بها، يتم قياس أي انخفاض في القيمة بواسطة معدل الفائدة الفعلي الأصلي كما تم احتسابه قبل تعديل الشروط. تراجع الإدارة القروض المعاد التفاوض بشأنها باستمرار لضمان الوفاء بكافة المعايير وإمكانية سداد المدفوعات المستقبلية.

مخصصات خسائر الائتمان وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي

يجب على المجموعة احتساب مخصصات خسائر الائتمان للتسهيلات الائتمانية وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي المتعلقة بتصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب المخصصات. يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية كمتأخرة في حالة عدم استلام المدفوعات في تاريخ السداد التعاقدي أو إذا تجاوز التسهيل المحددات المتفق عليها سلفا. يتم تصنيف التسهيل الائتماني كمتأخر السداد ومنخفض القيمة في حالة التأخر في سداد الفائدة/ الربح أو قسط أصل المبلغ لمدة أكثر من 90 يوماً وإذا كانت القيمة الدفترية للتسهيل أكبر من قيمته المقدرة القابلة للاسترداد. يتم إدارة القروض متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة والقروض منخفضة القيمة ومراقبتها كتسهيلات غير منتظمة ويتم تصنيفها إلى الفئات الأربع التالية والتي يتم بعد ذلك الاستعانة بها لتحديد المخصصات.

الفئة	المعايير	المخصصات المحددة %
قائمة المراقبة	غير منتظمة لمدة تصل إلى 90 يوم	–
دون المستوى	غير منتظمة لمدة تتراوح من 91 إلى 180 يوم	%20
مشكوك في تحصيلها	غير منتظمة لمدة تتراوح من 181 إلى 365 يوم	%50
معدومة	غير منتظمة لمدة تتجاوز 365 يوم	%100

يجوز أن تدرج المجموعة أيضًا تسهيل ائتماني ضمن إحدى الفئات السابقة استنادًا إلى رأي الإدارة حول الظروف المالية و/أو غير المالية للعميل. بالإضافة إلى مخصصات محددة، يتم احتساب الحد الأدنى من المخصصات العامة بنسبة 1% للتسهيلات النقدية ونسبة 0.5% للتسهيلات غير النقدية على كافة التسهيلات الائتمانية السارية، بالصافي بعد بعض فئات الضمان التي تنطبق عليها التعليمات ولا تخضع لمخصص محدد. يتم عرض المخصص للتسهيلات النقدية كاقتطاع من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. يتم الاعتراف بمخصص التسهيلات غير النقدية كمطلوبات أخرى.

قياس القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر المستلم لقاء بيع أصل ما أو المدفوع لتحويل التزام ما في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يتم تصنيف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية المجمعة ضمن الجدول الهرمي للقيمة العادلة المبين كما يلي، استنادًا إلى مدخلات المستوى الأدنى والتي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى 1 – الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مطابقة؛

المستوى 2 – أساليب التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ملحوظًا بشكل مباشر أو غير مباشر؛

المستوى 3 – أساليب التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة غير ملحوظ.

يستند احتساب القيمة العادلة للأدوات المسعرة إلى أسعار الشراء المعلنة عند الإقفال. تستند القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق المدارة إلى أحدث صافي قيمة موجودات معلنة.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أ. الأدوات المالية (تتمة)

قياس القيمة العادلة (تتمة)

يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات غير المسعرة باستخدام معدلات الأسعار /الربحية أو الأسعار/التدفقات النقدية السارية التي تم تعديلها لتعكس الظروف المرتبطة بالجهة المصدرة. إن القيمة العادلة للاستثمارات في صناديق مشتركة أو وحدات الاستثمار أو الأدوات الاستثمارية المماثلة تستند إلى أحدث سعر شراء معلن/ صافي قيمة الأصل.

يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية وفقًا للأسعار الحالية لأدوات مالية مماثلة.

تعادل القيمة العادلة لأداة مالية مشتقة الأرباح أو الخسائر غير المحققة الناتجة من ربط الأداة المشتقة بالسوق باستخدام أسعار السوق السائدة أو نماذج التسعير الداخلية.

أرباح أو خسائر اليوم الأول

عندما يكون سعر المعاملة مختلفًا بالنسبة للقيمة العادلة عن معاملات السوق الأخرى الملحوظة الحالية في نفس الأداة، أو استنادًا إلى أسلوب تقييم تتضمن متغيراته فقط بيانات من الأسواق الملحوظة، تسجل المجموعة مباشرةً الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة (أرباح أو خسائر اليوم الأول) في "صافي إيرادات المتاجرة". في الحالات التي يتم فيها تحديد القيمة العادلة باستخدام بيانات غير ملحوظة، فإن الفرق بين سعر المعاملة وقيمة النموذج يتم تسجيله فقط في بيان الدخل المجمع عندما تصبح المدخلات ملحوظة أو عندما يتم إلغاء الاعتراف بالأداة.

اتفاقيات إعادة الشراء وإعادة البيع

إن الموجودات المباعة في ظل التزام متزامن بإعادة الشراء في تاريخ محدد في المستقبل وفقًا لسعر متفق عليه (اتفاقيات إعادة شراء) لا يتم إلغاء الاعتراف بها في بيان المركز المالي المجمع. تدرج المبالغ المستلمة بموجب هذه الاتفاقيات كمطلوبات تحمل معدلات فائدة ويتم تسجيل الفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فائدة باستخدام طريقة العائد الفعلي.

لا يتم تسجيل الموجودات المشتراة في ظل التزام مقابل بإعادة البيع في تاريخ محدد في المستقبل بسعر متفق عليه (اتفاقيات إعادة شراء عكسي) في بيان المركز المالي المجمع. إن المبالغ المدفوعة بموجب هذه الاتفاقيات يتم معاملتها كموجودات تكتسب فائدة ويتم معاملة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

المقاصة

تتم المقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية، ويدرج صافي المبالغ في بيان المركز المالي المجمع فقط إذا كان هناك حق يلزم قانونًا لمقاصة المبالغ المسجلة وتنوي المجموعة أما أن تسدد على أساس الصافي أو تحقيق الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

ب. الأدوات المالية المشتقة والتحوط

تقوم المجموعة ضمن سياق الأعمال العادي بإجراء أنواع مختلفة من المعاملات التي تتضمن أدوات مالية مشتقة. تدرج الأدوات المالية المشتقة ذات القيمة العادلة الموجبة (أرباح غير محققة) ضمن "موجودات أخرى"ويتم إدراج الأدوات المالية المشتقة ذات القيمة العادلة السالبة (خسائر غير محققة) ضمن "مطلوبات أخرى" في بيان المركز المالي المجمع.

يتم فصل الأدوات المالية المشتقة المتضمنة في التزام مالي أو عقد رئيسي غير مالي عن العقد الرئيسي ويتم المحاسبة عنها كأدوات مالية مشتقة منفصلة إذا: كانت الخصائص والمخاطر الاقتصادية غير مرتبطة عن كثب بالعقد الرئيسي؛ وإذا كانت الأداة المنفصلة ذات الشروط المماثلة للأداة المشتقة المتضمنة تستوفي تعريف الأداة المشتقة، ولا يتم قياس العقد المختلط وفقاً للقيمة العادلة من خلال بيان الدخل المجمع. يتم قياس هذه الأدوات المالية المشتقة المتضمنة وفقًا للقيمة العادلة مع تسجيل التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل المجمع.

يتم بشكل عام الحصول على القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير متى كان ذلك مناسبًا. تدرج أي تغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة المحتفظ بها لغرض المتاجرة مباشرة في بيان الدخل المجمع ويفصح عنها ضمن إيرادات التشغيل. تتضمن الأدوات المالية المشتقة المحتفظ بها لغرض المتاجرة أيضًا تلك الأدوات المالية المشتقة التي لا تتأهل لمحاسبة التحوط المبينة أدناه.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ب. الأدوات المالية المشتقة والتحوط (تتمة)

لأغراض محاسبة التحوط، تصنف عمليات التحوط إلى فئتين (أ) عمليات تحوط القيمة العادلة التي تقوم بالتحوط لمخاطر التغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام معترف به، و (ب) عمليات تحوط التدفقات النقدية التي تقوم بالتحوط لمخاطر التغير في التدفقات النقدية الذي إما يتعلق بمخاطرة معينة مرتبطة بأصل أو التزام معترف به أو معاملة متوقعة.

متطلبات فعالية التحوط

تتأهل علاقة التحوط لمحاسبة التحوط عندما تستوفي كافة متطلبات الفعالية التالية:

- وجود "علاقة اقتصادية"بين البند المتحوط له وأداة التحوط؛ و
- لم يكن لمخاطر الائتمان تأثير "مهيمن على تغيرات القيمة"الناتجة من العلاقة الاقتصادية؛ و
- تكون نسبة التحوط المرتبطة بعلاقة التحوط مماثلة لتلك الناتجة من مقدار البند المتحوط له والذي تقوم المجموعة بالتحوط منه فعلياً، ومقدار أداة التحوط التي تستخدمها المجموعة فعلياً للتحوط من مقدار البند المتحوط له.

يتم توثيق هدف وإستراتيجية إدارة المخاطر، في بداية التحوط، بما في ذلك تعريف أداة التحوط والبند المتحوط له المتعلق بها وطبيعة المخاطر المتحوط لها وكيفية قيام المجموعة بتقييم فعالية علاقة التحوط. لاحقًا، يجب تقييم عملية التحوط وتحديدها على أنها معاملة تحوط فعالة على أساس مستمر.

فيما يتعلق بعمليات تحوط القيمة العادلة التي تستوفي شروط محاسبة التحوط، تسجل أي أرباح أو خسائر ناتجة من إعادة قياس أداة التحوط وفقًا للقيمة العادلة مباشرة ضمن "موجودات أخرى"أو "مطلوبات أخرى"وفي بيان الدخل المجمع. تعدل أي أرباح أو خسائر ناتجة من البند المتحوط له المتعلق بالمخاطر المتحوط لها مقابل القيمة الدفترية للبند المتحوط له وتسجل في بيان الدخل المجمع.

فيما يتعلق بعمليات تحوط التدفقات النقدية التي تستوفي شروط محاسبة التحوط، يسجل الجزء من الأرباح أو الخسائر الناتجة من أداة التحوط والمحدد كعملية تحوط فعالة مباشرةً في بيان الدخل الشامل المجمع كما يتم تسجيل الجزء غير الفعال في بيان الدخل المجمع. بالنسبة لعمليات تحوط التدفقات النقدية التي تؤثر على معاملات مستقبلية تؤدي لاحقاً إلى الاعتراف بأصل أو التزام مالي، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتعلقة بها والتي تم تسجيلها في بيان الدخل الشامل المجمع إلى بيان الدخل المجمع في نفس الفترة أو الفترات التي يؤثر الأصل المالي أو الالتزام المالي خلالها على بيان الدخل المجمع.

بالنسبة لعمليات التحوط غير المؤهلة لمحاسبة التحوط، تؤخذ أي أرباح أو خسائر ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط مباشرةً إلى بيان الدخل المجمع.

يتم إيقاف محاسبة التحوط بأثر مستقبلي عند انتهاء سريان أداة التحوط أو بيعها او انتهاء مدتها أو ممارستها أو عندما لا تعد مؤهلة لمحاسبة التحوط أو عندما لا تكون المعاملة المستقبلية متوقعة الحدوث أو في حالة إلغاء التصنيف. في تلك الفترة الزمنية، يتم الاحتفاظ بأي أرباح أو خسائر متراكمة لأداة التحوط المسجلة في حقوق الملكية، حتى يتم إجراء المعاملة المتوقعة. في الحالات التي يكون فيها إجراء المعاملة المستقبلية غير متوقع أو في حالة إلغاء التصنيف، يتم تحويل صافي الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية إلى بيان الدخل المجمع. في حالة عمليات تحوط القيمة العادلة لأدوات مالية تحمل معدلات فائدة، فإن أي تعديل على قيمتها الدفترية فيما يتعلق بالتحوط الموقوف يتم إطفاؤه على مدى الفترة المتبقية حتى الاستحقاق.

ج. ضمانات معاد حيازتها

تقوم المجموعة أحياناً بحيازة بعض الموجودات المقدمة كضمانات ضمن تسوية القروض والسلف ذات الصلة. يدرج هذا الأصل بالقيمة الدفترية للقروض والسلف ذات الصلة أو القيمة العادلة الحالية لتلك الموجودات، أيهما أقل. تسجل الأرباح أو الخسائر من البيع وخسائر إعادة التقييم في بيان الدخل المجمع.

تقوم المجموعة بمراجعة الضمانات المعاد حيازتها والمصنفة كـ "موجودات أخرى"في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة، وتتأكد من تقييمها طبقاً للسياسة المحاسبية المطبقة على نفس الفئة من الاستثمارات.

د. مخصصات

تسجل المخصصات عندما يكون من المحتمل نتيجة لأحداث سابقة أن يتطلب الأمر تدفق صادر للموارد الاقتصادية من لتسوية التزام قانوني أو استدلالي حالي ويكون بالإمكان تقدير المبلغ بشكل موثوق منه. يتم عرض المصروف المتعلق بأي مخصص في بيان الدخل المجمع بالصافي بعد أي استرداد.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

هـ. مكافأة نهاية الخدمة

تلتزم المجموعة بموجب قانون العمل الكويتي وعقود الموظفين المحددة، إن وجدت، بدفع مكافأة نهاية الخدمة للموظفين عند نهاية الخدمة. عادة ما يستند استحقاق المكافأة إلى طول مدة خدمة الموظفين وإتمام الحد الأدنى من مدة الخدمة. إن التكاليف المتوقعة لهذه المزايا يتم استحقاقها على مدى فترة التوظيف. إن برنامج المزايا المحددة غير ممول. يتم تحديد القيمة الحالية لالتزام المزايا المحددة سنويا من خلال تقييمات اكتوارية بواسطة طريقة الوحدات الائتمانية المتوقعة. ويتضمن التقييم الاكتواري وضع العديد من الافتراضات مثل تحديد معدل الخصم وزيادات الرواتب المستقبلية ومعدلات الوفيات. يتم مراجعة هذه الافتراضات في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة.

برنامج المساهمات المحددة

تقدم المجموعة مساهمة ثابتة لبرامج الدولة بموجب برنامج المساهمات المحددة ولا تتحمل أي التزامات سداد أخرى بمجرد سداد المساهمات. يتم الاعتراف بالمساهمات ضمن "مصروفات موظفين" في بيان الدخل المجمع عند استحقاقها.

و. أسهم الخزينة

تتكون أسهم الخزينة من أسهم المجموعة الصادرة التي تم إعادة شرائها من قبل المجموعة ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغاؤها بعد، بما في ذلك التكلفة المتعلقة بها مباشرة. يتم المحاسبة عن أسهم الخزينة باستخدام طريقة التكلفة. وفقًا لهذه الطريقة، يتم إدراج المتوسط المرجح لتكلفة الأسهم المعاد شرائها في حساب مقابل ضمن حقوق الملكية. عند بيع أسهم الخزينة يتم إضافة الأرباح إلى حساب منفصل في حقوق الملكية ("احتياطي أسهم الخزينة") وهو غير قابل للتوزيع. كما يتم تحميل أي خسائر محققة على نفس الحساب بمقدار الرصيد الدائن لذلك الحساب. ويتم تحميل أية خسائر زائدة على الأرباح المرحلة ثم على الاحتياطي الإجباري والاحتياطيات الأخرى. لا يتم دفع أي توزيعات أرباح نقدية عن الأسهم هذه. يؤدي إصدار أسهم المنحة إلى زيادة عدد أسهم الخزينة على أساس نسبي وتخفيض متوسط تكلفة السهم دون التأثير على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

ز. مباني ومعدات

تدرج الأرض والمباني مبدئيًا بالتكلفة. بعد الاعتراف المبدئي، تدرج الأرض بالمبلغ المعاد تقييمه الذي يمثل القيمة العادلة في تاريخ إعادة التقييم. يتم إجراء إعادة التقييم بصورة دورية من قبل مقيمي عقارات متخصصين. يتم تسجيل فائض أو عجز إعادة التقييم في بيان الدخل الشامل المجمع إلى الحد الذي لا يتجاوز فيه العجز الفائض المسجل سابقًا. يتم تسجيل الجزء من عجز إعادة التقييم والذي يتجاوز فائض إعادة التقييم المسجل سابقاً في بيان الدخل المجمع. وإلى الحد الذي يقوم فيه فائض إعادة التقييم برد خسائر إعادة التقييم المسجلة سابقًا في بيان الدخل المجمع، يتم تسجيل الزيادة في بيان الدخل المجمع. عند البيع، يتم تحويل احتياطي إعادة التقييم المتعلق بالأرض المباعة مباشرةً إلى الأرباح المرحلة.

تدرج المعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت. لا تستهلك الأرض. يحتسب استهلاك المباني والمعدات على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات لغرض احتساب الاستهلاك:

مباني	5 إلى 10 سنوات
معدات	3 إلى 5 سنوات

يتم مراجعة القيمة الدفترية للمباني والمعدات لغرض تحديد الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا يمكن استردادها. فإذا ما توفر ذلك المؤشر وعندما تتجاوز القيمة الدفترية المبلغ المقدر الممكن استرداده، تخفض الموجودات إلى مبلغها الممكن استرداده. يتم مراجعة القيم التخريدية والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك للموجودات، وتعديلها متى كان ذلك مناسبًا، في نهاية كل سنة مالية.

ح. انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بتاريخ كل بيانات مالية مجمعة بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن أصلا قد تنخفض قيمته. فإذا ما توفر هذا المؤشر أو عندما يجب إجراء اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصاً التكاليف حتى البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى. عندما تتجاوز القيمة الدفترية لأصل أو وحدة إنتاج نقد المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل قد انخفضت قيمته ويخفض إلى مبلغه الممكن استرداده. عند تقييم القيمة أثناء الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ح. انخفاض قيمة الموجودات غير المالية (تتمة)

خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المرتبطة بالأصل. عند تحديد القيمة العادلة ناقصًا التكاليف حتى البيع، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب. يتم تأييد هذه العمليات الحسابية بمضاعفات التقييم أو التقييمات الخارجية أو مؤشرات القيمة العادلة الأخرى المتاحة.

بالنسبة للموجودات ما عدا الشهرة، يتم إجراء تقييم بتاريخ كل بيانات مالية مجمعة لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما توفر هذا المؤشر، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل أو وحدة إنتاج النقد. يتم رد خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً فقط إذا كان هناك تغير في الافتراضات المستخدمة لتحديد المبلغ الممكن استرداده للأصل منذ أن تم إدراج آخر خسائر انخفاض في القيمة. إن الرد محدود بحيث ألا تتجاوز القيمة الدفترية للأصل مبلغه الممكن استرداده أو القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك فيما لو لم يتم تسجيل خسائر الانخفاض في القيمة للأصل خلال سنوات سابقة. يسجل هذا الرد في بيان الدخل المجمع.

لا يمكن رد خسائر انخفاض القيمة المتعلقة بالشهرة في الفترات المستقبلية.

ط. الاعتراف بالإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات إلى الحد الذي يحتمل معه تدفق المزايا الاقتصادية إلى المجموعة ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق منها.

يتم الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات الأخرى عند تقديم الخدمات. يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام المدفوعات.

ي. إيرادات ومصروفات فوائد

يتم الاعتراف بإيرادات ومصروفات الفوائد في بيان الدخل المجمع لكافة الأدوات التي تحمل فائدة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم التدفقات النقدية المقدرة المستقبلية بدقة على مدار العمر المتوقع للأداة المالية أو، متى كان ذلك مناسباً، على مدى فترة أقصر إلى صافي القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي. عند احتساب معدل الفائدة الفعلي، يتم مراعاة كافة الأتعاب المدفوعة أو المستلمة بين أطراف العقد وتكاليف المعاملة وكافة العلاوات أو الخصومات الأخرى، ولكن باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية. بمجرد تعرض أصل مالي مصنف كقروض وسلف للانخفاض في القيمة، يتم تسجيل إيرادات الفوائد بواسطة معدل الفائدة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس خسائر انخفاض القيمة. وعندما يصبح الأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية، تحتسب المجموعة إيرادات الفوائد عن طريق تطبيق معدل الفائدة الفعلي على صافي التكلفة المطفأة للأصل المالي. وفي حالة تعافي الأصل المالي ولم يعد منخفض القيمة الائتمانية، تلجأ المجموعة إلى احتساب إيرادات الفوائد على أساس إجمالي.

ك. حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة

يتم احتساب مخصص حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة وفقًا للوائح المالية في دولة الكويت.

ل. عقود التأجير

تقوم المجموعة عند بدء العقد بتقييم ما إذا كان العقد يمثل عقد تأجير. يتمثل العقد في عقد تأجير إذا كان ينص على الحق في السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة زمنية لقاء مقابل نقدي. وفي حالة تحديد العقد كعقد تأجير، تسجل المجموعة أصل حق الاستخدام والتزام التأجير في تاريخ بداية عقد التأجير. كما اختارت المجموعة الاستفادة من إعفاءات الاعتراف لعقود التأجير التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل في تاريخ البدء وعقود التأجير التي تنخفض فيها قيمة الأصل ذي الصلة. يتم تسجيل مدفوعات عقود التأجير كمصروفات تشغيل في بيان الدخل المجمع على أساس القسط الثابت على مدى فترة التأجير.

موجودات حق الاستخدام

تقاس موجودات حق الاستخدام مبدئيا وفقاً للتكلفة والتي تتضمن المبلغ المبدئي للالتزام التأجير المعدل مقابل أي مدفوعات عقود تأجير مسددة في أو قبل تاريخ البدء زائدا أي تكاليف مبدئية مباشرة متكبدة. يتم استهلاك أصل حق الاستخدام لاحقا بواسطة طريقة القسط الثابت على مدى فترة عقد التأجير. بالإضافة إلى ذلك، يتم تخفيض أصل حق الاستخدام بصورة دورية بموجب خسائر انخفاض القيمة إن وجدت. تسجل المجموعة موجودات حق الاستخدام ضمن "مباني ومعدات" في بيان المركز المالي المجمع.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ل. عقود التأجير (تتمة)

مطلوبات التأجير

يتم قياس مطلوبات التأجير مبدئيا وفقا للقيمة الحالية لمدفوعات عقود التأجير غير المسددة في تاريخ البدء، مخصومة باستخدام معدل الاقتراض المتزايد للمجموعة. يتم لاحقا قياس التزام التأجير وفقا للتكلفة المطفأة بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي. بالإضافة إلى ذلك، يعاد قياس القيمة الدفترية لمطلوبات التأجير إذا طرأ تعديل أو تغير في مدة عقد التأجير أو تغير في مدفوعات عقد التأجير. تسجل المجموعة مطلوبات التأجير ضمن "مطلوبات أخرى" في بيان المركز المالي المجمع.

م. موجودات بصفة الأمانة

إن الموجودات المحتفظ بها أو المدارة بصفة الأمانة لا تعامل كموجودات أو مطلوبات خاصة بالمجموعة وبالتالي فهي غير مدرجة في بيان المركز المالي المجمع. تدرج الإيرادات من أنشطة الأمانة ضمن "صافي أتعاب وعمولات".

ن. العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية مبدئيًا وفقًا لسعر صرف العملة الرئيسية السائد بتاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المدرجة بالعملات الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقًا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ البيانات المالية المجمعة. يتم تقييم عقود العملات الأجنبية الآجلة وفقا للأسعار الآجلة السائدة بتاريخ البيانات المالية المجمعة. تدرج أي أرباح أو خسائر ناتجة ضمن بيان الدخل المجمع.

في حالة الموجودات غير النقدية التي يتم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرةً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية مباشرةً في الإيرادات الشاملة الأخرى. وبالنسبة للموجودات غير النقدية التي يتم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرةً في بيان الدخل المجمع، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل المجمع.

س. النقد والنقد المعادل

لأغراض بيان التدفقات النقدية المجمع، يتضمن النقد والنقد المعادل النقد في الصندوق والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (بما في ذلك بنك الكويت المركزي) ذات فترات استحقاق أصلية لا تتجاوز ثلاثين يومًا من تاريخ الإيداع.

ع. تقارير القطاعات

إن القطاع هو جزء مميز من المجموعة يضطلع بأنشطة الأعمال التي ينتج عنها تحقيق إيرادات وتكبد تكاليف. تستخدم إدارة المجموعة قطاعات التشغيل لتوزيع الموارد وتقييم الأداء. يتم تجميع قطاعات التشغيل التي تتمتع بنفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئة العملاء، متى كان ذلك مناسبًا، وإعداد تقارير حولها كقطاعات يجب إعداد التقارير حولها.

ف. الضمانات المالية

تمنح المجموعة ضمن سياق الأعمال العادي ضمانات مالية تتكون من خطابات الائتمان والضمانات والحوالات المقبولة. يتم تسجيل الضمانات المالية مبدئيًا في البيانات المالية المجمعة بالقيمة العادلة والتي تمثل القسط المستلم، ضمن بند "مطلوبات أخرى". كما يتم قيد القسط المستلم في بيان الدخل المجمع ضمن بند "صافي أتعاب وعمولات" على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان. يتم مبدئيًا قياس مطلوبات عقود الضمانات المالية بالقيمة العادلة ويتم قياسها لاحقًا في حالة لم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ولا تنشأ من تحويل أصل وفقا للقيمة الأعلى مما يلي:

- مبلغ مخصص الخسائر المحدد طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 (راجع الموجودات المالية أعلاه)
- المبلغ المسجل مبدئيا ناقصا الإطفاء المتراكم المسجل طبقا لسياسات الاعتراف بالإيرادات المبينة أعلاه، متى كان ذلك مناسبًا.

2.7 معايير صادرة ولكن لم تسر بعد

عند إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة لم يتم التطبيق المبكر لعدد من المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير والتفسيرات التي تسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025. تعتزم المجموعة تطبيق تلك المعايير، متى كان ذلك مناسبًا، عند سريانها.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.7 معايير صادرة ولكن لم تسر بعد (تتمة)

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 - تصنيف وقياس الأدوات المالية

في 30 مايو 2024، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7، تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية (التعديلات)، تتضمن التعديلات:

- توضيح متطلبات توقيت الاعتراف وإلغاء الاعتراف ببعض الموجودات والمطلوبات المالية، مع استثناء جديد لبعض المطلوبات المالية التي يتم تسويتها من خلال أحد أنظمة التحويل النقدي الإلكتروني؛
- توضيح وتقديم إرشادات إضافية حول كيفية تقييم ما إذا كان الأصل المالي يستوفي معيار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط؛
- إضافة إفصاحات جديدة لأدوات معينة ذات شروط تعاقدية يمكن أن تغير التدفقات النقدية (مثل بعض الأدوات ذات الخصائص المرتبطة بتحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية وتلك المرتبطة بالحوكمة)؛ و
- إجراء تحديثات على الإفصاحات الخاصة بأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

تسري التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2026. يُسمح بالتطبيق المبكر، مع خيار تطبيق التعديلات بشكل مبكر على تصنيف الموجودات المالية والإفصاحات ذات الصلة فقط. ولا تنوي المجموعة حاليًا التطبيق المبكر لهذه التعديلات.

المعيار الدولي للتقارير المالية 18 العرض والإفصاح في البيانات المالية

هذا هو المعيار الجديد للعرض والإفصاح في البيانات المالية، مع التركيز على التحديثات في بيان الأرباح أو الخسائر. تتعلق المفاهيم الجديدة الرئيسية المقدمة في المعيار الدولي للتقارير المالية 18 بما يلي:

- هيكل بيان الأرباح أو الخسائر المجمع؛
- الإفصاحات المطلوبة في البيانات المالية المجمعة لبعض مقاييس أداء الأرباح أو الخسائر التي يتم الإبلاغ عنها خارج البيانات المالية المجمعة للمنشأة (أي مقاييس الأداء التي تحددها الإدارة)؛ و
- المبادئ المعززة بشأن التجميع والتجزئة والتي تنطبق على البيانات المالية الأولية والايضاحات بشكل عام.

سيسري المعيار الدولي للتقارير المالية 18 بأثر رجعي. وتعمل المجموعة حالياً على تحديد كافة التأثيرات التي قد تحدثها التعديلات على البيانات المالية المجمعة والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة.

3. الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

في إطار تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة بممارسة الأحكام ووضع التقديرات عند تحديد المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة. فيما يلي الاستخدامات الأكثر جوهرية للأحكام والتقديرات:

الأحكام المحاسبية الهامة

تصنيف الأدوات المالية

يستند تصنيف وقياس الموجودات المالية إلى نتائج اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط واختبار نموذج الأعمال. تحدد المجموعة نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية لتحقيق هدف تجاري معين. يتضمن هذا التقييم أحكام تعكس كافة الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياسه، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها ومكافأة مديري الموجودات.

تقوم المجموعة بمراقبة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والتي تم إلغاء الاعتراف بها قبل استحقاقها بغرض فهم أسباب استبعادها ومدى توافق هذه الأسباب مع الغرض من الأعمال التي تم حيازة الأصل لقائه. تمثل المراقبة جزءاً من التقييم المستمر للمجموعة لمدى استمرار ملائمة نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله الاحتفاظ بباقي الموجودات المالية. وفي حالة عدم ملائمة نموذج الأعمال، يتم تحديد ما إذا وجد تغير في نموذج الأعمال وبالتالي تغير متوقع في تصنيف هذه الموجودات. تحدد هذه الأحكام ما إذا كان سيتم لاحقا قياسها بالتكلفة أو بالتكلفة المطفأة او بالقيمة العادلة، وما إذا كان سيتم عرض التغيرات في القيمة العادلة للأدوات في بيان الدخل المجمع أو بيان الدخل الشامل المجمع. للمزيد من المعلومات، راجع إيضاح 2.6 (أ) تصنيف الأدوات المالية، للاطلاع على المزيد من المعلومات.

3. الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة (تتمة)

التقديرات والافتراضات الهامة

إن الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات في تاريخ البيانات المالية المجمعة، والتي تنطوي على مخاطر كبيرة للتسبب في تعديل جوهري على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية التالية، موضحة أدناه.

خسائر انخفاض قيمة الأدوات المالية

إن قياس مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى هو مجال يتطلب استخدام نماذج معقدة وافتراضات جوهرية حول الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني. كما يجب اتخاذ عدد من الأحكام الجوهرية عند تطبيق متطلبات المحاسبة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة ومنها:

- تحديد معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان؛ و
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة؛ و
- تحديد عدد السيناريوهات المستقبلية وترجيحاتها النسبية.

تقوم المجموعة بتقدير خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى باستثناء القروض والسلف حيث تقوم المجموعة بشأنها بتطبيق متطلبات انخفاض القيمة وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي. إن تحديد خسائر الائتمان المتوقعة يتضمن الاستعانة بالبيانات والافتراضات الخارجية والداخلية بصورة جوهرية. راجع إيضاح 2.6 (أ) انخفاض قيمة الأدوات المالية، للاطلاع على المزيد من المعلومات.

تقييم الأدوات المالية غير المسعرة

يستند تقييم الأدوات المالية غير المسعرة عادةً إلى أحد العوامل التالية:

- معاملات حديثة في السوق ذات شروط تجارية متكافئة؛ أو
- التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة لبنود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة؛ أو
- القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير؛ أو
- نماذج التقييم.

تراجع المجموعة أساليب التقييم بصورة دورية ويقوم باختبارها للتأكد من مدى ملاءمتها باستخدام إما الأسعار من معاملات السوق الحالية الملحوظة في نفس الأداة أو أي بيانات سوق أخرى متاحة ملحوظة.

يتم احتساب هذه القيم استنادًا إلى الافتراضات الهامة بما في ذلك أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة والتقلبات، وما إلى ذلك. كما يستند مقدار التغيرات في هذه الأسعار والتقلبات إلى حركات السوق التي لا يمكن التنبؤ بها بشكل مؤكد.

4. إيرادات فوائد

	2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
سندات خزانة حكومة الكويت وسندات بنك الكويت المركزي	**13,236**	15,182
استثمارات في أوراق دين مالية	**7,081**	3,344
إيداعات لدى البنوك	**47,675**	43,070
قروض وسلف	**335,484**	308,371
	403,476	369,967

5. مصروفات فوائد

	2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
حسابات تحت الطلب وحسابات ادخار	**5,030**	5,149
ودائع محددة الاجل	**195,802**	172,025
قروض بنكية	**13,910**	13,512
اموال مقترضة أخرى	**32,486**	28,844
	247,228	219,530

6. صافي الأتعاب والعمولات

	2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
إجمالي إيرادات الاتعاب والعمولات	**40,734**	40,825
إجمالي مصروف الاتعاب والعمولات	**(15,117)**	(14,557)
	25,617	26,268

يتضمن إجمالي إيرادات الاتعاب والعمولات بمبلغ **655 ألف دينار كويتي** (2023: 664 ألف دينار كويتي) من الأنشطة بصفة الأمانة (إيضاح 30).

7 . مخصصات محددة

	2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
– التسهيلات النقدية (إيضاح 12)	**68,105**	41,746
– التسهيلات غير النقدية (إيضاح 18)	**13,083**	(969)
	81,188	40,777

8. ربحية السهم الأساسية والمخففة

تُحتسب مبالغ ربحية السهم الأساسية عن طريق قسمة ربح السنة الخاص بمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

تحتسب مبالغ ربحية السهم المخففة عن طريق قسمة ربح السنة الخاص بمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة زائدًا المتوسط المرجح لعدد الأسهم التي سيتم إصدارها عند تحويل كافة الأسهم المحتملة المخففة إلى أسهم. ليس لدى البنك أسهم محتملة مخففة قائمة كما في 31 ديسمبر 2024.

	2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
ربح السنة	**60,172**	71,211
	سهم	سهم
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة، بالصافي بعد أسهم الخزينة	**3,797,265,749**	3,553,679,425
	فلس	فلس
ربحية السهم الأساسية والمخففة	**16**	20

تم تعديل حسابات ربحية السهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 و31 ديسمبر 2023، نتيجة أسهم المنحة الصادرة في 14 أبريل 2024 (إيضاح 22). قدرت ربحية السهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 بقيمة 21 فلس قبل التعديل بأثر رجعي نتيجة أسهم المنحة وأسهم حقوق الأولوية.

9. النقد والنقد المعادل

	2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
أرصدة لدى بنك الكويت المركزي	**543,118**	289,853
نقد في الصندوق وفي حسابات جارية لدى بنوك أخرى ومؤسسات مالية أخرى	**76,333**	106,794
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى تستحق خلال ثلاثين يومًا	**768,436**	697,118
	1,387,887	1,093,765
ناقصًا: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	**(11)**	(8)
	1,387,876	1,093,757

في 31 ديسمبر 2024، قدرت الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى المستحقة لمدة أكثر من 30 يوماً بمبلغ **135,469 ألف دينار كويتي** (2023: 180,983 ألف دينار كويتي)، والمعدلة مقابل مخصص خسائر الائتمان المتوقعة بمبلغ **1 ألف دينار كويتي** (2023: 2 ألف دينار كويتي).

في 31 ديسمبر 2024 و2023، تم تصنيف النقد والنقد المعادل والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ضمن المرحلة 1. خلال السنة، لم تقع أي حركات بين المراحل.

10. سندات خزينة حكومة الكويت

يقوم بنك الكويت المركزي نيابة عن وزارة المالية بإصدار هذه الأدوات المالية.

	2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
تستحق خلال سنة واحدة	**-**	14,000
تستحق بعد سنة	**2,500**	2,500
	2,500	16,500

في 31 ديسمبر 2024 و2023، تم اعتبار سندات خزينة حكومة الكويت منخفضة المخاطر وتصنيفها ضمن المرحلة 1. خلال السنة، لم تقع أي حركات بين المراحل.

11. سندات بنك الكويت المركزي

تم إصدار هذه الأدوات المالية من قبل بنك الكويت المركزي. تستحق هذه الأدوات خلال فترة لا تتجاوز سنة واحدة من تاريخ الإصدار.

	2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
سندات بنك الكويت المركزي	**140,031**	337,715

في 31 ديسمبر 2024 و2023، تم اعتبار سندات بنك الكويت المركزي منخفضة المخاطر وتصنيفها ضمن المرحلة 1. خلال السنة، لم تقع أي حركات بين المراحل.

12. قروض وسلف

تمثل القروض والسلف المبلغ المدفوع مقدمًا إلى العملاء من الشركات والمؤسسات والبنوك والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والعملاء من الأفراد. فيما يلي تقييم المجموعة لتركز مخاطر الائتمان استناداً إلى الغرض الأساسي من القروض والسلف الممنوحة:

12. قروض وسلف (تتمة)

في 31 ديسمبر 2024:

	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوربا	آسيا والمحيط الهادي	باقي دول العالم	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
شخصية	2,321,758	-	-	-	1,587	2,323,345
مالية	214,146	358,626	67,978	32,042	111,869	784,661
تجارية	453,035	11,192	14,843	-	-	479,070
نفط خام وغاز	189,481	129,325	38,512	-	-	357,318
إنشائية	146,029	17	-	15,405	-	161,451
صناعية	174,093	2,025	-	-	-	176,118
عقارية	866,029	32,245	-	-	64,700	962,974
أخرى	175,476	227,940	-	-	57,344	460,760
مجمل القروض والسلف	4,540,047	761,370	121,333	47,447	235,500	5,705,697
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة						(238,759)
						5,466,938

في 31 ديسمبر 2023:

	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوربا	آسيا والمحيط الهادي	باقي دول العالم	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
شخصية	2,322,764	-	-	-	1,587	2,324,351
مالية	185,129	394,055	19,297	5,828	101,191	705,500
تجارية	426,064	12,270	15,648	-	-	453,982
نفط خام وغاز	236,272	118,583	-	-	-	354,855
إنشائية	151,299	9,863	-	-	-	161,162
صناعية	283,816	-	-	-	-	283,816
عقارية	823,366	34,828	-	-	-	858,194
أخرى	151,831	196,738	-	-	-	348,569
مجمل القروض والسلف	4,580,541	766,337	34,945	5,828	102,778	5,490,429
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة						(293,807)
						5,196,622

12. قروض وسلف (تتمة)

الحركة في مخصص انخفاض القيمة

	2024 ألف دينار كويتي			2023 ألف دينار كويتي		
	محدد	**عام**	**المجموع**	محدد	عام	المجموع
في 1 يناير	**31,855**	**261,952**	**293,807**	31,835	262,206	294,041
مبالغ مشطوبة	**(76,556)**	**-**	**(76,556)**	(41,726)	-	(41,726)
المحمل (المفرج عنه) إلى بيان الدخل المجمع	**68,105**	**(46,597)**	**21,508**	41,746	(254)	41,492
في 31 ديسمبر	**23,404**	**215,355**	**238,759**	31,855	261,952	293,807

إن المخصصات المحددة والعامة تستند إلى المتطلبات الواردة ضمن تعليمات بنك الكويت المركزي والمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاما بتعليمات بنك الكويت المركزي. راجع إيضاح 2.6 (أ) انخفاض قيمة الأدوات المالية للاطلاع على المزيد من المعلومات.

تمثل استردادات القروض، بالصافي بعد الشطب بمبلغ **8,651 ألف دينار كويتي** (2023: 11,601 ألف دينار كويتي) صافي الفرق بين القروض المشطوبة خلال السنة بمبلغ **16,960 ألف دينار كويتي** (2023: 217 ألف دينار كويتي) والاستردادات بقيمة **8,309 ألف دينار كويتي** (2023: 11,818 ألف دينار كويتي).

إن الحركة في مخصصات انخفاض قيمة القروض والسلف حسب الفئة هي كما يلي:	2024 ألف دينار كويتي			2023 ألف دينار كويتي		
	قروض للشركات والبنوك	**قروض استهلاكية**	**المجموع**	قروض للشركات والبنوك	قروض استهلاكية	المجموع
في 1 يناير	**255,232**	**38,575**	**293,807**	261,510	32,531	294,041
مبالغ مشطوبة	**(39,652)**	**(36,904)**	**(76,556)**	(11,489)	(30,237)	(41,726)
(المفرج عنه) المحمل إلى بيان الدخل المجمع	**(20,230)**	**41,738**	**21,508**	5,211	36,281	41,492
في 31 ديسمبر	**195,350**	**43,409**	**238,759**	255,232	38,575	293,807

راجع إيضاح 24 (أ) للاطلاع على الموجودات المالية منخفضة القيمة بشكل منفرد حسب الفئة.

تم إدراج مخصص التسهيلات غير النقدية بمبلغ **31,486 ألف دينار كويتي** (2023: 18,081 ألف دينار كويتي) ضمن مطلوبات أخرى (إيضاح 18).

مقارنة بين إجمالي المخصصات وخسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية:

	2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
مخصص التسهيلات النقدية	**238,759**	293,807
مخصص التسهيلات غير النقدية	**31,486**	18,081
إجمالي مخصصات التسهيلات الائتمانية	**270,245**	311,888
خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9	**176,737**	186,682
زيادة إجمالي المخصصات عن خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9	**93,508**	125,206
زيادة المخصصات كنسبة من إجمالي المخصصات	**%35**	%40

13. استثمارات في أوراق مالية

	2024			2023		
	التكلفة المطفأة ألف دينار كويتي	القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي	التكلفة المطفأة ألف دينار كويتي	القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
استثمارات مسعرة						
سندات/ صكوك سيادية	**168,681**	**-**	**168,681**	158,095	-	158,095
سندات أخرى	**642**	**-**	**642**	984	-	984
أسهم	**-**	**13,932**	**13,932**	-	11,014	11,014
	169,323	**13,932**	**183,255**	159,079	11,014	170,093
استثمارات غير مسعرة						
أسهم/أخرى	**-**	**21,391**	**21,391**	-	21,412	21,412
ناقصا: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	**(21)**	**-**	**(21)**	(85)	-	(85)
في 31 ديسمبر	**169,302**	**35,323**	**204,625**	158,994	32,426	191,420

في 31 ديسمبر 2024 و2023، تم تصنيف كافة الاستثمارات في أوراق الدين المالية ضمن المرحلة 1. خلال السنة، لم يكن هناك أي حركات بين المراحل.

14. موجودات أخرى

	2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
فوائد مدينة مستحقة	**30,903**	33,022
مدينون متنوعون وآخرون	**14,733**	17,287
ناقصًا: خسائر الانخفاض في القيمة لمدينين آخرين	**(819)**	(819)
ضمانات معاد حيازتها (راجع الحركة أدناه)	**56,945**	68,664
	101,762	118,154

الحركة في الضمانات المعاد حيازتها:

	2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
في 1 يناير	**68,664**	68,664
استبعادات	**(11,719)**	-
في 31 ديسمبر	**56,945**	68,664

تم تحديد القيمة العادلة للعقارات من قبل مقيمين معتمدين استنادا إلى طريقة المقارنة بالسوق (المستوى 3) ولا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية.

15. المستحق إلى البنوك والودائع من المؤسسات المالية

	2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
المستحق إلى البنوك		
حسابات جارية وودائع تحت الطلب	**40,412**	14,209
ودائع محددة الأجل	**325,018**	242,145
	365,430	256,354
ودائع من مؤسسات مالية		
حسابات جارية وودائع تحت الطلب	**53,696**	49,821
ودائع محددة الأجل	**890,817**	1,098,762
	944,513	1,148,583

16. ودائع العملاء

	2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
حسابات جارية/ ادخار	**1,499,673**	1,545,401
ودائع محددة الأجل	**3,157,007**	2,673,858
	4,656,680	4,219,259

تتضمن ودائع العملاء مبلغ **12,162 ألف دينار كويتي** (2023: 14,555 ألف دينار كويتي) محتفظ به كضمانات مقابل التزامات غير قابلة للإلغاء بموجب خطابات ائتمان وضمانات (راجع إيضاح 26).

17. أموال مقترضة أخرى

	سعر الفائدة الفعلي	2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
سندات مساندة – الشريحة 2 بالدينار الكويتي لعام 2031 (شريحة ثابتة)	**4.00%**	**25,000**	25,000
سندات مساندة – الشريحة 2 بالدينار الكويتي لعام 2031 (شريحة متغيرة بحد أقصى 5 %)	**بنك الكويت المركزي + 2.25%**	**25,000**	25,000
قروض متوسطة الأجل – متغيرة (2025–2027)	**4.85 % إلى 5.75%**	**469,824**	520,062
		519,824	570,062

18. مطلوبات أخرى

	2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
فوائد دائنة مستحقة	**56,599**	59,520
إيرادات مؤجلة	**11,468**	8,904
مخصصات تسهيلات غير نقدية (راجع الحركة أدناه)	**31,486**	18,081
مخصصات متعلقة بالموظفين	**31,548**	28,731
مطلوبات التأجير	**4,124**	3,385
أخرى	**24,873**	44,953
	160,098	163,574

الحركة في مخصصات التسهيلات غير النقدية:

	2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
في 1 يناير	**18,081**	19,380
(المحمل)/الافراج إلى بيان الدخل المجمع	**13,405**	(1,299)
في 31 ديسمبر	**31,486**	18,081

19. رأس المال

	2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل بعدد 3,802,502,099 (2023: 3,621,430,571) سهم بقيمة 100 فلس للسهم	**380,250**	362,143

يتكون رأس المال المصرح به للبنك من **4,860,561,006 سهم** (31 ديسمبر 2023: 4,860,561,006 سهم) بقيمة 100 فلس للسهم. وافقت الجمعية العمومية غير العادية لمساهمي البنك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 13 مايو 2023 على زيادة رأس المال المصرح به للبنك من مبلغ 336,056 ألف دينار كويتي إلى مبلغ 486,056 ألف دينار كويتي، وفوضت مجلس الإدارة باتخاذ قرار بشأن مبلغ وطرق زيادة رأس المال المصدر. وعليه، وبعد الحصول على الموافقات اللازمة، قام البنك بزيادة رأس ماله المصدر من خلال إصدار أسهم حقوق أولوية بعدد 260,869,565 سهم، بقيمة اسمية لكل منها قدرها 100 فلس للسهم وعلاوة إصدار أسهم بقيمة قدرها 130 فلس للسهم.

20. الاحتياطيات

أ. الاحتياطي الإجباري

وفقاً لقانون الشركات والنظام الأساسي للبنك تم اقتطاع نسبة 10% من ربح السنة قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة إلى الاحتياطي الإجباري. يجوز للبنك أن يقرر وقف هذه الاقتطاعات السنوية عندما يعادل الاحتياطي نسبة 50% من رأس المال المدفوع.

إن توزيع هذا الاحتياطي محدد بالمبلغ المطلوب لسداد توزيعات أرباح بنسبة 5% من رأس المال في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المتراكمة بسداد توزيعات أرباح هذا المبلغ.

ب. علاوة إصدار أسهم

إن الرصيد في حساب علاوة إصدار الأسهم غير متاح للتوزيع ولكن يمكن استخدامه لإعادة هيكلة رأس المال لمقاصة الخسائر المتراكمة.

ج. احتياطي إعادة تقييم العقارات

إن احتياطي إعادة تقييم العقارات يمثل فائض القيمة السوقية عن القيمة الدفترية للأرض المملوكة للمجموعة. إن الرصيد في هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ويتم إدراجه مباشرة في الأرباح المرحلة عندما يتم بيع الموجودات ذات الصلة.

21. أسهم الخزينة

	2024	2023
عدد أسهم الخزينة	**9,150,000**	-
نسبة أسهم الخزينة	**%0.24**	%0.00
تكلفة أسهم الخزينة (ألف دينار كويتي)	**2,377**	-
المتوسط المرجح للقيمة السوقية لأسهم الخزينة كما في 31 ديسمبر (ألف دينار كويتي)	**2,681**	-

كانت الحركة في أسهم الخزينة كما يلي:

	عدد الأسهم	
	2024	2023
الرصيد كما في 1 يناير	**-**	-
مشتريات	**9,150,000**	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر	**9,150,000**	-

22. توزيعات أرباح موصي بها ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة

أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بقيمة **10 فلس للسهم** (2023: 12 فلس للسهم) وأسهم منحة بنسبة **5%** بمبلغ **19,013 ألف دينار كويتي** (2023: 18,107 ألف دينار كويتي) على رأس المال المصدر القائم كما في 31 ديسمبر 2024، بما يخضع لموافقة المساهمين في الجمعية العمومية السنوية. في حالة الموافقة على توزيعات الأرباح النقدية وأسهم المنحة الموصي بها من قبل الجمعية العمومية السنوية، فسوف تستحق السداد إلى المساهمين بعد الحصول على الموافقات الرقابية الضرورية.

خلال السنة، اعتمد المساهمون بالجمعية العمومية السنوية المنعقدة بتاريخ 23 مارس 2024 توزيعات أرباح نقدية بقيمة **12 فلس للسهم** (2022: 10 فلس للسهم) وأسهم منحة بنسبة 5% بقيمة **18,107 ألف دينار كويتي** (2022: 16,003 ألف دينار كويتي) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023. تم تسجيل توزيعات الأرباح النقدية بمبلغ **43,457 ألف دينار كويتي** ودفعها لاحقاً. تم توزيع أسهم المنحة في 14 أبريل 2024.

إن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ **240 ألف دينار كويتي** (2023: 295 ألف دينار كويتي) هي وفقاً للوائح المحلية وتخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية.

23. معاملات مع أطراف ذات علاقة

إن بعض الأطراف ذات علاقة (المساهمون الرئيسيون وأعضاء مجلس الإدارة ومسئولي الإدارة التنفيذية في المجموعة وعائلاتهم والشركات التي يمثلون المالكين الرئيسيين لها) كانوا عملاء للمجموعة في سياق الأعمال الطبيعي. تمت الموافقة على شروط هذه المعاملات طبقا لسياسات المجموعة.

23. معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

فيما يلي المعاملات والأرصدة المدرجة في بيان الدخل المجمع وبيان المركز المالي المجمع:

	عدد أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء الإدارة التنفيذية		عدد الأطراف ذات علاقة			
	2024	2023	**2024**	2023	**2024 ألف دينار كويتي**	2023 ألف دينار كويتي
أعضاء مجلس الإدارة:						
أرصدة						
قروض وسلف	**1**	1	**30**	19	**187,648**	195,690
بطاقات ائتمان	**1**	3	**5**	6	**32**	8
ودائع	**7**	8	**91**	93	**825,947**	863,223
التزامات						
ضمانات / خطابات ائتمان	**-**	-	**23**	24	**70,724**	68,824
معاملات						
إيرادات فوائد	**1**	1	**55**	29	**11,101**	8,914
مصروف فوائد	**5**	4	**23**	21	**50,944**	13,589
صافي الأتعاب والعمولات	**-**	-	**89**	24	**473**	267
مصروفات أخرى	**-**	-	**17**	10	**3,896**	1,719
شراء معدات	**-**	-	**4**	2	**434**	317
الإدارة التنفيذية:						
أرصدة						
قروض وسلف	**9**	7	**-**	-	**782**	883
بطاقات ائتمان	**11**	11	**-**	-	**42**	19
ودائع	**17**	14	**-**	-	**1,967**	2,612
المعاملات						
إيرادات فوائد	**10**	9	**-**	-	**44**	48
مصروف فوائد	**18**	19	**-**	-	**131**	138

إن القروض الصادرة إلى أعضاء مجلس الإدارة ومسئولي الإدارة التنفيذية تستحق السداد وفقاً للضوابط الرقابية لبنك الكويت المركزي وتحمل معدلات فائدة تتراوح من **4.75%** إلى **6.75%** (2023: 5% إلى 6.75%) سنوياً. إن بعض القروض المدفوعة مقدمًا إلى أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات علاقة بهم مكفولة بضمانات. قُدرت القيمة العادلة لهذه الضمانات كما في 31 ديسمبر 2024 بمبلغ **48,031 ألف دينار كويتي** (2023: 71,076 ألف دينار كويتي).

تشتمل مكافأة الإدارة العليا بما في ذلك الإدارة التنفيذية على ما يلي:

	2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل	**4,345**	3,789
مكافأة نهاية/ إنهاء الخدمة	**234**	524
	4,579	4,313

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

24. الأدوات المالية

استراتيجية استخدام الأدوات المالية

كبنك تجاري، تتعلق أنشطة المجموعة بشكل أساسي باستخدام الأدوات المالية بما في ذلك المشتقات. تقبل المجموعة الودائع من العملاء بمعدلات ثابتة ومتغيرة لفترات متنوعة، وتسعى إلى اكتساب هوامش فائدة فوق متوسط سعر الفائدة عن طريق استثمار هذه الأموال في موجودات عالية الجودة. كما تسعى المجموعة إلى زيادة هذه الهوامش بتجميع الأموال قصيرة الأجل والإقراض لفترات أطول بمعدلات فائدة أعلى، مع الحفاظ على السيولة الكافية للوفاء بجميع المطالبات محتملة الاستحقاق.

باستثناء ترتيبات التحوط وإدارة السيولة المحددة، يتم عادةً مقاصة الانكشافات لمخاطر العملات الأجنبية وأسعار الفائدة المرتبطة بهذه الأدوات عن طريق الدخول في مراكز مقابلة وبالتالي يتم السيطرة على التباين في صافي المبالغ النقدية المطلوبة لتسييل مراكز السوق.

إدارة المخاطر

إن استخدام الأدوات المالية يؤدي أيضًا إلى التعرض للمخاطر المرتبطة بها. وتدرك المجموعة العلاقة بين العائدات والمخاطر ذات الصلة باستخدام الأدوات المالية وتشكل إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من أهداف المجموعة الإستراتيجية.

تتمثل استراتيجية المجموعة في الحفاظ على مفهوم إدارة قوية للمخاطر وإدارة العلاقة بين المخاطر/العائدات ضمن وخلال كل نشاط رئيسي من أنشطة أعمال المجموعة. تقوم المجموعة باستمرار بمراجعة سياساتها وممارساتها في إدارة المخاطر للتأكد من عدم تعرض المجموعة لتقلبات كبيرة في قيمة الموجودات وفي ربحيتها.

قامت المجموعة بتشكيل لجنة للمخاطر تابعة لمجلس الإدارة لتعزيز فاعلية مراقبة مجلس الإدارة لمشاكل المخاطر التي تواجه المجموعة ورفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة متى كان ذلك ملائمًا. تقوم هذه اللجنة بالإشراف على عملية إدارة المخاطر لدى المجموعة على أساس شامل كما تضمن استقلالية قسم إدارة المخاطر لدى المجموعة. كما تتولى هذه اللجنة مراجعة كافة سياسات إدارة المخاطر ومستوى القدرة على تحمل المخاطر وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها. تقوم لجنة المخاطر بمراجعة جميع المخاطر الجوهرية وأي تعرض كبير لا يفي بمعايير الإقراض العادية. ويترأس قسم إدارة المخاطر رئيس إدارة المخاطر الذي يتولى رفع التقارير إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. كما شكلت المجموعة أيضًا لجنة المخاطر التنفيذية والتي يترأسها كل من الرئيس التنفيذي ورئيس إدارة المخاطر، والتي تعتبر اللجنة العليا لحوكمة المخاطر على مستوى الإدارة العليا. ويقوم قسم إدارة المخاطر لدى المجموعة برفع تقارير منتظمة إلى كل من لجنة المخاطر ولجنة المخاطر التنفيذية بحيث يكون أعضاء اللجان على دراية تامة بكافة أشكال حالات التعرض للمخاطر بالمجموعة.

تعرض الأقسام التالية المخاطر المختلفة المرتبطة بالأعمال المصرفية وطبيعتها وكيفية إدارتها.

أ. مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في احتمالية التعرض لخسائر مالية نتيجة عجز المقترضين أو الأطراف المقابلة عن الوفاء بالتزاماتهم بالسداد للمجموعة طبقًا للشروط المتفق عليها. وتنشأ مخاطر الائتمان بصورة أساسية من أنشطة الإقراض والتمويل التجاري وأنشطة الخزينة.

تنشأ تركزات مخاطر الائتمان عندما يكون هناك احتمالية لاشتداد الخسائر الناتجة عن حالات التعرض للمخاطر المترابطة على سبيل المثال عندما تحتفظ مجموعة من الأطراف المقابلة بالملكية المشتركة أو تعمل في أنشطة أعمال متماثلة أو ممارسة أعمال في نفس المنطقة الجغرافية، أو من خلال تنفيذ أنشطة لها سمات اقتصادية مماثلة مما يؤدي إلى تأثر قدرة هؤلاء الأطراف بشكل مماثل على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية في حالة ظهور تغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو أي ظروف أخرى.

تشير تركزات مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تؤثر على قطاع أعمال معين أو منطقة جغرافية أو ملكية معينة.

تطبق المجموعة سياسات وإجراءات شاملة للسيطرة على جميع هذه المخاطر ومراقبتها. يتم الحد من مخاطر الائتمان من خلال وضع حدود للمعاملات مع الأطراف المقابلة من الأفراد والأطراف المقابلة ذوي الملكية المشتركة ومن خلال مراقبة حالات التعرض لمخاطر الائتمان في ضوء هذه الحدود والتقييم المستمر لتغطية / جودة الضمانات والجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة.

يتم تطبيق حدود المخاطر للعملاء من الأفراد ومجموعات العملاء وقطاعات الأعمال وحدود الدول لتنويع محفظة الإقراض وتجنب التركزات غير الملائمة. يتم السيطرة على حالات التعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطة التداول من خلال استخدام حدود صارمة للأطراف المقابلة واتفاقيات التقاص الأساسية وترتيبات الضمانات (حسب الملائم) ومن خلال الحد من فترات التعرض للمخاطر.

24. الأدوات المالية (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

تتولى إدارات الائتمان المستقلة التي تشمل مخاطر الشركات ومخاطر العملاء، والتي ترفع تقاريرها إلى رئيس إدارة المخاطر، مسئولية توفير مستوى الإدارة المركزية لمخاطر الائتمان. تتضمن مسئوليات هذه المجموعات: مراقبة الالتزام بالسياسات والإجراءات الائتمانية، ووضع السياسات المتعلقة بحالات التعرض لمخاطر الائتمان الكبرى التي تشمل الحد الأقصى من التعرض للمخاطر بالنسبة للعملاء من الأفراد ومجموعات العملاء وتركزات المخاطر الأخرى والحفاظ عليها؛ وتنفيذ مراجعة ائتمانية مستقلة وموضوعية لتقييم مخاطر الائتمان لكل من التسهيلات الجديدة والتسهيلات المجددة، ومراقبة التعرض للمخاطر بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، ومراقبة حالات التعرض الخارجي للمخاطر، ومراقبة حالات التعرض لمخاطر مجموعات قطاعات أعمال معينة، والمحافظة على عملية تصنيف تسهيلات المجموعة وتطويرها وذلك بهدف تصنيف حالات التعرض للمخاطر وتجزئة حالات التعرض للمخاطر إلى قطاعات واضحة، وإعداد تقارير منتظمة يتم رفعها للإدارة العليا في جوانب عمل معينة مثل تركزات مخاطر العملاء/ القطاعات وحدود الدول وحالات التعرض الخارجي للمخاطر والحسابات متعثرة السداد والمخصصات.

يوجد لدى المجموعة أيضًا معايير مفصلة لاعتماد الائتمان لكل منتج من منتجات القروض للأفراد. تتنوع معايير الاستحقاق وفقاً لمنتج القرض المحدد ولكنها تتضمن بنود مثل الحد الأدنى من مدة الخدمة والحد الأدنى للراتب وما إلى ذلك. ينبغي على المتقدم للحصول على قروض أيضاً تقديم وثيقة صادرة من صاحب العمل توضح الراتب وطول مدة الخدمة وفي معظم الحالات يتم تقديم التزام من صاحب العمل بتحويل الراتب مباشرة إلى الحساب الجاري الخاص بالمتقدم لدى المجموعة. وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يجب ألا تتجاوز نسبة إجمالي مدفوعات الديون الشهرية للمتقدم إلى الدخل الحدود المقررة.

بخلاف لجنة المخاطر، يوجد لدى المجموعة سبعة لجان خاصة بالائتمان هي: لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار، ولجنة الائتمان التنفيذية ولجنة الائتمان الإدارية واللجنة الائتمانية للعملاء الأفراد ولجنة تصويب الائتمان ولجنة الائتمان لإدارة الثروات ولجنة التصنيف والمخصصات.

فوض مجلس الإدارة إلى لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار كافة الصلاحيات (باستثناء التسهيلات الائتمانية لأعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات علاقة بهم) في اتخاذ قرارات الائتمان في ضوء تعليمات بنك الكويت المركزي. تتمثل مسئوليات لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار في المراجعة والاعتماد أو الرفض أو التعديل أو الموافقة المشروطة على طلبات الائتمان في إطار حد الإقراض القانوني لدى المجموعة وفقاً للسياسات الائتمانية للمجموعة. كما يحق للجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار منح تفويض الائتمان للجنة الائتمان التنفيذية على النحو المنصوص عليه من قبل مجلس الإدارة.

يحق للجنة الائتمان التنفيذية الموافقة أو رفض أو تعديل التسهيلات الائتمانية في نطاق الصلاحيات المفوضة والمعتمدة لها. كما يمكن للجنة الائتمان التنفيذية الموافقة على معايير وبرامج الائتمان وحدود الخزينة في ضوء مستوى تحمل المخاطر المعتمد لدى المجموعة. وللجنة سلطة تشكيل أو تعديل لجان الائتمان الحالية في نطاق الصلاحيات القانونية العامة للجنة. ويتم رفع ملخص قرارات لجنة الائتمان التنفيذية إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

تجتمع لجنة الائتمان الإدارية ذات المستوى الأدنى من الصلاحيات المفوضة لها بصفة منتظمة من أجل اعتماد أو رفض أو تعديل طلبات الائتمان المقدمة إليها. وتحال الطلبات التي تخرج عن نطاق حدود صلاحيات لجنة الائتمان الإدارية إلى لجنة الائتمان التنفيذية ولجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار بناءً على السلطات ذات الصلة. وتتم مراجعة كافة قرارات لجنة الائتمان الإدارية بصورة دورية من قبل رئيس إدارة المخاطر.

تجتمع اللجنة الائتمانية للعملاء الأفراد متى تقتضي الضرورة ولديها صلاحية مراجعة أداء محفظة الائتمان الاستهلاكي بشكل دوري، واعتماد/تعديل معايير الائتمان الاستهلاكي وفقًا للحد المقبول للمخاطر المعتمد لدى البنك، واعتماد/تعديل تفويضات الائتمان الاستهلاكي للهيئات الفردية.

تقوم لجنة تصويب الائتمان بمراجعة عمليات تصويب الائتمان الإدارية و/أو الاعتماد أو التوصية بموافقة لجنة الائتمان الإدارية أو لجنة الائتمان التنفيذية. وتتم إحالة كافة مقترحات التسوية أو إعادة الهيكلة أو إعادة الجدولة أو وقف إجراءات الاسترداد أو شطب الديون والتي تتجاوز نطاق الصلاحيات المفوضة للجنة تصويب الائتمان إلى لجنة الائتمان المعنية.

لدى لجنة الائتمان لإدارة الثروات صلاحية اعتماد أو رفض أو تعديل طلبات الائتمان الواردة من عملاء إدارة الثروات المقدمة إليها في حدود مستويات صلاحياتها المفوضة. وتحال الطلبات التي لا تقع ضمن نطاق حدود الصلاحيات المفوضة للجنة الائتمان لإدارة الثروات إلى لجنة الائتمان التنفيذية ولجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار استنادا إلى التفويض ذي الصلة.

تقوم لجنة التصنيف والمخصصات بأعمالها وفقا لأحكام قواعد ولوائح بنك الكويت المركزي، وإرشادات السياسة الائتمانية للبنك لتصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب المخصصات والمحاسبة عن الإيرادات الناتجة منها، ومراقبة تصنيف محافظ الائتمان للبنك، وقرارات احتساب المخصصات. كما تتولى اللجنة مسئولية احتساب المخصصات وفقا لنماذج ومنهجيات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 المطبقة من قبل المجموعة بما يتفق مع إرشادات بنك الكويت المركزي.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

24. الأدوات المالية (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

وفقاً لمدى وحجم التعرض لمخاطر العملاء، يجوز مراجعة طلبات الائتمان بالنسبة لإقراض الشركات والإقراض الدولي من قبل مجلس الإدارة ولجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار ولجنة الائتمان التنفيذية ولجنة الائتمان الإدارية ولجنة تصويب الائتمان، وعادة ما تتضمن هذه الطلبات المعلومات التالية: ملخص تنفيذي وملف العميل وموجز بالحدود الائتمانية والمبالغ القائمة وتصنيف المخاطر ومذكرة ائتمانية وتحليل ربحية العميل والتحليل المالي وتحليل التدفقات النقدية وتفاصيل الغرض من القرض والضمانات ومصدر السداد وتفاصيل الضامنين، إن كان ذلك ممكناً، والبيانات المالية المدققة و/أو بيانات صافي الموجودات الشخصية متى كان ذلك مناسبًا.

توجد لدى المجموعة حدود إقراض قانونية وحدود تتعلق بالدول وكذلك حدود لقطاعات الأعمال ينبغي التقيد بها عند النظر في الاعتماد فيما يتعلق بالطلبات أو المشاركات الائتمانية ذات الصلة.

يوجد لدى المجموعة سياسة ائتمان تفصيلية معتمدة من قبل مجلس الإدارة ويتم مراجعتها بشكل دوري. يبين دليل سياسة الائتمان المبادئ الإرشادية ومعايير مخاطر الائتمان التي تحدد حدود منح الائتمان وتقدم الهيكل الذي يجب أن تكون على أساسه الأعمال المصرفية مع التأكد من توافق الأسلوب المتبع مع كافة أنشطة الإقراض. كما تبين سياسة المجموعة الخاصة بالتعرض المقبول لمخاطر الائتمان الخاصة بكل دولة. يتم اعتماد ومراجعة الحدود الفردية للدول كل على حدة من قبل لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار. يستند هذا الاعتماد إلى تحليل الدول وتقييم متطلبات الأعمال والذي يقوم بإجرائه قسم المؤسسات المالية للمجموعة وتوصي به لجنة الائتمان الإدارية ولجنة الائتمان التنفيذية.

يقوم قسم المؤسسات المالية بمراجعة منتظمة للحدود العامة للدول المتعلقة بالمجموعة وتقييم حالات التعرض للمخاطر. تركز المراجعة على الحجم الكلي للمخاطر على مستوى الدول مع إبداء التوصيات لتغيير حدود المخاطر الفردية للدول عند الضرورة.

يعرض تقرير الحد المقبول للمخاطر المعتمد من قبل مجلس الإدارة إطار عمل متوافق لفهم المخاطر على مستوى المؤسسة وسبل التأكد من مراعاة هذه المخاطر عند تنفيذ العمليات اليومية للمجموعة. يتم مراقبة مستوى المخاطر المقبول المحدد من قبل المجموعة وتخفيفه إن وجد في الوقت المناسب. ويتحدد الحد المقبول للمخاطر على مستوى كلي للأعمال المصرفية للشركات والمعاملات الدولية ومعاملات الخزينة والأعمال المصرفية للعملاء. يتم تحليل المستوى المقبول للمخاطر في قطاعات الأعمال التي تمثل أهمية لأعمال البنك.

منهجية خسائر الائتمان المتوقعة

تستعين المجموعة بنظام تصنيف ائتماني داخلي وقامت بتطوير نماذج للوصول إلى خسائر الائتمان المتوقعة استنادا إلى متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9. يوضح المعيار الدولي للتقارير المالية 9 نموذج من "ثلاث مراحل"لانخفاض القيمة بناءً على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي. حيث يتم بناءا عليه تصنيف الأداة المالية التي لم تنخفض قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي ضمن المرحلة 1. في حالة وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، تنتقل الأداة المالية إلى المرحلة 2 ولكن لا تعتبر بعد منخفضة القيمة الائتمانية. وفي حالة انخفاض القيمة الائتمانية للأداة المالية، تنتقل الأداة المالية إلى المرحلة 3. راجع الإيضاح 2.6 (أ) حول انخفاض قيمة الأدوات المالية للاطلاع على المزيد من المعلومات المتعلقة بالتصنيف ضمن المراحل.

تحتسب المجموعة خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المصنفة ضمن المرحلة 3 بنسبة 100% من التعرض للتعثر بالصافي بعد قيمة الضمانات المؤهلة بعد تطبيق الاستقطاعات المقررة طبقا لإرشادات بنك الكويت المركزي.

24. الأدوات المالية (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

منهجية خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

تتحدد خسائر الائتمان المتوقعة على أساس احتمالية التعثر للتصنيف الائتماني المقابل للتسهيل والخسائر الناتجة عن التعثر والتعرض للمخاطر في حالة التعثر. يتم تقديم المزيد من التفاصيل في الفقرات التالية من قسم منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة. تقوم المجموعة بتقدير هذه العناصر بواسطة نماذج ملائمة لمخاطر الائتمان تراعي التصنيفات الائتمانية الداخلية والخارجية للموجودات وطبيعة وقيمة الضمانات والسيناريوهات المستقبلية المتعلقة بالاقتصاد الكلي وغيرها. فيما يلي ملخص طريقة خسائر الائتمان المتوقعة:

- المرحلة 1: يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً بذلك الجزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة الناتج عن أحداث التعثر في سداد تسهيل ائتماني والتي من المحتمل وقوعها خلال 12 شهر بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة. تقوم المجموعة باحتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر بناءً على توقعات التعثر المحتمل وقوعها خلال 12 شهرًا التالية لتاريخ البيانات المالية المجمعة.
- المرحلة 2: عندما يسجل تسهيل ائتماني زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ استحداثه بسبب عوامل كمية ونوعية، تسجل المجموعة مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة. إن الآليات مماثلة لتلك الموضحة أعلاه، إلا أنه يتم تقدير احتمالات التعثر والخسائر الناتجة من التعثر على مدى عمر الأداة. ويتم خصم أوجه العجز النقدي المتوقعة بالنسبة التقريبية لمعدل الفائدة الفعلي الأصلي.
- المرحلة 3: بالنسبة للتسهيل الائتماني الذي يعتبر منخفض القيمة الائتمانية؛ أي وجود دليل موضوعي على التعثر، تقوم المجموعة باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المصنفة ضمن المرحلة 3 بنسبة 100% من التعرض لمخاطر التعثر بالصافي بعد قيمة الضمانات المؤهلة بعد تطبيق الحد الأدنى للاستقطاع وفقا لإرشادات بنك الكويت المركزي.

الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان

تعتبر المجموعة الأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية عندما يعادل تصنيف مخاطر الائتمان التعريف المقبول عالميا لـ "درجة الاستثمار" يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية (بخلاف التسهيلات الاستهلاكية/ المقسطة) ضمن المرحلة 2 عندما يتم تخفيض تصنيف المخاطر للملتزم بدرجتين للتسهيلات الائتمانية ضمن درجة الاستثمار وبدرجة واحدة بالنسبة للتسهيلات المدرجة ضمن الفئة غير الاستثمارية.

تطبق المجموعة معايير كمية متناسقة بالنسبة للمحفظة المصنفة داخليا عند تقييم الارتفاع الجوهري في مخاطر الائتمان. وفي حالة غياب التصنيفات في البداية، تراعي المجموعة التصنيف الحالي في تاريخ البيانات المالية المجمعة، وطريقة الحساب والمستحقات لتحديد المرحلة التي يتم تصنيف التسهيلات ضمنها. إضافة إلى ذلك، تصنف المجموعة كافة التسهيلات الائتمانية المعاد هيكلتها وغير منخفضة القيمة الائتمانية ضمن المرحلة 2.

تراعي المجموعة فترة استحقاق متوقعة تبلغ 7 سنوات للتسهيلات الائتمانية إلى العملاء من الشركات المصنفة ضمن المرحلة 2 ما لم يكن لهذه التسهيلات تاريخ استحقاق تعاقدي غير قابل للتمديد وجدول دوري للمدفوعات دون أن يتجاوز مبلغ السداد النهائي نسبة 50% من التسهيلات الائتمانية الأصلية. وتحدد المجموعة فترة استحقاق متوقعة بحد أدنى 5 سنوات بالنسبة للتمويل الاستهلاكي وبطاقات الائتمان بينما تحدد فترة استحقاق تبلغ 15 سنة بالنسبة للقروض السكنية والتمويل.

تأخذ المجموعة في اعتبارها كافة التسهيلات المتعثرة والتي تم تصنيفها بدرجة تتراوح ما بين 8 إلى 10 ضمن الحسابات بالمرحلة 3.

مراجعة المراحل

من المؤشرات الرئيسية للتغيرات في جودة الائتمان لمحفظة القروض مقدار النقل بين المراحل، حيث يشير ذلك إلى ما إذا كانت محفظة القروض قد تعرضت لزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.

تراعي المجموعة الأصل المالي كأصل "بلا تعثر"(أي لم يعد منخفض القيمة) وبالتالي تعيد تصنيفه من المرحلة 3 عندما لم يعد يستوفي أي من معايير انخفاض القيمة الائتمانية. وبالنسبة للتسهيلات منخفضة القيمة التي يتم تصنيفها ضمن المرحلة 3، فينبغي اجتياز فترة التأخر في سداد الالتزامات (إن وجدت) والوفاء بالمدفوعات المجدولة (على أساس جاري لها جميعاً) لمدة سنة واحدة على الأقل أو كما هي محددة من قبل المجموعة لكي يتم النظر في تصنيف التسهيل ضمن المرحلة 2/المرحلة 1. كما تأخذ المجموعة في اعتبارها إرشادات بنك الكويت المركزي ذات الصلة قبل إعادة تصنيف أي تسهيل ائتماني بين المراحل. إن فترة التصحيح المقدرة بمدة سنة واحدة لا تنطبق على التسهيلات الاستهلاكية والمقسطة.

تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة للقروض والسلف في خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 طبقا لإرشادات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى.

24. الأدوات المالية (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

احتمالية التعثر

تقضي سياسة المجموعة بتقييم مخاطر الائتمان للخدمات المصرفية التجارية من خلال عملية تصنيف المخاطر. تستند العملية إلى أفضل الممارسات العالمية وتضمن الشفافية والاتساق بما يتيح المقارنة بين الملتزمين. تستخدم المجموعة أداة موديز لتصنيف المخاطر بغرض تصنيف المقترضين من الشركات. وفقا لأداة موديز لتصنيف المخاطر، يتم تصنيف كافة المقترضين بناءً على تقييمات مالية وتجارية. يأخذ التقييم المالي في الاعتبار الأداء التشغيلي والسيولة وهيكل رأس المال وتغطية الدين، في حين يستند التقييم التجاري إلى مخاطر القطاع وجودة الإدارة ووضع الشركة.

يستند الإطار المطبق من قبل المجموعة في احتساب احتمالية التعثر إلى تصنيف مخاطر الملتزم والتعثر الداخلي وبيانات الاقتصاد الكلي. وطبقا لبيانات الاقتصاد الكلي، تم مراعاة ثلاثة سيناريوهات (سيناريو أساسي، سيناريو متزايد، سيناريو منخفض). وتستعين المجموعة بأدوات تصنيف قياسية خاصة بقطاع الأعمال لتقييم التصنيفات/الدرجات التي يتم الاستفادة منها في عملية تقدير احتمالية التعثر. وتتيح هذه الأداة القدرة على تحليل الأعمال واستنتاج تصنيفات المخاطر على مستوى الملتزم والتسهيل على حد سواء. يدعم هذا التحليل استخدام عوامل مالية وكذلك عوامل ذاتية غير مالية. كما تستعين المجموعة بتصنيفات خارجية من قبل وكالات تصنيف معروفة للمحافظ المصنفة خارجياً.

إن احتمالية التعثر هي احتمالية تعثر الملتزم في الوفاء بالتزاماته في المستقبل. يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 استخدام عامل منفصل لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى 12 شهراً وعلى مدى فترة عمر الأداة، وذلك استنادًا إلى تخصيص المرحلة الخاص بالملتزم. وينبغي أن يعكس عامل احتمالية التعثر طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقدير المجموعة لجودة الموجودات المستقبلية. تنتج احتمالية التعثر عن السداد على مدى عمر الأصل من أداة التصنيف استنادا إلى التصنيفات الائتمانية الداخلية/الخارجية. كما تقوم المجموعة بتحويل هيكل شروط السداد المرتبطة باحتمالية التعثر عن السداد على مدى عمر الأصل إلى احتمالية التعثر عن السداد في فترة زمنية معينة باستخدام النماذج والآليات المناسبة.

بالنسبة للخدمات المصرفية الاستهلاكية، يتم مراقبة سلوك المقترض في السداد بصفة دورية. إن القروض الاستهلاكية غير مكفولة بضمان بشكل عام، ولكن يتم الحد من مخاطر الائتمان من خلال شرط "تحويل الراتب"الذي يتطلب من صاحب العمل الخاص بالعميل دفع راتبه مباشرة إلى حساب الراتب الخاص ببنك الخليج. إذا لم يتم قيد الرواتب ولم تكن هناك أموال في الحسابات، فإن الحسابات تصبح متأخرة السداد. يتم الاستعانة بأيام التأخر في السداد لتحديد مخاطر الائتمان بالنسبة للعملاء من الأفراد. كما تخضع طلبات القروض لعملية تقييم تتضمن "بطاقة الدرجات"بناءً على قرارات المجموعة التي يعاد التحقق منها بانتظام. إضافة إلى ذلك، تخضع كافة طلبات الائتمان الاستهلاكي للفحص الائتماني من خلال وكالات التصنيف الائتماني لمعلومات الائتمان لتقييم الجدارة الائتمانية ومديونية المتقدم للائتمان. تم تصنيف احتمالية التعثر بالنسبة للتسهيلات الائتمانية للعملاء من الأفراد إلى مجموعات تتشارك خصائص المخاطر المتماثلة.

بالنسبة للأدوات المالية في الخزينة والاستثمار في الأوراق المالية وأدوات السوق النقدي ومحافظ الموجودات الأخرى، يتم الاستعانة بالتصنيفات الائتمانية الصادرة من وكالات التصنيف الائتماني الخارجية. ويتم مراقبة وتحديث التصنيفات المعلنة تلك باستمرار.

تطبق المجموعة حدود دنيا لاحتمالية التعثر على مدى 12 شهراً بنسبة 1% للتسهيلات الائتمانية غير المندرجة ضمن فئة الاستثمار وبنسبة 0.75% للتسهيلات الائتمانية ضمن فئة الاستثمار. ومع ذلك، لا تنطبق هذه الحدود الدنيا على القروض الاستهلاكية والسكنية والتمويل وكذلك على التسهيلات الائتمانية إلى الحكومات والبنوك ذات تصنيف ائتماني خارجي لفئة الاستثمار.

الخسائر الناتجة عن التعثر

إن الخسائر الناتجة عن التعثر هي حجم الخسائر المحتملة في حالة التعثر. وتقوم المجموعة بتقدير معاملات الخسائر الناتجة عن التعثر استنادا إلى تاريخ معدلات الاسترداد المتعلقة بالمطالبات مقابل الأطراف المقابلة المتعثرة. وبالنسبة للتسهيلات المكفولة بضمانات، تطبق المجموعة حد أدنى للاستقطاع إلى قيمة الضمان المنصوص عليها طبقا لإرشادات بنك الكويت المركزي. وبالنسبة للتسهيلات الائتمانية غير المكفولة بضمان، تأخذ المجموعة في اعتبارها نسبة 50% كحد أدنى من الخسائر الناتجة عن التعثر في حالة الديون ذات الأولوية ونسبة 75% من الخسائر الناتجة عن التعثر في حالة الديون المساندة المنصوص عليها طبقا لإرشادات بنك الكويت المركزي.

24. الأدوات المالية (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

التعرض للمخاطر عند التعثر

يمثل التعرض للمخاطر عند التعثر المبلغ الذي يدين به الملتزم إلى المجموعة في تاريخ التعثر. تراعي المجموعة حالات التعرض للمخاطر المتغيرة التي قد تزيد من حالات التعرض للمخاطر بالإضافة إلى الائتمان المسحوب. وتنشأ حالات التعرض هذه عن الحدود غير المسحوبة والمطلوبات المحتملة. وبالتالي، سيتضمن التعرض القيم داخل وخارج الميزانية العمومية طبقا لعامل تحويل الائتمان المنصوص عليه طبقا لإرشادات بنك الكويت المركزي.

إدراج المعلومات المستقبلية

تقوم المجموعة بإدراج المعلومات المستقبلية في تقييمها لتحديد ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان للأداة منذ الاعتراف المبدئي، وقياس خسائر الائتمان المتوقعة لها. وأجرت المجموعة تحليلاً سابقاً وحددت المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة لكل محفظة. ويتم تطبيق تعديلات الاقتصاد الكلي ذات الصلة لتحديد الاختلافات بين السيناريوهات الاقتصادية. ويعكس ذلك التقديرات المعقولة والمؤيدة لظروف الاقتصاد الكلي المستقبلية والتي لم يتم مراعاتها عند الاحتساب الأساسي لخسائر الائتمان المتوقعة. تتضمن عوامل الاقتصاد الكلي التي تم مراعاتها، على سبيل المثال وليس الحصر، الناتج الإجمالي المحلي، ومؤشر أسعار المستهلك، والانفاق الحكومي، كما تتطلب تقييم كل من التوجهات الحالية والمتوقعة لدورة الاقتصاد الكلي. إن الاستناد إلى المعلومات المستقبلية يؤدي إلى زيادة درجة الأحكام المطلوبة حول مدى تأثير التغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي على خسائر الائتمان المتوقعة. ويتم بانتظام مراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك تقديرات الظروف الاقتصادية المستقبلية.

الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى

تستعين المجموعة بمجموعة كبيرة من الأدوات للحد من مخاطر الائتمان. تسعى المجموعة للحصول على غطاء من الضمانات وعوائد التنازل عن العقود وغير ذلك من أشكال الحماية لضمان القروض والحد من مخاطر الائتمان متى أمكن ذلك. تتضمن اتفاقيات قروض المجموعة أيضًا ترتيبات المقاصة الملزمة قانونياً بالنسبة للقروض والودائع بحيث تتمكن المجموعة من تجميع الحسابات المختلفة للعميل لدى المجموعة وتحويل الأرصدة الائتمانية لتغطية أي قروض قائمة أو تجميد الأرصدة الائتمانية حتى قيام العميل بتسوية التزاماته القائمة تجاه المجموعة.

يتم ضمان التسهيلات الائتمانية للمجموعة، عند الضرورة، من خلال الضمانات التي تتكون بصورة أساسية من: الأسهم المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والأسهم غير المسعرة والعقارات (أراضي ومباني) والودائع الثابتة محددة الأجل والأرصدة النقدية لدى المجموعة التي تم تجميدها ورهنها بصورة قانونية لصالح المجموعة والضمانات البنكية المباشرة الصريحة وغير القابلة للإلغاء وغير المشروطة.

كما في 31 ديسمبر 2024، خضعت نسبة **25%** (2023: 24%) من إجمالي القروض والسلف القائمة لضمان جزئي أو كلي من خلال الضمانات.

تتبع المجموعة إجراءات للتأكد من عدم وجود تركز زائد لأي فئة معينة من الموجودات ضمن الضمانات.

الحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان بالصافي بعد المخصص المحتسب للبنود الواردة في بيان المركز المالي المجمع بما في ذلك القيمة العادلة الموجبة للمشتقات دون احتساب أي ضمان وتعزيزات ائتمانية أخرى. إن الحد الأقصى من تركز مخاطر الائتمان الخاصة بطرف مقابل واحد أو مجموعة من الأطراف المقابلة ذات الصلة محدود بنسبة 15% من رأس المال الشامل للمجموعة حسبما هو محدد من قبل التعليمات الرقابية.

24. الأدوات المالية (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

الحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان (تتمة)

وفقًا لفئة الموجودات المالية	الحد الأقصى للتعرض	الحد الأقصى للتعرض
	2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
النقد والنقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق)	**1,342,890**	1,019,218
سندات خزينة حكومة الكويت	**2,500**	16,500
سندات بنك الكويت المركزي	**140,031**	337,715
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**135,468**	180,981
قروض وسلف:		
– قروض للشركات والبنوك	**3,338,632**	3,017,012
– قروض استهلاكية	**2,128,306**	2,179,610
استثمارات في أوراق دين مالية (إيضاح 13)	**169,302**	158,994
موجودات أخرى	**44,817**	49,490
الإجمالي	**7,301,946**	6,959,520
مطلوبات محتملة والتزامات	**2,926,907**	2,934,941
عقود تحويل العملات الأجنبية (بما في ذلك العقود الفورية)	**152,614**	54,045
الإجمالي	**3,079,521**	2,988,986
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	**10,381,467**	9,948,506

يمكن أن تنشأ مخاطر الائتمان أيضًا نتيجة التركز الجوهري لموجودات المجموعة بالنسبة لأي طرف مقابل فردي ويتم إدارة هذه المخاطر من خلال تنويع المحفظة. تسجل أكبر 20 حالة تعرض إجمالية لمخاطر القروض القائمة كنسبة مئوية من إجمالي حالات التعرض لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2024 نسبة **13%** (2023: 12.3%).

المنطقة الجغرافية:	2024		2023	
	الموجودات ألف دينار كويتي	بنود خارج الميزانية العمومية ألف دينار كويتي	الموجودات ألف دينار كويتي	بنود خارج الميزانية العمومية ألف دينار كويتي
داخلية (الكويت)	**5,862,090**	**2,074,580**	5,623,301	2,151,684
منطقة الشرق الأوسط الأخرى	**889,115**	**456,809**	962,028	342,765
أوروبا	**123,320**	**248,401**	141,017	219,415
الولايات المتحدة الأمريكية وكندا	**128,355**	**39,692**	104,000	21,421
آسيا والمحيط الهادي	**61,716**	**239,652**	25,550	253,683
بقية دول العالم	**237,350**	**20,387**	103,624	18
	7,301,946	**3,079,521**	6,959,520	2,988,986

24. الأدوات المالية (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

الحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان (تتمة)

قطاع الأعمال:	2024		2023	
	الموجودات ألف دينار كويتي	بنود خارج الميزانية العمومية ألف دينار كويتي	الموجودات ألف دينار كويتي	بنود خارج الميزانية العمومية ألف دينار كويتي
شخصية	**2,281,263**	**90,649**	2,288,179	47,289
مالية	**1,724,846**	**698,209**	1,618,847	576,959
تجارة	**473,981**	**636,147**	450,416	686,599
نفط خام وغاز	**276,576**	**195,459**	154,875	149,065
إنشائية	**160,503**	**698,408**	160,408	672,707
حكومية	**984,763**	**12**	1,071,271	58,369
صناعية	**174,359**	**158,600**	270,801	167,490
عقارية	**960,928**	**171,285**	856,199	249,096
أخرى	**264,727**	**430,752**	88,524	381,412
	7,301,946	**3,079,521**	6,959,520	2,988,986

تصنيف الجودة الائتمانية الداخلية

تهدف سياسة المجموعة إلى تقييم مخاطر الائتمان في الأنشطة المصرفية التجارية من خلال عملية تصنيف المخاطر. تستند العملية إلى أفضل السياسات الدولية وتتيح الشفافية والاتساق بحيث يمكن المقارنة بين الملتزمين.

تستخدم المجموعة برنامج موديز لتصنيف المخاطر وذلك لتصنيف المقترضين من الشركات. وفقاً لبرنامج التصنيف موديز، يتم تصنيف كافة المقترضين استناداً إلى التقييم المالي وتقييم الأعمال. يراعي التقييم المالي الأداء التشغيلي والسيولة وهيكل رأس المال وتغطية الديون بينما يستند تقييم الأعمال إلى مخاطر قطاع الأعمال وجودة الإدارة ومركز الشركات.

تنقسم عملية تصنيف المخاطر إلى تصنيف مخاطر الملتزمين وتصنيف مخاطر التسهيلات. تركز منهجية التصنيف على عوامل مثل: الأداء التشغيلي والسيولة وخدمة الدين وهيكل رأس المال. إن تحليل النسب يتضمن تقييم اتجاه كل نسبة على مدى فترات متعددة فيما يتعلق بتغير النسبة وتغير الاتجاه. كما أن تحليل النسب يقارن أيضاً بين قيمة النسبة لأحدث فترة وقيم المجموعة المماثلة القابلة لمقارنتها. يتضمن التقييم أيضاً التقييم النوعي للعمليات والسيولة وهيكل رأس المال.

بالنسبة للشركات الجديدة أو معاملات تمويل المشاريع، تنتج مخاطر الملتزمين عن استخدام توقعات تشمل فترة القرض.

يعكس تصنيف مخاطر الملتزمين احتمالية تعثر الملتزم (غير المتعلق بنوع التسهيل أو الضمان) على مدى الـ 12 شهراً التالية بالنسبة للتسهيل الرئيسي غير المكفول بضمان.

إن تصنيفات مخاطر الملتزمين للموجودات المنتظمة تندرج بصورة عامة في ثلاث فئات وهي بالتحديد: "مرتفعة"و"قياسية"و"مقبولة" إن حالات التعرض لمخاطر الائتمان المصنفة ضمن فئة "مرتفعة"تتمثل في تقييم المخاطر الشاملة لتكبد خسائر مالية نتيجة عجز الملتزم عن الوفاء بالتزامه على أنها منخفضة. إن حالات التعرض لمخاطر الائتمان المصنفة ضمن فئة "قياسية"تتمثل في تلك التسهيلات ذات المستوى المرضي من حيث الوضع المالي ومؤشرات المخاطر والقدرة على السداد. إن حالات التعرض لمخاطر الائتمان المصنفة ضمن فئة "مقبولة"تتمثل في تلك الحسابات المنتظمة والتي يكون فيها السداد وفقاً للشروط التعاقدية بالكامل. يتم تقييم المخاطر الشاملة للخسائر المالية المصنفة كفئة "مقبولة"على أنها أعلى من حالات التعرض للمخاطر المصنفة ضمن فئة "مرتفعة"أو "قياسية".

24. الأدوات المالية (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

تصنيف الجودة الائتمانية الداخلية (تتمة)

تصنيف مخاطر التسهيلات

لدى المجموعة أيضاً إطار عمل معتمد لتصنيفات مخاطر التسهيلات. بينما لا يأخذ تصنيف مخاطر الملتزمين في الاعتبار عوامل مثل توفر الضمان والدعم، فإن تصنيف مخاطر التسهيلات هو مقياس لجودة التعرض لمخاطر الائتمان استناداً إلى الخسائر المتوقعة في حالة التعثر بعد أخذ الضمان والدعم في الاعتبار. إن توفر الضمان أو الدعم المؤهل يخفض بشكل جوهري من مقدار الخسائر في حالة التعثر ويعكس تصنيف مخاطر التسهيلات عوامل تخفيف تلك المخاطر.

رمز نظام أمريكا الشمالية لتصنيف قطاعات الأعمال

تصنف المجموعة تعرض المجموعة للمخاطر وفقاً لنظام أمريكا الشمالية لتصنيف قطاعات الأعمال. إن هذه التصنيفات تأتي إضافة إلى التصنيف الذي يستند إلى رموز أغراض السداد كما يحددها بنك الكويت المركزي.

تقوم المجموعة بتصنيف القروض والسلف لعملائها بصورة رئيسية ضمن فئتين: قروض للشركات والبنوك، والقروض الاستهلاكية. تتضمن فئة القروض للشركات والبنوك التسهيلات الائتمانية ومنتجات التمويل التجاري لعملائها من الشركات والمؤسسات والبنوك. كما تتضمن فئة القروض الاستهلاكية التسهيلات الاستهلاكية والمقسطة والبطاقات الائتمانية والتسهيلات الائتمانية الأخرى للأفراد ذوي رؤوس الأموال الكبيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويتيح ذلك للمجموعة بتصنيف محفظتها لقطاعات فرعية متنوعة لتسهيل تحليل وتعزيز إدارة التركزات، إن وجدت.

تصنيف مخاطر المحفظة

تقوم المجموعة باحتساب المتوسط المرجح لمعدل تصنيف المخاطر الذي يتم من خلاله إجراء تقييم شامل لجودة المحفظة على فترات زمنية فاصلة منتظمة ويتم مناقشتها في لجنة الائتمان التنفيذية ولجنة مجلس الإدارة للمخاطر.

نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر

تقوم المجموعة بتطبيق نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر لتقييم صافي القيمة المدرجة في الحساب بعد الأخذ في الاعتبار تكلفة رأس المال. تساعد النماذج على اتخاذ القرارات الائتمانية السليمة وتعزيز وزيادة القيمة التي يحصل عليها المساهمون.

البنية التحتية للائتمان

لدى المجموعة وحدة متخصصة هدفها الأساسي هو دعم تطوير واعتماد ومراقبة منتجات الائتمان وإدارة البنية التحتية لمخاطر الائتمان وإعداد تقارير نظم معلومات الإدارة. تقوم الوحدة بدعم نظم إدارة الائتمان/المخاطر ونظم طلبات الائتمان ونماذج تصنيف المخاطر ونموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر والسياسات المتعلقة بالائتمان للمجموعة. لدى المجموعة حالياً نظام إصدار نشرة الائتمان الإلكترونية لمنتجات الائتمان إلى أعضاء لجنة الائتمان والتي بموجبها يتم تحسين كفاءة عملية اعتماد الائتمان.

يوضح الجدول التالي الجودة الائتمانية حسب فئة الموجودات المالية لبنود بيان المركز المالي المجمع استنادا إلى نظام التصنيف الائتماني الخاص بالمجموعة.

24. الأدوات المالية (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

تصنيف الجودة الائتمانية الداخلية (تتمة)

2024	غير متأخرة السداد أو منخفضة القيمة			متأخرة ولكن غير منخفضة القيمة	الإجمالي
	مرتفعة	قياسية	مقبولة		
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
النقد والنقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق)	1,342,692	209	-	-	1,342,901
سندات خزينة حكومة الكويت	2,500	-	-	-	2,500
سندات بنك الكويت المركزي	140,031	-	-	-	140,031
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	135,468	-	-	-	135,468
قروض وسلف:					
- قروض للشركات والبنوك	3,027,169	448,452	22,908	18,195	3,516,724
- قروض استهلاكية	1,970,513	23,530	65,466	52,822	2,112,331
استثمارات في أوراق دين مالية (إيضاح 13)	163,751	5,551	-	-	169,302
موجودات أخرى	44,817	-	-	-	44,817
	6,826,941	477,742	88,374	71,017	7,464,074

2023	غير متأخرة السداد أو منخفضة القيمة			متأخرة ولكن غير منخفضة القيمة	الإجمالي
	مرتفعة	قياسية	مقبولة		
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
النقد والنقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق)	1,018,898	328	-	-	1,019,226
سندات خزينة حكومة الكويت	16,500	-	-	-	16,500
سندات بنك الكويت المركزي	337,715	-	-	-	337,715
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	180,983	-	-	-	180,983
قروض وسلف:					
– قروض للشركات والبنوك	2,645,335	501,699	81,138	30,354	3,258,526
– قروض استهلاكية	2,097,110	26,246	290	44,140	2,167,786
استثمارات في أوراق دين مالية (إيضاح 13)	146,714	12,365	-	-	159,079
موجودات أخرى	49,490	-	-	-	49,490
	6,492,745	540,638	81,428	74,494	7,189,305

تعتبر نسبة **75%** (2023: 79%) من الأرصدة متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة أقل من فترة 60 يومًا وتتراوح نسبة **25%** (2023: 21%) ما بين 60 – 90 يومًا.

24. الأدوات المالية (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

تصنيف الجودة الائتمانية الداخلية (تتمة)

الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها بصورة فردية وفقًا للفئة

2024	مجمل التعرض ألف دينار كويتي	مخصص انخفاض القيمة ألف دينار كويتي	القيمة العادلة للضمانات ألف دينار كويتي
قروض وسلف:			
- قروض للشركات والبنوك	**17,258**	**877**	**15,587**
- قروض استهلاكية	**59,384**	**22,527**	**6,058**
	76,642	**23,404**	**21,645**

2023	مجمل التعرض ألف دينار كويتي	مخصص انخفاض القيمة ألف دينار كويتي	القيمة العادلة للضمانات ألف دينار كويتي
قروض وسلف:			
– قروض للشركات والبنوك	13,718	1,626	12,067
– قروض استهلاكية	50,399	17,067	6,069
	64,117	18,693	18,136

المطلوبات المحتملة والالتزامات هي أدوات مالية بمبالغ تعاقدية تمثل مخاطر الائتمان

إن الغرض الأساسي من هذه الأدوات هو التأكد من توفر الأموال لعميل ما عند الضرورة. ومع ذلك فإن مجموع المبالغ التعاقدية للالتزامات بتقديم الائتمان لا يمثل بالضرورة الاحتياجات النقدية المستقبلية، حيث إن كثيراً من هذه الالتزامات سينتهي سريانها أو يتم إلغاؤها دون أن يتم تمويلها. تم الإفصاح عن هذه الأدوات في إيضاح 26.

أدوات مالية مشتقة بمبالغ تعاقدية أو اسمية خاضعة لمخاطر الائتمان

إن هذه الأدوات المالية المشتقة تتكون من عقود صرف العملات الأجنبية. تسمح عقود صرف العملات الأجنبية للمجموعة وعملائه بتحويل أو تعديل أو تخفيض مخاطر تحويل العملات الأجنبية. إن عقود صرف العملات الأجنبية معرضة لمخاطر الائتمان ومحددة بالقيمة الاستبدالية الحالية للأدوات التي تم تحديدها لصالح المجموعة، والتي تعتبر جزءاً بسيطاً فقط من المبالغ التعاقدية أو الاسمية المستخدمة في التعبير عن أحجامها القائمة.

يتم الإفصاح عن هذه الأدوات في إيضاح 28. تمت إدارة التعرض لمخاطر الائتمان كجزء ضمن الحدود الشاملة للقروض الممنوحة للعملاء.

24. الأدوات المالية (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

تصنيف الجودة الائتمانية الداخلية (تتمة)

فيما يلي تحليل القيم الدفترية للتسهيلات الائتمانية (التسهيلات النقدية: القروض والسلف والتسهيلات غير النقدية: المطلوبات المحتملة والالتزامات) وخسائر الائتمان المتوقعة المقابلة استناداً إلى معايير التصنيف إلى مراحل وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي:

في 31 ديسمبر 2024	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
قروض وسلف:				
- مرتفعة	**4,980,040**	**17,642**	**-**	**4,997,682**
- قياسية	**401,224**	**70,758**	**-**	**471,982**
- مقبولة	**65,466**	**22,908**	**-**	**88,374**
- متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة	**18,738**	**47,861**	**-**	**66,599**
- منخفضة القيمة	**-**	**-**	**81,060**	**81,060**
	5,465,468	**159,169**	**81,060**	**5,705,697**

في 31 ديسمبر 2023	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
قروض وسلف:				
– مرتفعة	4,715,662	26,783	-	4,742,445
– قياسية	433,710	94,235	-	527,945
– مقبولة	290	81,138	-	81,428
– متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة	18,075	52,627	-	70,702
– منخفضة القيمة	-	-	67,909	67,909
	5,167,737	254,783	67,909	5,490,429

24. الأدوات المالية (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

تصنيف الجودة الائتمانية الداخلية (تتمة)

في 31 ديسمبر 2024	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
مطلوبات محتملة والتزامات				
- مرتفعة	**2,485,848**	**34,791**	**-**	**2,520,639**
- قياسية	**309,811**	**49,495**	**-**	**359,306**
- مقبولة	**47**	**12,452**	**-**	**12,499**
- منخفضة القيمة	**-**	**-**	**34,463**	**34,463**
	2,795,706	**96,738**	**34,463**	**2,926,907**

في 31 ديسمبر 2023	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
مطلوبات محتملة والتزامات:				
– مرتفعة	2,420,715	24,490	-	2,445,205
– قياسية	359,272	88,172	-	447,444
– مقبولة	46	22,720	-	22,766
– منخفضة القيمة	-	-	19,526	19,526
	2,780,033	135,382	19,526	2,934,941

24. الأدوات المالية (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

تصنيف الجودة الائتمانية الداخلية (تتمة)

فيما يلي تحليل الحركة في خسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية (التسهيلات النقدية وغير النقدية) المحتسبة استنادا إلى المعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي:

في 31 ديسمبر 2024	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
رصيد خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2024	36,635	75,216	74,831	186,682
التأثير الناتج عن التحويل بين المراحل:				
– التحويل إلى المرحلة 1	19,449	(3,113)	(16,336)	-
– التحويل إلى المرحلة 2	(974)	7,623	(6,649)	-
– التحويل إلى المرحلة 3	(199)	(25,648)	25,847	-
(الافراج عن) / تحميل خسائر الائتمان المتوقعة للسنة	(8,860)	(21,519)	96,990	66,611
الإفراج عن خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات المشطوبة	-	-	(76,556)	(76,556)
رصيد خسائر الائتمان المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2024	46,051	32,559	98,127	176,737

في 31 ديسمبر 2023	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
رصيد خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2023	38,179	78,970	72,599	189,748
التأثير الناتج عن التحويل بين المراحل:				
– التحويل إلى المرحلة 1	14,760	(2,785)	(11,975)	-
– التحويل إلى المرحلة 2	(3,244)	9,376	(6,132)	-
– التحويل إلى المرحلة 3	(221)	(1,214)	1,435	-
(الافراج عن) / تحميل خسائر الائتمان المتوقعة للسنة	(12,839)	(9,131)	60,630	38,660
الإفراج عن خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات المشطوبة	-	-	(41,726)	(41,726)
رصيد خسائر الائتمان المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2023	36,635	75,216	74,831	186,682

24. الأدوات المالية (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

حساسية خسائر الائتمان المتوقعة

لقد وضعت الإدارة في اعتبارها حساسية نتائج خسائر الائتمان المتوقعة للتوقعات الاقتصادية كجزء من عملية حوكمة خسائر الائتمان المتوقعة. علاوةً على ذلك، تدرج المجموعة فائضًا في إجمالي المخصصات بنسبة **35%** (2023: 40%) عن خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية (إيضاح 12) مقابل أية زيادة في خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن الحساسية.

ب. مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من إمكانية أن تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأدوات المالية. يتعرض القطاع المصرفي عادةً لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لأوجه عدم التطابق أو وجود فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج الميزانية العمومية التي تستحق أو يعاد تسعيرها في فترة محددة. تدير المجموعة هذه المخاطر بمطابقة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات من خلال إستراتيجيات إدارة المخاطر. ويعاد تسعير أغلبية الموجودات والمطلوبات التي تحمل فائدة خلال سنة واحدة. وبالتالي تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة بشكل محدود.

إن حساسية بيان الدخل المجمع لأسعار الفائدة تقيس تأثير التغيرات المقدرة في أسعار الفائدة على صافي إيرادات الفائدة لسنة واحدة استناداً إلى الموجودات والمطلوبات المالية ذات الفائدة المحتفظ بها في نهاية السنة. وحساسية أسعار الفائدة على حقوق الملكية (الدخل الشامل) هي تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة للإيرادات الشاملة الأخرى للسندات ذات معدلات الفائدة الثابتة/المتغيرة المحتفظ بها في نهاية السنة.

يعكس الجدول التالي تأثيرات التغير بمقدار 25 نقطة أساسية في أسعار الفائدة على بيان الدخل المجمع وبيان الدخل الشامل المجمع، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة:

	2024			2023	
العملة	التغير في النقاط الأساسية	التأثير على الربح ألف دينار كويتي	التأثير على حقوق الملكية ألف دينار كويتي	التغير في النقاط الأساسية	التأثير على الربح ألف دينار كويتي	التأثير على حقوق الملكية ألف دينار كويتي
دينار كويتي	25 (+)	**1,449**	-	25 (+)	1,405	-
دولار أمريكي	25 (+)	**1,114**	-	25 (+)	696	-
ريال سعودي	25 (+)	**-**	-	25 (+)	107	-

24. الأدوات المالية (تتمة)

ج. مخاطر العملات

إن مخاطر العملات هي مخاطر تقلب القيمة العادلة لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. تعتبر المجموعة نفسها مؤسسة كويتية وعملتها الرئيسية هي الدينار الكويتي. ويتم مراقبة مراكز العملات الأجنبية المفتوحة على أساس يومي مقابل الحدود الرقابية ويقوم مجلس الإدارة باعتماد الحدود الداخلية لضمان الامتثال.

استنادا إلى الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة المحتفظ بها في تاريخ بيان المركز المالي المجمع، وفي حالة التغير في حركات العملات الأجنبية مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، يكون التأثير على بيان الدخل المجمع وبيان الدخل الشامل المجمع للمجموعة كما يلي:

	2024			2023	
العملة	نسبة التغير في سعر العملة %	التأثير على الربح ألف دينار كويتي	التأثير على حقوق الملكية ألف دينار كويتي	نسبة التغير في سعر العملة %	التأثير على الربح ألف دينار كويتي	التأثير على حقوق الملكية ألف دينار كويتي
دولار أمريكي	5+	**(134)**	**88**	5+	(100)	80

يتم الاحتفاظ باستثمارات المجموعة في محفظة متنوعة من الأسهم وأدوات الدين والصناديق التي تستثمر في مجموعة مختلفة من الأوراق المالية والمنتجات المدرجة بعملات مختلفة والتي لا يمكن قياس أدائها بالضرورة بالارتباط مع الحركة في سعر صرف عملة بعينها. لم يتم مراعاة سوى التأثير على القيمة الدفترية لهذه الأوراق المالية في تحليل الحساسية.

د. مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر الناتجة عن عدم قدرة المجموعة المحتملة على الوفاء بالتزامات مدفوعاتها في الوقت المحدد عندما تصبح مستحقة أو القدرة على الوفاء بهذه الالتزامات بتكاليف كبيرة. ومخاطر السيولة هي المخاطر المتابعة التي يمكن أن تنتج عن الاضطرابات في السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يتسبب في نضوب بعض مصادر التمويل على الفور. وللوقاية من هذه المخاطر، تتمتع المجموعة بتنويع مصادر التمويل وتحافظ على موجودات عالية الجودة تتضمن النقد والنقد المعادل والأوراق المالية القابلة للتداول بسهولة.

تنشأ مخاطر السيولة من أنشطة التمويل العامة للمجموعة. بناء على توجيهات لجنة الموجودات والمطلوبات تقوم مجموعة الخزينة بإدارة السيولة وعمليات التمويل لدى المجموعة لضمان توافر الأموال الكافية للوفاء بمتطلبات التمويل النقدية المعروفة للبنك وكذلك أي احتياجات غير متوقعة يمكن أن تطرأ. تحتفظ المجموعة في جميع الأوقات بمستويات مناسبة من السيولة وفقا لما تراه مناسباً للوفاء بمتطلبات الإقراض والسداد حتى في ظل الظروف الصعبة.

تقوم المجموعة بقياس ومراقبة نسب السيولة قصيرة الأجل وطويلة الأجل القائمة على تعليمات بازل 3 فيما يخص نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر. إن الغرض من نسبة تغطية السيولة هو تحسين قائمة السيولة قصيرة الأجل لدى المجموعة عن طريق التأكد من احتفاظ المجموعة بمجموعة كافية من الموجودات السائلة ذات الجودة العالية لتشمل فترة 30 يومًا من التدفقات النقدية الصادرة. وعلى نحو مماثل، تهدف نسبة صافي التمويل المستقر إلى تحسين قائمة السيولة طويلة الأجل عن طريق التأكد من احتفاظ المجموعة بمصادر تمويل مستقرة لتغطية متطلبات التمويل على المدى القصير والطويل. إضافة إلى ذلك، يتم أيضاً مراقبة مخاطر السيولة عن طريق الامتثال لحدود عدم التباين في قوائم الاستحقاق المقررة من بنك الكويت المركزي ونسبة القروض إلى الودائع.

تتضمن عملية إدارة السيولة والتمويل ما يلي: توقع التدفقات النقدية حسب العملة الرئيسية ومراقبة المركز المالي والحفاظ على معدلات السيولة مقابل المتطلبات الداخلية والتنظيمية والاحتفاظ بمصادر تمويل متنوعة ومراقبة تركز المودعين لتجنب الاعتماد غير الملائم على كبار المودعين من الأفراد وضمان وجود مزيج تمويلي عام مرض؛ وإدارة احتياجات تمويل الدين. تحتفظ المجموعة بقاعدة تمويل متنوعة ومستقرة من الودائع الأساسية الخاصة بالأفراد والشركات كما أن مجموعة الخزينة تحتفظ بخطط طوارئ للسيولة والتمويل وذلك لمواكبة الصعوبات المحتملة التي يمكن أن تنشأ عن السوق المحلي أو الإقليمي أو وقوع أحداث جغرافية وسياسية.

24. الأدوات المالية (تتمة)

د. مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات في نهاية السنة استنادا إلى ترتيبات السداد التعاقدية المتبقية (الموجودات والمطلوبات التي ليس لها فترة استحقاق تعاقدي تستند إلى توقعات الإدارة):

في 31 ديسمبر 2024	حتى شهر واحد	من 1 إلى 3 أشهر	من 3 إلى 6 أشهر	من 6 إلى 12 شهراً	من 1 إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
الموجودات:							
النقد والنقد المعادل	1,387,876	-	-	-	-	-	1,387,876
سندات خزينة حكومة الكويت	-	-	-	-	2,500	-	2,500
سندات بنك الكويت المركزي	18,972	93,378	27,681	-	-	-	140,031
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	130,468	-	-	5,000	-	135,468
قروض وسلف	322,886	532,793	222,443	757,429	1,053,024	2,578,363	5,466,938
استثمارات في أوراق مالية	-	41,306	101,549	8,953	16,852	35,965	204,625
موجودات أخرى	36,970	1,482	2,376	2,069	57,418	1,447	101,762
مباني ومعدات	-	-	-	-	-	40,948	40,948
مجموع الموجودات	1,766,704	799,427	354,049	768,451	1,134,794	2,656,723	7,480,148
المطلوبات:							
المستحق إلى البنوك	190,925	49,444	69,842	55,219	-	-	365,430
ودائع من المؤسسات المالية	410,277	254,439	121,133	156,515	2,149	-	944,513
ودائع العملاء	1,845,548	954,138	1,110,348	721,116	25,530	-	4,656,680
أموال مقترضة أخرى	-	-	-	70,810	449,014	-	519,824
مطلوبات أخرى	29,468	56,669	21,309	20,540	32,112	-	160,098
إجمالي المطلوبات	2,476,218	1,314,690	1,322,632	1,024,200	508,805	-	6,646,545

24. الأدوات المالية (تتمة)

د. مخاطر السيولة (تتمة)

في 31 ديسمبر 2023	حتى شهر واحد	من 1 إلى 3 أشهر	من 3 إلى 6 أشهر	من 6 إلى 12 شهراً	من 1 إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
الموجودات:							
النقد والنقد المعادل	1,093,757	-	-	-	-	-	1,093,757
سندات خزينة حكومة الكويت	-	-	7,000	7,000	-	2,500	16,500
سندات بنك الكويت المركزي	31,441	160,167	144,182	1,925	-	-	337,715
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	141,103	39,878	-	-	-	180,981
قروض وسلف	247,131	396,703	419,350	584,085	863,477	2,685,876	5,196,622
استثمارات في أوراق مالية	-	65,902	57,059	31,109	3,023	34,327	191,420
موجودات أخرى	37,834	5,589	1,860	2,896	69,574	401	118,154
مباني ومعدات	-	-	-	-	-	39,483	39,483
مجموع الموجودات	1,410,163	769,464	669,329	627,015	936,074	2,762,587	7,174,632
المطلوبات:							
المستحق للبنوك	63,995	53,667	25,000	113,692	-	-	256,354
ودائع من المؤسسات المالية	439,115	283,005	367,637	58,826	-	-	1,148,583
ودائع العملاء	2,206,264	655,808	831,201	515,412	10,574	-	4,219,259
أموال مقترضة أخرى	-	-	-	115,000	405,062	50,000	570,062
مطلوبات أخرى	65,579	43,608	7,818	22,099	24,470	-	163,574
إجمالي المطلوبات	2,774,953	1,036,088	1,231,656	825,029	440,106	50,000	6,357,832

يلخص الجدول التالي قائمة الاستحقاق الخاصة بالمطلوبات المالية والمطلوبات المحتملة والالتزامات والمطلوبات المالية غير المشتقة لدى المجموعة في 31 ديسمبر استنادا إلى التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة. بالنسبة لدفعات السداد التي تخضع للإخطار، يتم التعامل معها كما لو تم ارسال الإخطار فوراً.

24. الأدوات المالية (تتمة)

د. مخاطر السيولة (تتمة)

في 31 ديسمبر 2024	أقل من شهر واحد	من 1 إلى 3 أشهر	من 3 إلى 12 شهراً	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
المطلوبات المالية:	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
المستحق للبنوك	145,079	39,108	143,201	46,545	-	373,933
ودائع من المؤسسات المالية	93,803	290,241	493,885	85,845	-	963,774
ودائع العملاء	1,577,678	334,744	2,494,616	341,656	-	4,748,694
أموال مقترضة أخرى	2,214	4,297	89,872	470,754	-	567,137
مطلوبات أخرى	29,468	56,669	41,849	32,112	-	160,098
إجمالي المطلوبات غير المخصومة	1,848,242	725,059	3,263,423	976,912	-	6,813,636

في 31 ديسمبر 2023	أقل من شهر واحد	من 1 إلى 3 أشهر	من 3 إلى 12 شهراً	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
المطلوبات المالية:	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
المستحق للبنوك	19,211	634	118,683	130,350	-	268,878
ودائع من المؤسسات المالية	91,865	453,904	591,666	35,790	-	1,173,225
ودائع العملاء	1,634,621	312,343	2,014,635	341,830	-	4,303,429
أموال مقترضة أخرى	2,635	5,156	21,564	599,320	-	628,675
مطلوبات أخرى	65,579	43,608	29,917	24,470	-	163,574
إجمالي المطلوبات غير المخصومة	1,813,911	815,645	2,776,465	1,131,760	-	6,537,781

24. الأدوات المالية (تتمة)

د. مخاطر السيولة (تتمة)

يوضح الجدول التالي فترة انتهاء الاستحقاق التعاقدي الخاصة بالمطلوبات المحتملة لدى المجموعة:

في 31 ديسمبر 2024	أقل من شهر واحد ألف دينار كويتي	من 1 إلى 3 أشهر ألف دينار كويتي	من 3 إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	من 1 إلى 5 سنوات ألف دينار كويتي	أكثر من 5 سنوات ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
مطلوبات محتملة	**3,224**	**53,935**	**373,494**	**592,273**	**735,357**	**1,758,283**
التزامات	**4,577**	**21,432**	**61,272**	**413,062**	**668,281**	**1,168,624**
	7,801	**75,367**	**434,766**	**1,005,335**	**1,403,638**	**2,926,907**

في 31 ديسمبر 2023	أقل من شهر واحد ألف دينار كويتي	من 1 إلى 3 أشهر ألف دينار كويتي	من 3 إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	من 1 إلى 5 سنوات ألف دينار كويتي	أكثر من 5 سنوات ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
مطلوبات محتملة	20,873	51,068	379,150	527,722	606,425	1,585,238
التزامات	6,495	8,144	108,254	593,025	633,785	1,349,703
	27,368	59,212	487,404	1,120,747	1,240,210	2,934,941

يوضح الجدول التالي انتهاء فترة الاستحقاق التعاقدي الخاصة بمراكز عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة لدى المجموعة:

المشتقات	أقل من شهر واحد ألف دينار كويتي	من 1 إلى 3 أشهر ألف دينار كويتي	من 3 إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
في 31 ديسمبر 2024:				
تحويل العملات الأجنبية الآجلة	**99,353**	**-**	**-**	**99,353**
في 31 ديسمبر 2023:				
تحويل العملات الأجنبية الآجلة	34,074	126	280	34,480

24. الأدوات المالية (تتمة)

هـ. مخاطر التشغيل

إن مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناتجة عن أدوات رقابة داخلية غير كافية أو تؤدي إلى الفشل أو الأخطاء البشرية أو فشل الأنظمة أو الأحداث الخارجية. ولدى المجموعة مجموعة من السياسات والإجراءات التي أقرها مجلس الإدارة ويتم تطبيقها بشأن تحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل إلى جانب الأنواع الأخرى من المخاطر المرتبطة بالنشاط المصرفي والمالي للمجموعة.

تتم مراقبة مخاطر التشغيل بشكل أساسي من خلال وحدة إدارة المخاطر التشغيلية في قسم إدارة المخاطر. لدى القسم وحدات متخصصة تركز على الاحتيال والتكنولوجيا والسياسات والإجراءات واستمرارية الأعمال والمعلومات والأمن السيبراني. تتولى الإدارة التحقق من الالتزام بالسياسات والإجراءات لغرض تحديد وتقييم ومراقبة والاشراف على مخاطر التشغيل كجزء من الإدارة الشاملة للمخاطر. تلتزم وحدة إدارة المخاطر التشغيلية بتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بتاريخ 14 نوفمبر 1996 فيما يتعلق بالإرشادات العامة لأنظمة الرقابة الداخلية والتعليمات بتاريخ 13 أكتوبر 2003 فيما يتعلق بالممارسات السليمة لإدارة ورقابة مخاطر التشغيل لدى البنوك.

و. مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر تقلب قيمة الاستثمارات في الأسهم نتيجة التغيرات في أسعار السوق سواء كانت تلك التغيرات نتيجة عوامل متعلقة بالأداة الفردية أو الجهة المصدرة لها أو عوامل تؤثر على كافة الأدوات المتداولة بالسوق. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال تنويع استثماراتها.

إن جزءاً من استثمارات المجموعة يتم الاحتفاظ به في محفظة متنوعة من صناديق مدارة والتي تستثمر في مجموعة متنوعة من الأوراق المالية التي لا يمكن بالضرورة قياس أدائها فيما يتعلق بالحركة في أي مؤشر أسهم محدد.

فيما يلي التأثير على حقوق الملكية (نتيجة التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المحتفظ بها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى) في نهاية السنة بسبب التغير المقدر بنسبة 5% في مؤشرات السوق (بافتراض تغير الاستثمارات في الأسهم المدرجة بما يتفق مع أسواق الأسهم)، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة:

مؤشرات السوق	نسبة التغير في أسعار الأسهم %	**2024 التأثير على حقوق الملكية ألف دينار كويتي**	2023 التأثير على حقوق الملكية ألف دينار كويتي
سوق الكويت للأوراق المالية	+5%	**697**	551

ز. مخاطر المدفوعات مقدماً

إن مخاطر المدفوعات مقدماً هي مخاطر أن تتكبد المجموعة خسارة مالية بسبب قيام عملائها والأطراف المقابلة بالسداد أو طلب السداد قبل أو بعد التاريخ المتوقع مثل القروض ذات المعدلات الثابتة عند انخفاض أسعار الفائدة.

إن معظم الموجودات المالية للمجموعة تحمل فائدة ذات أسعار متغيرة. إضافة إلى ذلك، فإن معظم المطلوبات المالية التي تحمل فائدة حيث تحتفظ المجموعة بخيار السداد، لها فترة استحقاق أقل من سنة واحدة وبالتالي فإن المجموعة لا تتعرض لمخاطر المدفوعات مقدماً بصورة جوهرية.

25. القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة لجميع الأدوات المالية لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية. بالنسبة للموجودات المالية والمطلوبات المالية السائلة أو ذات فترة استحقاق قصيرة الأجل (أقل من ثلاثة أشهر)، فإن القيمة الدفترية تعادل قيمتها العادلة تقريبًا، وينطبق هذا أيضًا على الودائع تحت الطلب وحسابات الادخار التي ليس لها فترة استحقاق محددة وكذلك الأدوات المالية ذات معدلات فائدة متغيرة. لم يتم إجراء أي تغيير على أساليب وطرق التقييم المستخدمة لغرض قياس القيمة العادلة مقارنة بفترة البيانات المالية المجمعة السابقة.

25. القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

يوضح الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة وفقًا لمستوى الجدول الهرمي للقيمة العادلة:

في 31 ديسمبر 2024	المستوى 1 ألف دينار كويتي	المستوى 2 ألف دينار كويتي	المستوى 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى:				
أوراق مالية	**13,932**	**116**	**21,275**	**35,323**

في 31 ديسمبر 2023	المستوى 1 ألف دينار كويتي	المستوى 2 ألف دينار كويتي	المستوى 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى:				
أوراق مالية	11,014	118	21,294	32,426

يحلل الجدول التالي الحركة ضمن المستوى 3 من الموجودات المالية:

	في 1 يناير ألف دينار كويتي	التغير في القيمة العادلة ألف دينار كويتي	إضافات/استبعادات ألف دينار كويتي	الحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية ألف دينار كويتي	في 31 ديسمبر ألف دينار كويتي
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى:					
أوراق مالية					
2024	**21,294**	**(20)**	**-**	**1**	**21,275**
2023	22,232	151	(1,099)	10	21,294

تم تصنيف القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية أعلاه المصنفة ضمن المستوى 1 والمستوى 2 والمستوى 3 طبقا لسياسة قياس القيمة العادلة المبينة في إيضاح 2. خلال السنة، لم يتم إجراء أي تحويلات ما بين مستويات الجدول الهرمي للقيمة العادلة.

تم تحديد القيمة العادلة الموجبة والسالبة لعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة باستخدام مدخلات جوهرية من بيانات السوق المعروضة (المستوى 2). انظر إيضاح 28.

قُدرت التكلفة المطفأة والقيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة بمبلغ **169,302 ألف دينار كويتي** كما في 31 ديسمبر 2024 (2023: 158,994 ألف دينار كويتي)، ومبلغ **169,201 ألف دينار كويتي** (المستوى 1) (2023: 158,831 ألف دينار كويتي) على التوالي.

25. القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى المدرجة بالتكلفة المطفأة باستخدام نماذج تقييم تتضمن مجموعة من افتراضات المدخلات. قد تتضمن هذه الافتراضات تقديرات تستخدم هوامش الائتمان ونماذج التدفقات النقدية المخصومة المستقبلية من خلال الافتراضات التي ترى الإدارة أنها متسقة مع تلك المستخدمة من قبل المشاركين في السوق في تقييم مثل هذه الموجودات والمطلوبات المالية. كما أجرت المجموعة تحليل حساسية عن طريق تباين هذه الافتراضات بهامش معقول وليس هناك أي تأثير جوهري.

إن القيمة العادلة لهذه الموجودات والمطلوبات المالية لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية في تاريخ البيانات المالية المجمعة. ويعاد تسعير معدلات الفائدة على هذه الموجودات والمطلوبات المالية على الفور استنادًا إلى حركات السوق. تم تصنيف القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية ضمن المستوى 3 وتم تحديدها استنادًا إلى التدفقات النقدية المخصومة حيث تتمثل المدخلات الأكثر جوهرية في معدل الخصم الذي يعكس مخاطر الائتمان للأطراف المقابلة.

26. المطلوبات المحتملة والالتزامات

للوفاء باحتياجات العملاء من التمويل، تقوم المجموعة بإبرام اتفاقيات حول العديد من المطلوبات المحتملة والالتزامات غير القابلة للإلغاء. بالرغم من أن هذه الالتزامات قد لا يتم إدراجها في بيان المركز المالي المجمع إلا أنها تتضمن مخاطر ائتمان وبالتالي تعد جزءًا من المخاطر الكلية للمجموعة.

فيما يلي إجمالي المطلوبات المحتملة والالتزامات القائمة:

	2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
ضمانات	**1,363,359**	1,192,776
خطابات ائتمان وحوالات مقبولة	**394,924**	392,462
التزامات غير مسحوبة وغير قابلة للإلغاء	**54,485**	154,978
التزامات غير مسحوبة وقابلة للإلغاء	**1,114,139**	1,194,725
	2,926,907	2,934,941

تتيح الشروط التعاقدية للمجموعة الحق في سحب هذه التسهيلات في أي وقت.

27. تحليل القطاعات

أ. وفقًا لوحدة الأعمال

الخدمات المصرفية التجارية	قبول الودائع من العملاء من الأفراد والشركات والمؤسسات وتقديم القروض الاستهلاكية والحسابات المكشوفة وتسهيلات بطاقات الائتمان وتحويل الأموال إلى الأفراد والتسهيلات الائتمانية الأخرى للعملاء من الشركات والمؤسسات والبنوك.
الخزينة والاستثمارات	تقديم خدمات السوق النقدي والمتاجرة والخزينة وكذلك إدارة عمليات التمويل بالمجموعة عن طريق استخدام سندات خزينة حكومة الكويت والأوراق المالية الحكومية والإيداعات والحوالات المقبولة لدى البنوك الأخرى. تُدار الاستثمارات الخاصة للمجموعة من قبل وحدة الاستثمارات.

27. تحليل القطاعات (تتمة)

أ. وفقًا لوحدة الأعمال (تتمة)

فيما يلي معلومات القطاعات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر:

	الخدمات المصرفية التجارية		الخزينة والاستثمارات		المجموع	
	2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي	**2024 ألف دينار كويتي**	2023 ألف دينار كويتي	**2024 ألف دينار كويتي**	2023 ألف دينار كويتي
إيرادات تشغيل	**135,469**	138,674	**15,650**	6,219	**151,119**	144,893
نتيجة القطاعات	**56,039**	74,562	**12,458**	4,307	**68,497**	78,869
إيرادات غير موزعة					**48,209**	45,368
مصروف غير موزع					**(56,534)**	(53,026)
ربح السنة					**60,172**	71,211
موجودات القطاعات	**5,573,953**	5,334,453	**1,832,148**	1,751,205	**7,406,101**	7,085,658
موجودات غير موزعة					**74,047**	88,974
إجمالي الموجودات					**7,480,148**	7,174,632
مطلوبات القطاعات	**3,261,131**	2,950,868	**3,191,679**	3,198,641	**6,452,810**	6,149,509
مطلوبات وحقوق ملكية غير موزعة					**1,027,338**	1,025,123
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية					**7,480,148**	7,174,632

ب. إن معلومات القطاعات الجغرافية المتعلقة بمواقع الموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية العمومية مبينة في إيضاح 24 (أ).

إن الإيرادات الناتجة من معاملات مع عميل خارجي أو طرف مقابل فردي لم ينتج عنها نسبة 10% أو أكثر من إجمالي إيرادات المجموعة في سنة 2024 أو 2023.

28. المشتقات

تقوم المجموعة ضمن سياق أعمالها العادي بإجراء أنواع مختلفة من المعاملات التي تتضمن الأدوات المالية المشتقة. إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين حيث تعتمد المدفوعات على الحركات في سعر واحدة أو أكثر من الأدوات المالية الأساسية أو معدل أو مؤشر السوق المرجعي.

يعرض الجدول التالي القيمة العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة بالإضافة إلى المبالغ الاسمية التي تم تحليلها وفقاً للمدة حتى فترة الاستحقاق. إن المبلغ الاسمي هو مبلغ الأصل الأساسي للأداة المشتقة أو معدل أو مؤشر السوق المرجعي وهو الأساس الذي تقاس بناءً عليه التغيرات في قيمة المشتقات.

تشير المبالغ الاسمية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تمثل مؤشراً لمخاطر السوق أو مخاطر الائتمان. يتم إدراج كافة عقود المشتقات بالقيمة العادلة استناداً إلى بيانات السوق المعروضة.

28. المشتقات (تتمة)

في 31 ديسمبر 2024	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	إجمالي المبلغ الاسمي	المبالغ الاسمية وفقًا للمدة حتى تاريخ الاستحقاق: خلال 3 أشهر	3-12 شهراً
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
أدوات مالية مشتقة محتفظ بها بغرض:					
المتاجرة (وعمليات التحوط غير المؤهلة)					
عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة	308	(7)	99,353	99,353	-

في 31 ديسمبر 2023	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	إجمالي المبلغ الاسمي	المبالغ الاسمية وفقًا للمدة حتى تاريخ الاستحقاق: خلال 3 أشهر	3-12 شهراً
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
أدوات مالية مشتقة محتفظ بها بغرض:					
المتاجرة (وعمليات التحوط غير المؤهلة)					
عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة	3	(1)	34,480	34,200	280

أنواع منتجات المشتقات

يتم إبرام العقود الآجلة والمستقبلية لشراء أو بيع عملة أو سلعة أو أداة مالية محددة بسعر محدد وفي تاريخ محدد في المستقبل. إن عقود تبادل العملات الأجنبية الآجلة هي عقود يتم إعدادها خصيصا لتنفيذ معاملة معينة ويتم التعامل معها في السوق الموازي. يتم إبرام عقود آجلة للتعامل بالعملات الأجنبية ومعدلات الفائدة بمبالغ قياسية وفقاً لأسعار صرف منظمة وتخضع لمتطلبات هامش نقدي يومي.

إن المبادلات هي ترتيبات تعاقدية بين طرفين لتبادل الفائدة أو فروق العملات الأجنبية استناداً إلى مبلغ اسمي محدد أو لتحويل مخاطر الائتمان الخاصة بطرف آخر استناداً إلى مبلغ أساسي متفق عليه وفائدة قائمة ذات صلة.

بالنسبة لعقود مبادلة العملات الأجنبية يتم تبادل مدفوعات الفائدة الثابتة أو المتغيرة وأيضاً المبالغ الاسمية بعملات مختلفة.

مشتقات محتفظ بها أو صادرة لأغراض المتاجرة

تتعلق معظم أنشطة المتاجرة المشتقة لدى المجموعة بالمبيعات واتخاذ المراكز والموازنة. تتضمن أنشطة المبيعات عرض المنتجات للعملاء لتمكينهم من تحويل أو تعديل أو تخفيض المخاطر الحالية والمتوقعة. ويتضمن اتخاذ المراكز إدارة المراكز مع توقع تقليل مخاطر السوق. تتضمن الموازنة تحديد فروق الأسعار بين الأسواق أو المنتجات والاستفادة منها.

29. كفاية وإدارة رأس المال

إدارة رأس المال

إن أهداف المجموعة الرئيسية من إدارة رأس المال هو ضمان التزام المجموعة بالمتطلبات التنظيمية لرأس المال والمحافظة على معدلات رأس المال الجيدة لدعم الأعمال التي تقوم بها وتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون.

تقوم المجموعة بإدارة قاعدة رأس المال بفاعلية للتحوط من المخاطر المتعلقة بالأعمال. كما يتم مراقبة مدى كفاية رأسمال المجموعة من خلال تنفيذ عدة إجراءات من بينها تطبيق القواعد والمعدلات الصادرة من لجنة بازل للرقابة المصرفية التي يستعين بها بنك الكويت المركزي للرقابة على المجموعة.

29. كفاية وإدارة رأس المال (تتمة)

إدارة رأس المال (تتمة)

إن الإفصاحات المتعلقة بتعليمات كفاية رأس المال الصادرة عن بنك الكويت المركزي كما نص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، ر ب إ/ 2014/336 تم إدراجها ضمن قسم "إدارة وتوزيع رأس المال" في التقرير السنوي. تم احتساب المعدلات الواردة أدناه دون أي تأثير على توزيعات الأرباح النقدية الموصي بها.

تم احتساب رأس المال الرقابي ومعدلات مدى كفاية رأس المال لدى المجموعة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2024 و31 ديسمبر 2023 وفقا لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب إ/ 2014/336 بتاريخ 24 يونيو 2014 على النحو التالي:

	2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
الموجودات المرجحة بالمخاطر	**5,474,792**	5,223,798
رأس المال المطلوب	**766,471**	731,332
رأس المال المتاح		
– الشريحة 1 من رأس المال	**833,603**	827,353
– الشريحة 2 من رأس المال	**116,026**	113,789
إجمالي رأس المال	**949,629**	941,142
معدل كفاية الشريحة 1 من رأس المال	**%15.23**	%15.84
إجمالي معدل كفاية رأس المال	**%17.35**	%18.02

معدل الرافعة المالية

تم احتساب معدل الرافعة المالية لدى المجموعة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2024 و31 ديسمبر 2023 وفقا لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/رب/ 342/2014 بتاريخ 21 أكتوبر 2014 على النحو التالي:

	2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
الشريحة 1 من رأس المال	**833,603**	827,353
إجمالي التعرض	**8,540,838**	8,115,018
معدل الرافعة المالية	**%9.76**	%10.20

إن الإفصاحات المتعلقة بلوائح كفاية رأس المال الصادرة عن بنك الكويت المركزي كما نص عليها التعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب إ/ 2014/336 بتاريخ 24 يونيو 2014 والإفصاحات المتعلقة بمعدل الرافعة المالية كما نص عليه التعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب/ 2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 و31 ديسمبر 2023، تم إدراجها ضمن فقرة "إدارة المخاطر" بالتقرير السنوي.

30. موجودات بصفة الأمانة

قدرت القيمة الإجمالية للموجودات التي تقوم المجموعة بالاحتفاظ بها أو إدارتها بصفة الأمانة بمبلغ **924,742 ألف دينار كويتي** في 31 ديسمبر 2024 (2023: 852,820 ألف دينار كويتي) وبلغ الدخل المتعلق بهذا النشاط **655 ألف دينار كويتي** (2023: 664 ألف دينار كويتي) مدرج ضمن صافي الأتعاب والعمولات (إيضاح 6).

بنك الخليج
GULF BANK

قائمة الفروع

1885588

العاصمة

ضاحية عبدالله السالم
داخلي: 6030 / 6034

العديلية
داخلي: 6020 / 6029

برج كريستال ITM
داخلي: 6840 / 6841

الدعية
داخلي: 6370 / 6378

شارع فهد السالم
داخلي: 6279 / 6827

الغزالي
داخلي: 6420 / 6422

جابر الأحمد
داخلي: 6740 / 6744

المنصورية
داخلي: 6120 / 6126

مجمع الوزارات
داخلي: 6170 / 6176

الفرع الرئيسي- شارع مبارك الكبير ITM
داخلي: 2002 / 2717

النزهة
داخلي: 6360 / 6369

الشرق - شارع أحمد الجابر ITM
داخلي: 6680 / 6687

السرة
داخلي: 6100 / 6101

القيروان
داخلي: 6730 / 6737

الصليبخات
داخلي: 6470 / 6479

الشويخ
داخلي: 6290 / 6293

ميناء الشويخ
داخلي: 6080 / 6083

الأحمدي

الأحمدي
داخلي: 6240 / 6249

صباح الأحمد
داخلي: 6870 / 6871

مجمع الخيران ITM
خدمة ذاتية

الفحيحيل Xcite ITM
داخلي: 6380 / 6389

الفحيحيل - شارع الدبوس
داخلي: 6040 / 6049

هدية
داخلي: 6140 / 6148

ميناء الزور
داخلي: 6110 / 6119

فهد الأحمد
داخلي: 6430 / 6438

الصباحية
داخلي: 6660 / 6668

الفروانية

مجمع الافنيوز
هاتف: +965 22 200 901

الفروانية
داخلي: 6600 / 6609

الفردوس
داخلي: 6390 / 6395

جليب الشيوخ
داخلي: 6060 / 6068

خيطان
داخلي: 6320 / 6329

مطار الكويت الدولي (T1) ITM
داخلي: 6861 / 6869

صباح الناصر
داخلي: 6610 / 6619

الجهراء

غرب الجهراء
داخلي: 6350 / 6354

جمعية الجهراء
داخلي: 6150 / 6154

العيون
داخلي: 6630 / 6638

سعد العبدالله
داخلي: 6785

حولي

حولي
داخلي: 6280 / 6289

ميدان حولي
داخلي: 6700 / 6709

الجابرية ITM
داخلي: 6400 / 6409

الرميثية
داخلي: 6190 / 6195

الزهراء
داخلي: 6690 / 6699

مجمع الفنار
داخلي: 6300 / 6309

الشعب ITM
داخلي: 6070 / 6078

جمعية السالمية
داخلي: 6050 / 6051

السلام ITM
داخلي: 6410 / 6419

مشرف
داخلي: 6200 / 6209

بيان
داخلي: 6180 / 6181

مبارك الكبير

العدان ITM
داخلي: 6090 / 6099

صباح السالم
داخلي: 6670 / 6679

صبحان
داخلي: 6340 / 6349

شارع مبارك الكبير | صندوق بريد : 3200
صفاة 13032 | الكويت | تليفون: 22082000